الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السنة الثالثة علاقات دولية ومنظمات اقتصادية دولية

البعد الاقتصادي للشراكة الأورو-مغاربية

من مسار برشلونة 1995 إلى 2010

(الآفاق والتحديات)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس علوم سياسية و علاقات دولية
تخصص علاقات دولية ومنظمات إقتصادية دولية

إعداد الطلبة :
- قاضي برزوق تريق
- ريشاوي زين العابدين
- رحماني إيمان كلثومة

إشراف الأستاذ:
- سلطاني محمد رضا

لجنة المناقشة:

- الأستاذ: عدنان إبراهيم
- الأستاذ: نزعي محمد

السنة الجامعية 2016/2015

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى والدي و والدتي رحمهما الله

وإلى زوجتي العزيزة

وابنتاي ألاء وهديل

وإلى كل عائلتي وأصدقائي

وإلى صديقي وأخي الذي لم تلده

لي أمي تريق

وإلى كل من ساعدني

على إنجاز هذا العمل

زين العابدين

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى والدي ووالدتي العزيزين

أطال الله في عمرهما

إلى روح أخي محمد رحمه الله

وإلى زوجتي وأبنائي محمد

ومهدي ويونس

إلى أخي العزيز عمر

وعائلته الصغيرة

وإلى أخواتي وإلى كل العائلة

كبيرا وصغيرا

وإلى كل من

ساعدني على إنجاز هذا العمل.

برزوق تريق

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى والدي ووالدتي

وإلى أخي محمد أمين موسى

وإلى أختي حنان وأختي آسيا

وأختي ملاك

وإلى كل عائلة رحماني وعائلة براهيمي

وبالأخص خالتي حكيمة

وإلى كل من ساعدني

على إنجاز هذا العمل.

إيمان كلثومة

شـكر وتقـديــر

الحمد الله ملئ السماوات و الأرض و ما بينها

الحمد والشكر كله لله عز وجل الذي منَّ علينا بنعمة العلم

ووفقنا وأمدنا بالقوة والإرادة لإتمام هذا العمل.

ونخص بالشكر إلى من ندين له بالنجاح

الأستاذ الفاضل المشرف سلطاني محمد رضا

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة و نصائحه.

كما لا ننسى الأساتذة الذين شرفونا بقبول مناقشة هذا العمل

ونوجه الشكر الكبير لـكل الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا على

مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سعيدة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد لنا يد المساعدة

من قريب أومن بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع.

مقـــدمـــــة

تعود الجذور التاريخية للعلاقات المغاربية الأوروبية إلى فترة زمنية قديمة، نتيجة للتقارب الجغرافي، وضرورة التبادل التجاري، وحتمية الاحتكاك بين دول القارتين حسب طبيعة كل مرحلة، وكذا أهمية وتنوع حجم التبادلات بينهما في كافة المجالات.

وتدعمت هذه العلاقات بعد لجوء الدول الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر إلى الحملات الاستعمارية، احتلت من خلالها كل الدول المغاربية، واستعملتها كمنافذ لتصريف الفائض من منتوجاتها الصناعية التي عجزت الأسواق الأوروبية على استيعابها، وبالتالي تفادي مشكل التضخم والكساد.

إن الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية لم ينتهي فور حصول هذا الدول على استقلالها بل ظل قائما، ولكن بأساليب جديدة تمكنها من الحصول على امتيازات كانت تتمتع بها سابقا وفق استراتيجيات رسمت معالمها بكل دقة ووضوح، لما تملكه هذه المنطقة منذ آلاف السنين باعتبارها القلب النابض بالنسبة لباقي مناطق العالم نظرا لتوسطها ثلاث قارات (أوروبا، وشمال إفريقيا، وغرب آسيا)، ومهدا لأعرق الحضارات، ومعبرا يصل المحيط الهندي بالأطلسي، كما تشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

فخروج دول المغرب العربي بعد فترة طويلة من الدمار والاستقلال ببنية اقتصادية ضعيفة وتخلف على مستوى كل الميادين جعلها تعتمد في صادراتها بدرجة كبيرة على البترول والغاز كمصدر وحيد وحيوي لمداخيلها من العملة الصعبة، واستمرت طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية بغلبة هذان الموردان في التبادل التجاري بينهما مقابل واردات مصنفة من الدول الأوروبية.

انطلاقا من هذه الاعتبارات فان للبعد الاقتصادي دورا كبيرا في رسم معالم العلاقات الأوروبية المغاربية، وانتقالها من مرحلة إلى أخرى، ووصفها بسمات جديدة.

مبررات اختيار الموضوع:

مما لا شك فيه أن لكل باحث أسباب ودوافع جعلته متمسك بموضوع بحثه منها أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

أ- الأسباب الموضوعية :

يعود اختيارنا للموضوع أساسا في اعتبار الدراسة موضوع الساعة الذي يشغل الباحثين سواء على المستوى الوطني والدولي، كذلك من خلال الإطلاع الجيد على حقائق الشراكة كظاهرة لها انعكاساتها على دول المغرب العربي وأيضا لمحاولة إلقاء الضوء علن حجم المبادلات في المتوسط، وفهم أهم أبعاد وانعكاسات العلاقات الأوروبية المغاربية مع التركيز على إستراتيجيته على الطرفين.

ب- الأسباب الذاتية:

تمثل الأهمية الجيواستراتيجية للبحر المتوسط ودورها في العلاقات الدولية عنصر أساسي ومهم لاختيارنا الموضوع وجلب ميولاتنا لدراسته، كما أن الموضوع يدخل ضمن التخصص ويعتبر من المواضيع العلمية الحديثة في المجال الاقتصادي والسياسي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة ومتجددة.

أهداف الدراسة:

يبرز هذا البحث في كونه من بين أهم مواضيع الوقت الحالي خاصة بالدول المغاربية، حيث تتوقف عليه إلى حد كبير إقصاء أو إدماج اقتصاديات الدول المغاربية في الاقتصاد العالمي.

تتعدد أهداف دراسة الموضوع أهمها:

أ- الأهداف العلمية :

تكمن أهمية هذه الدواسة في أنها تتعلق بحساسية وتعقد العلاقات الأورو- متوسطية في ظل العلاقات الدولية الراهنة وهو صلب حقل العلوم السياسية.

أيضا تتمثل في دراسة الموضوع وتقديم رؤية واضحة عنه، عن طريق أسلوب علمي يوضح التأثيرات الداخلية والخارجية للموضوع.

و يمكن تلخيص جملة من الأهداف أهمها :

- إيضاح الخلفيات النظرية ومميزات النظام الدولي.

- دراسة وتحليل اتفاقية برشلونة المؤسسة للشكل الجديد للعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية.

- إلقاء الضوء على مسار دول المغرب العربي وأهم العوائق التي تواجهها.

- تبيان وضعية دول المغرب العربي اتجاه مشروع الشراكة المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي.

ب- الأهداف التطلعية :

يتمثل في تقديم رؤية تحليلية عن الموضوع تحاول إعطاء كيفية النظر للعلاقات الدولية عموما والعلاقات الأورو- مغاربية وتوجهاتها على وجه الخصوص.

وأيضا لمعرفة قوة أطراف المتوسط وهذه العلاقات تعود لصالح الطرفين.

أدبيات الدارسة :

يعد موضوع الشراكة الأورو- متوسطية موضوع شامل وواسع على مستوى العلوم السياسية، فقد حظي هذا الأخير بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهم من الآثار الناتجة عن مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية.

ومن بين الدراسات التي أتيح لنا الإطلاع عليها والعمل بها ما يلي:

- دراسة " BECHARA Khader" **أوروبا من أجل المتوسط 1995-2008** والتي اهتمت بدراسة آثار الشراكة الأورو- متوسطية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحليل وثيقة برشلونة والتطورات الحاصلة من بعدها، أيضا تطرق الباحث إلى دراسة سياسة الجوار الأوربي، وأيضا إلى الحوار الثقافي الأورو- متوسطي غير أن هذه الدراسة لم تبرز مستقبل هذه العلاقات.

- دراسة "مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم" بعنوان **شراكة الأورو- متوسطية النتائج وردود الأفعال،** تطرق المؤلف فيها إلى البعد التاريخي للعلاقات الأوربية المتوسطية في الفصل الأول من المؤلف وكيفية تطور هذه العلاقات تاريخيا تماشيا مع الظروف البيئية السائدة في فترة زمنية أو أخرى.
  كما كتب عن الموضوع في كتاب آخر له بعنوان: **الشراكة الأورو- متوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة،** تكلم أيضا عن نظريات العلا قات الأور- متوسطية وقسمها إلى أربعة نظريات: الصراع، التحالف، التكامل والنظم، ويوضح في الأخير أن هذه العلاقات لم تنبع من فراغ وإنما هي منذ القدم. ولكن كنقد يمكن القول أنه لا يمكن تحديد إطار نظري لهذه العلاقات والسبب في ذلك عدم وجود مقاربة تحليلية للعلاقات الأورو- متوسطية.

- دراسة لـ مصطفى بخوش بعنوان **"حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"** التي يتحدث فيها الكاتب عن مستقبل العلاقات الأورو- متوسطية وهي دراسة في الرهانات والأهداف التي تسعى إليها الدول المتوسطية.

أطروحة دكتوراه لـ : عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقديمية لإتفاقية الشراكة العربية الأور-متوسطية.

- أطروحة دكتوراه لـ : شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأور-متوسطية، حالة دول المغرب العربي.

- أطروحة دكتوراه لـ : صباح شنايت، الشراكة الأور- متوسطية انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية، حالة الدول المغاربية.

- بالإضافة إلى العديد من الأطروحات ورسائل الماجستير التي تم الإشارة معظمها في قائمة المراجع.

الإشكالية الرئيسية:

يعتبر مشروع الشراكة الأورو - متوسطية المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي كفيل بتحقيق المصالح المشتركة والمتوازنة لضفتي حوض البحر المتوسط وبصفة خاصة تحقيق التنمية للدول المغاربية.

ومن هنا يمكن وضع الإشكالية التالية: ما طبيعة العلاقات الاقتصادية الأوروبية المغاربية القائمة بين ضفتي المتوسط في ظل التوجهات الحالية والمستقبلية ؟

الإشكاليات الفرعية:

- ماهو البعد الجيوستراتيجي لمنطقة المتوسط من الناحية الاقتصادية؟

- هل يمكن اعتبار العلاقات الأورو- مغاربية مبنية على التعاون أم التبعية؟

- ماهو مستقبل العلاقات الأوروبية – المغاربية في ظل المتغيرات؟

الفرضيات :

وللإجابة على الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية:

- يرتهن مشروع الشراكة الأورو- مغاربية بمدى البعد الذي تعكسه هذه الشراكة.

- تبرز طبيعة العلاقات الأورو- مغاربية من خلال الأهداف المسطرة للشراكة.

- مستقبل العلاقات الأورو- مغاربية يرتبط بمدى فشل أو نجاح الشراكة بين الضفتين.

منهجية البحث :

ليتمكن الباحث من إنجاز دراسة علمية عليه إتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف منهج أو أكثر، مراعيا في ذلك التكامل المنهجي.

اعتمدنا في البحث على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** من خلال دراسة البعد التاريخي الذي تعكسه العلاقات الأوربية - المغاربية في فترة ما بعد الاستقلال، وذلك بالرجوع إلى أصول وتبيان تطورات العلاقات الأورو- مغاربية.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** من خلال هذا المنهج تطرقنا لدراسة وثيقة برشلونة ووصف طبيعة العلاقات ما بين الاتحاد الأوربي ودول المغرب العربي.

- **المنهج الإحصائي:** من خلال عرض عدة إحصائيات تتعلق خاصة بحجم المبادلات التجارية ما بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية.

- **المنهج المقارن:** من خلال تبيان نقاط قوة وضعف كل الطرفين في حوض البحر الأبيض المتوسط، فالمقارنة تكون بإظهار جوانب الاختلاف والتشابه كشف دلالاتها ومميزاتها.

صعوبات الدراسة :

لكل بحث صعوبات تحول دون سهولة البحث و العمل، إلا أن إتمام عمل جيد يتطلب تجاوز هذه الصعوبات قدر الإمكان، ويمكن تلخيص الصعوبات التي واجهتنا في :

1- البعد الكبير الذي تعكسه العك قات الأوروبية المتوسطية عامة والأوروبية المغاربية خاصة، فشعوب وحضارات حوض البحر الأبيض المتوسط تفاعلت مع بعضها البعض قبل سنين بعيدة، فالعلاقات التاريخية حين هذه الشعوب والحضارات عرفت بدرجات متفاوتة، أحيانا تكون علاقات التعاون في حين علاقات الصراع والحروب أحيانا أخرى، وذلك حسب طبيعة الظروف السائدة بين الفترات الزمنية، وانطلقنا في البحث من تطور العلاقات بعد مرحلة الاستقلال والتي تتسم بالتعاون.

2- كما وأن من صعوبات البحث أيضا إيجاد مقارنة لتحليل العلاقات الأورو- متوسطية.

3- قلة المراجع الملمة بالموضوع خاصة باللغة العربية إلماما كافيا لتمكين الباحث من التعمق في الموضوع.

خطة الدراسة:

اعتمدنا في البحث على خطة بسيطة من ثلاثة فصول وكل واحد منها مقسم إلى مبحثين.

يتناول الفصل الأول الإطار التاريخي للعلاقات الأوروبية-المغاربية و من خلاله نتعرض إلى تحديد دراسة جيواستراتيجية لطرفي العلاقات الأوروبية-المغاربية و أهم مميزات الطرفين ثم ننتقل إلى إبراز التطور التاريخي للعلاقات الأورو- مغاربية من خلال دراسة أهم اتفاقيات التعاون المبرمة بين الطرفين.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة محتوى البعد الاقتصادي للعلاقات الأورو- مغاربية و ذلك بالقيام بتشخيص واقع العلاقات التجارية و المالية بين الطرفين و إبراز مجالات التعاون الاقتصادي.

ثم انتقلنا إلى دراسة صعوبات و رهانات الشراكة الاقتصادية الأورو- مغاربية و إبراز أهم مشاكل ومعيقات الشراكة.

أما الفصل الثالث والأخير فخصص لدراسة مستقبل العلاقات الأوروبية- المغاربية وذلك من خلال التطرق إلى دراسة تقييمية لتجارب الدول المغاربية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه السيناريوهات المستقبلية المقترحة للعلاقات الأوروبية المغاربية.

الفصل الأول: الإطار التاريخي للعلاقات الأوروبية - المغاربية

تمهيد:

يمتد البحر الأبيض المتوسط من المحيط الأطلسي غربا إلى آسيا شرقا، وهو يفصل أوروبا عن إفريقيا، كما أنه يتوسط القارات الثلاث: إفريقيا، آسيا وأوروبا ومن هنا جاء اسم المتوسط ، وقد اشتق اسمه من كلمتين لاتينيتين هما: "Médius " أي المتوسط و" Terra" أي الأرض، و قد أطلق عليه الرومان اسم "ماري نوستروم" (Mari Nostrum) ويمني ممرنا.

تشهد منطقة حوض المتوسط تباينا اقتصاديا شديدا بين ضفتيها ففي الشمال الغربي نجد دولا متقدمة وغنية أما في الجنوب فالدول متخلفة، و تظهر التباينات الاقتصادية على الخصوص من الإحصائيات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام، مستوى الاستثمار، هياكل الإنتاج، المالية العامة والمبادلات التجارية.

كما تعتبر المنطقة منطقة تباين تكنولوجي وثقافي فهناك تباين تكنولوجي واضح بين الضفتين الشمالية والجنوبية، يتمثل في قلة استخدام التقنيات الحديثة وعوامل الإنتاج المتطورة وكذا عدم توفر الإمكانيات البشرية القادرة على استخدام هذه التقنيات الحديثة والتكنولوجية المتطورة، كما أن دول الضفة الجنوبية لا يزال مستوى التعليم بها ضعيفا حيث أنها تتبع طرقا تقليدية في التعليم، وطرقها البيداغوجية غيرمجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة.

كما وأن منطقة المتوسط تعتبر منطقة توتر وعدم اسقرارعلى مر التاريخ كانت ولا تزال منطقة البحر المتوسط منطقة صراع وتوترات، حيث ورثت أقدم النزاعات أهمها : الصراع العربي الإسرائيلي، النزاع في قبرص، النزاع في بحر ايجة... الخ[1،2] .

---

[1] Greth.M.winrow ," ***dialogue with the Mediterranean the role ot NATO's mediterranean initiative"*** .New York and London : garland publishing , 200 , p03

[2] العلالي الصادق، ***"العلاقات الثقافة الدولية "***: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص27 .

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لطرفي العلاقات الأورو- مغاربية

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

كان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القديم مهدا لحضارات إنسانية عديدة ظهرت غرب العالمين الهندي والصيني في الشرق الأسيوي كمصر، بابل وبلاد مابين الرافدين ، فارس ، فينيقيا ، قرطاجة ونوميديا في الشمال الإفريقي، روما وبيزنطا الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية[1]. وكان من نتائج التنوع الحضاري أن قامت بين هذه الأمم والحضارات عبر مختلف المراحل التاريخية علاقات ذات طابع نزاعي وصراعي تارة، وعلاقات سلمية تعاونية قائمة على التجارة والمصالح المشتركة تارة أخرى[2].

كل هذا أدى إلى بروز منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية ليس على المستوى الجيوسياسي* فحسب وإنما على المستويين الاقتصادي والحضاري كذلك، مما جعلها محط أنظار وأطماع القوى الكبرى في العالم[3].

الفرع الاول : الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط 969.100 ميل مربع، وهو يظهر لنا كبركة من القارات الثلاث: إفريقيا وآسيا وأوروبا، ويعترف علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية أن حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل وحدة حقيقية وأن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، فمن الناحية الجغرافية هذا البحر هو بحيرة حقيقية تربط ولا تفصل[4].

---

[1] قاسم نادية، " ندوة برشلونة: ***هاجس الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط***" رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر كلية الحقوق 2002، ص 35.

[2] تيقمونين ابراهيم "***المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا***". رسالة ماجيستير غير منشورة . جامعة الجزائر. كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005 ،ص 169.

(*) الجيوسياسية: هي الميدان الذي يتمحور حول التساؤل عن مجموعة العلاقات القائمة بين الفضاء الجغرافي والسياسية كيف وبأي طريقة تؤثر الحقائق الجغرافية، (الموقع، التضاريس، المناخ ...) على التنظيمات الاجتماعية والخيارات السياسية.

[3] أحمد كاتب،" ***خلفيات الشراكة الاوروبية – المتوسطي***". رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام 2001 ص 10.

[4] صمارة محمد سليم، "***التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في اطار مشروع الشراكة الاورو-متوسطية***". رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام 2002 ص 139.

ويبلغ طول البحر من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميل بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق بيروت، أما عرضه فهو متفاوت متراوح بين 814 ميلا بحريا بين مضيق الدردنيل التركي وميناء بور سعيد المصري و410 أميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية بالجزائر.

هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة على الطول الإجماليب للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو9761 ميلا يصل إلى 10011 ميلا إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص و مالطا [1].

و بحكم الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط، فإنه يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود منفذين رئيسيين هما مضيق جبل طارق غربا الذي يصل بالمحيط الأطلسي و قناة السويس شرقا التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عند مضيق باب المندب بالمحيط الهندي [2].

كما ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين غربي وشرقي بفعل الخناق الموجود بين الجزيرة صقلية وتونس .

هذه الخصائص الجغرافية المذكورة ميزت سياسات دول البحر الأبيض المتوسط و علاقاتها البيئية عبر مختلف العصور إلى الوقت الحالي لكن ثمة اختلاف حول تصنيف الدول المتوسطية ، فإذا كان التوافق موجود حول المعيار الجفرافي الذي يعتبر أن كل دولة تطل أولها منفذ بحري هي دولة متوسطية، فإن للمعيار الاستراتيجي أهمية تجعل الحوض يتوسع ليتجاوز حدوده الجغرافية ليشمل مناطق أخرى تدخل ضمن نطاقه السياسي والإستراتيجي[3].

[1] احمد كاتب ، مرجع سبق ذكره .

[2] السيد ياسين ، "***البحر المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية*** "، محاضرة القيت بمؤتمر اس تراتيجيات متوسطية . مركز بحوث البحر الابيض المتوسط منشورة.

[3] Oliver Morin, " ***le partenariat euro-mediterranneen*** " article publier initialement dans la revue études, Février 2005.

الفرع الثاني : الخصائص الاقتصادية للبحر المتوسط

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وأهميته الجيوسياسية، فإنه يحتوي كذلك على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية[1].

وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي والخليج العربي وكذا منطقة بحر قزوين، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق ومن هنا يمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية[2]. هذه الأهمية ليست وليدة الظروف الراهنة، وإنما حازها البحر الأبيض المتوسط منذ القدم باعتبار البحر الذي يتوسط العالم القديم.

يصف الباحث الأمريكي " مورتن كابلان" الأهمية الاقتصادية الكبيرة للمنطقة من خلال قوله " إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا، على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، فالربع الشمالي منها (أوروبا الغربية) يحتوى على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمركية، والربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمتلك مصادر هامة و رخيصة للطاقة[3]، والذي يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريا للصحة الاقتصادية والسياسية للربح الشمالي الغربي. كما يحتوي الربيع الشمالي الشرقي على المنطقة السوفياتية من أوروبا بما فيها (روسيا الأوروبية وأوروبا الشرقية وذلك بالإضافة إلى روسيا الأسيوية)[4].

---

[1] Hanni Habeeb, "***le partenariat euro- mediterranneen***" . le point de vue arabe .éditions published, 2002, p 23 .

[2] احمد كاتب ، مرجع سبق ذكره .ص 20 .

[3] عبد الحميد إبراهيمي، "***المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية***". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1. 1996 ص125.

[4] صمارة محمد سليم ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي

الفرع الاول : الاهمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي

اعتمدت البلدان المغاربية المركزية ومنذ استقلالها نماذج اقتصادية موجهة وهذه المجموعة تتكون من الجزائر، المغرب وتونس باستثناء ليبيا التي لم تنخرط في المسعى المتوسطي وموريتانيا التي لست لها واجهة بحرية متوسطية و تربطها بالمجموعة الأوروبية علاقات في إطار اتفاقية لومي[1] لدول المغرب العربي الكثير من نقاط التشابه [2]. غير أن لكل بلد خصوصيته، فقد بذلت أقطار المغرب العربي جهودا كبيرة للتكامل والتعاون أثمرت بتأسيسر اللجنة الدائمة للتنيق المغاربي سنة 1964 والتي كانت تسعى إلى تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية غير أن التجربة لم تعمر طويلا وجمدت في بداية السبعينات[3].

ومع بداية السبعينيات، اعتمدت البلدان المغاربية برامج تصنيعية وإحداث مشاريع صناعية، وهذا بفضل الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول والفوسفات وخاصة بالنسبة للجزائر التي يعتمد اقتصادها على البترول الشيء الذي مكنها من تأميم الصناعات البترولية وخلال عقد الثمانينات عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا كبيرا أثر على اقتصاديات الدول المغاربية، بحيث انخفضت مداخيل التصدير، الأمر الذي جعل هذه الدول عاجزة للايفاء بديونها الخارجية، وبقت تنفق كل مداخلها لتغطية المطالب الاجتماعية، وأصبحت هذه الدول تعيش أزمة اقتصادية حقيقية[4]).

كما ظلت العلاقات الثنائية بين المد والجزر يشوبها دائما الضعف إلى سنة 1988 أين جاءت فكرة تأسيس اتحاد المفرب العربي وبالفعل جاء إعلان مراكش في 17 فبراير 1989) ليعلن قيام اتحاد المغرب العربي ككتلة متجانسة تساهم في التوازن والاستقرار والأمن، أما في

[1] لومي : هي استثمار لاتفاقية ياوندي تضم مجموع الدول الافريقية و دول الكاريبي والباسيفيك وهذا منذ 1975 عقدت عدة اتفاقيات سميت : ب. لومي1 (1975 – 1979) لومي2 (1979 – 1982) لومي3 (1984 – 1990) و لومي4 (1990 – 2000).

[2] احمد صديق ،"***اتحاد تامغرب العربي في العالم العربي***" .د، م،ن افرقيا الشرق ، ط2، 1992، ص 85.

[3] حسين بومدين،" ***مزايا و تكاليف الاتفاقيات الاورو – متوسطية***". رسالة ماجيستير في المالية العامة، جامعة تلمسان :كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 2003 ص 17 .

[4] شريط عابد،" دراسة***تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسيطية (حالة دول المغرب العربي)***"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتيسيير 2004، ص 128.

المجال الاقتصادي فقد كان يرمي الاتحاد إلى[1] :

- إنشاء منطقة تبادل حرة قيل منة 1992.
- اتحاد جمركي قبك نهاية 1995.
- اتحاد اقتصادي والذي يرمي إلى توحيد السياسات و برامج التنمية.

أما المؤسسات إتحاد المغرب العربي فهي مقسمة إلى قسمين : مؤسسات السياسية، ومؤسسات تقنية [2].

ا – المؤسسات السياسية: [3]

1- **المجلس الرئاسي :** هى الهيئة الوحيدة المؤهلة لاتخاذ القرارات (حسب المادة من اتفاقية مراكش) يتكون من قادة الدول الاتحاد.

2- **مجلس وزراء الشؤمن الخارجية و لجنة المتابعة:** يعتبر هذا المجلمر بمثابة الرابطة بين مجلس الرئاسة ومؤسسات الأخرى، أما اللجنة المتابعة فتتكون من ممثل عن كل دولة عضو وتهتم بمتابعة شؤون الاتحاد.

3- **المجلس الاستشارى:** يتكون من ثلاثين نائبا عن كل دولة من مهامه إبداء الرأى فى مشاريع القرارات التي يحيلها عليه مجلس الرئاسة، كما يمكنه تقديم توصيات لهذا المجلس.

---

[1] Radhi Mebbed," ***les accords de coopération Europe-Meghreb : vision magrébine d'un bilan***." . le forum international des réalistés : les relations Europe-Megreb : bilan et perspectives, Avril 2000, p. 02.

[2] الحبيب بن يحيى ، "***أفاق تنشيط العمل المغاربي*** " ، مداخلة القيت في ندوة مركز تونس لجامعة الدول العربية ، تونس 13/05/2007 ، ص 3-4 .

[3] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ص 18.

ب - المؤسسات التقنية :[1]

1 – الامانة العامة: تقوم بوضع حيز التطبيق قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع باقي المؤسسات.

2 - اللجان الوزارية المتخصصة: قرر المجلس الرئاسي المنعقد في تونس في جانفي 1990 إنشاء خمسة لجان وزارية متمخصصة، لجنة مكلفة بالأمن الغذائي ، لجنة مكلفة بالاقتصاد والمالية، لجنة مكلفة بالبنية التحتية ولجنة مكلفة بالموارد الشرية.

3 - المحكمة القضائية: كل دولة ممثلة بقاضيين لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد للنصف تقوم بإعطاء رأيها في الترجمة أو تطبيق الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي.

لكن رغم الجهود المبذولة في تكوين قطب إقليمي يستجيب لتطلعات دول المنطقة في الاندماج فان عوامل تعطيل هذا المشروع تبقى كبيرة ،منها السياسية والاقتصادية والهيكلية ومن هذا المنطق وجب على أقطار المغرب العربي إيجاد قواعد جديدة للتعاون والادماج[2].

فخلال التسعنيات بدأ التفكير الجاد للخروج من هذه المتاعب الاقتصادية والاجتماعية الذي استلزم اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي والتقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقنصادية وتبني نماذج جديدة وإصلاحات على منظومتها الاقتصادية معتمدة في ذلك على استقلالية المؤسسات العمومية، والانفتاح على العالم الخارجي[3].

---

[1] حسين بومدين ، مرجع نفسه ص 19

[2] زايري بلقاسم "***استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط***"، الندوة العلمية الدولية، سطيف. جامعة فرحات عباس 9/8 ماي 2004 ، ص09.

[3] شريط عابد ، مرجع سبق ذكره ص 128.

الفرع الثاني : خصائص اقتصاديات دول المغرب العربي

يعد تنظيم الاقتصاد في المنطقة المغاربية كان يخضع خلال فترة طويلة إلى منطق الحماية لكن سرعان ما تغير هذا الاتجاه لتأتي حركة جديدة تمثلت في تحرير المبادلات والتي بادرت بها المغرب (سنة 1983) ثم تونس(1987) ثم الجزائر ابتداء من (سنة 1992)، وتأكد ذلك من خلال اعتماد هذه الدول لبرامج التصحيح الهيكلي و اعتماد أساليب تحرير التجارة الدولية تحت تأثير اتفاقية الغات (GATT) وترتيب عن ذلك زوال العراقيل الكمية تدريجيا والمصادقة على قوانين التجارة الخارجية والاستثمار في هذه الدول وبالتالي التوجه نحو فتح اقتصادياتها[1] .

إن مستوى الحماية الجمركية في هذه الدول كان يستجيب دائما لاعتبارات اقتصادية ومالية فحدث تخفيض من حدة الحماية الجمركية بين 1984 - 1996 في معظم الدول المغاربية، غير أن العجز المستمر لميزايات هذه الدول بقي يعاكس هذا الاتجاه تحت ضغط متفاقم للمديونية الخارجية أيضا. وسنحاولز ذكر بعض الخصائص لكل دولة كما يلي[2].

أ- الاقتصاد الجزائري :

لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال نظام التخطيط المركزي، ومحاولة إقامة قاعدة صناعية صلبة بإنشاء المؤسسة الوطنية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وكان المساهم الوحيد في هذه المؤسسات هو الدولة ، باحتكارها لمجمل الأشطة الاقتصادية وتهميش القطاع الخاص، وكان الهدف من ذلك وضع إستراتيجية تؤمن استغلال الموارد الوطنية بصفة عقلانية وانتهاج أساليب تنمية تعتمد على الذات ولقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة تلخيصها فيما يلي [3]:

1- المرحلة الأولى (1962-1969):

عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على إعادة هيكلة اقتصادها الذي عرف نوعا من الاستقرار والاختلال الاقتصادي والمالي فبادرت الدولة إلى الاهتمام بتمويل الاستثمارات التي حملها المخطط الاستعجالي من خلال الخطة الثلاثية الأولى سنة 1967 من أجل النهوض

[1] Abderrahmane Mebtoul , "***le maghreb dans son environnement régional et international***" . Bruxelles : Note de l'ifri , 2011 , p 10

[2] توفيق المديني ،"***المغرب العربي و مازق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي***"، بيروت : دار لبنان للطباعة و النشر ط1 ، 2004 ، ص 22 .

[3] بن عزوز محمد، "***الشراكة الأجنبية في الجزائر.واقعها و افاقها*** "، رسالة ماجيستير غير منشورة ،جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001 ، ص12

بمختلف قطاعات الاقتصاد و العمل على بناء اقتصاد قوي للخروج من دائرة التخلف والتبعية ويضمن الاستقلال للبلد وتوفير العدالة الاجتماعية لمواطنيها[1] .

2- المرحلة الثانية (مرحلة السبعينيات):

بعد تنفيذ تجربة الخطة الثلاثية الأولى شرعت الجزائر في تطبيق الخطة الرباعية الأولى (1970- 1973) وكان الهدف منها إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة وكان بين أهداف المخطط أيضا العمل على بناء القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية. وهذا بترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة ومواصلة تقويم المحروقات حيث تقرر خلال هذه الفترة (1970-1973) تخصيص أكثر من 15 مليار دج وأكثر من 60 مليار دج في الفترة ما بين (1974-1977) كنفقات استثمارية لتنمية وتقويم المحروقات وعلى حساب باقي القطاعات الأخرى[2] .

3- المرحلة الثالثة (مرحلة الثمانينيات) :

ابتداء من سنة 1997 تم الشروع في تطبيق الخماسي الأول(1980 - 1994) والمخطط الخماسي الثاني (1995 - 1999) اللذين يؤكدان على ضرورة تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة، ولا سيما العلاقة بين الإنتاج والهياكل القاعدية وكذا المحيط وتطوير الشغل، والتركيز على الجانب التنظيمي للمؤسسات من أجل معالجة الاختلالات الاقتصادية والعقبات التي واجهتها الجزائر خلال الفترات السابقة [3].

4- المرحلة الرابعة (مرحلة التسعينات) :

إن الأزمة البترولية لسة 1985 أكدت للمواطن الضعف في نظام التخطيط المركزي وبدأت مساوئ هذا النظام تظهر فقامت الاقتصاد الكلي[4].

من هذا المنطق وتعزيزا للمجهودات التي قامت بها الدولة قصد تصحيح الاقتصاد بادرت إلى اعتماد برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي تضمنا تنفيذ سياسة صارماً لتقليص

---

[1] هني أحمد ،" ***اقتصاد المستقلة***"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص22.

[2] قدي عبد المجيد ، " **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية** "،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003، ص 73.

[3] هني احمد ،مرجع سبق ذكره ص 29.

[4] عموره جمال ، "**دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو- متوسطية اطروحة دكتوراه** "، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص97.

الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف بتخفيضه و قد رافق ذلك اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص تحرير التجارة الخارجية[1] وتخفيض قيمته آن ذاك و قد مكنت هذه الإجراءات من تحقيق نسبي للتوازنات عرفت حجم الصادرات ارتفاعا معتبرا بعد سنة 1995 نتيجة ارتفاع أسعار النفط[2].

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي تتميز بدرجة معتبرة من الانفتاح لكنه لا يعكس مكانته على المستوى العالمي نظرا لارتكازه على قطاع واحد في تعاملاته التجارية والذي أكسبه ميزة نسبية طبيعية لا أكثر باعتبار. أنه يعتمد على ما وهبته الطبيعة وليس على ما أنتجه العقل البشري، أضف إلى ذلك غياب مساهمة بقية القطاعات التي تعد طاقة كامنة توفر ميزة تنافسية كامنة لم يتم استغلالها بعد بالشكل المطلوب[3].

ب- الاقتصاد المغربي:

بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956 اعتمد إستراتجية التنمية في قطاعين رئيسين وهما الصناعة و الزراعة وثم دعم هذه الإستراتجية من الموارد المالية المتأتية من صادرات الفوسفات والمحاصيل الزراعية ، وأصبحت فيما بعد السياحة تشكل قطاعا هاما للمداخيل المغربية وفي هذا الإطار قررت السلطات المغربية ابتدأ من سنة (1973إلى غاية 1988) تغيير الخطة الاقتصادية واعتماد برنامج استثماري طموح يمول عن طريق واردات الفوسفات المتزايدة والتي تشكل أهم مورد معدني للمغرب [4].

[1] علي لطفي " **الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي القاهرة النظمة العربية للتنمية الادارية** " 2009، ص 66-71.

[2] فتح الله و لعلو ، " **المشروع المغاربي و الشراكة الاورو- متوسطية المغرب**" دار توبال للنشر 1997 ص 86 .

[3] كلثوم كبابي ، " **التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة الحالة :الجزائر المغرب** " تونس ،رسالة ماجيستير في الاقتصاد الدولي جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2008 ، ص 133 .

[4] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ص 101 .

فعملت السلطات المغربية خلال المخطط الخماسي (1973 - 1977) بالشروع في عدة مشاريع طموحة[1].

لكن سرعان ما انخفض سعر الفوسفات 1978- 1979 و بالتالي ظهر عجز كبير على مستوى التوازنات الاقتصادية فتم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية واضطرت السلطات المغربية طلب إعادة جدولة الديون بموافقة من صندوق النقد الدولي و ذلك بموجب اتفاقيتان للتمويل امتدتا إلى غاية سنة 1985 وتبعتهما إجراءات التصحيح الهيكلي وكان الهدف منه إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

و تجدر الإشارة أن السلطات المغربية أقرت الطابع الانفتاحي لسياستها في مجال المبادرات الخارجية [2].

لقد عرف الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحسنا كبيرا أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد عرفت الصادرات المغربية ارتفاعا كبيرا.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، فقد سمحت السلطات المغربية بدخوك جميع أنواع الاستثمارات دون تفويض أو ترخيص مسبق من طرف الهيئات المعنية. وخلاصة القول أن الاقتصاد المغربي يصنف ضمن قائمة الدول ذات الأداء الضعيف و يظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة وتفشي ظاهرة الفقر[3].

---

[1] Adam Mekaoui **," partenariat économique Euro – Marocain : une régionale stratègie L'harmattan"** , 2000, p 263.

[2] هاني الشميلطي، **" أوروبا و المتوسط: تاريخ العلا قات و مشروع الاتحاد من أجل المتوسط "**. المجلة العربية للعلوم السياسية،د.ت.ن، ص 145 .

[3] كلثوم كبابي ، مرجع سبق ذكره ص 145.

ج- الاقتصاد التونسي :

لقد عانى الاقتصاد التونسي خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات مشاكل واختلالات نتيجة الانخفاض في صادرات الوقود و مشاكل الجفاف الذي أضر بالزراعة ، مما أدى بتونس إلى الاستدانة الخارجية (1970 - 1990) وفي هذا الإطار لجأت تونس إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم والمساعدة لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها وبالتالي وقعت اتفاقية لمدة 18 شهرا مع الصندوق وهذا سنة 1985 مقابل القيام بجملة من الإصلاحات كان الهدف منها تشجيع ودعم صادرات السلع الزراعية ، والعمل على رفع عائدات السياحة وتخفيض الإنفاق العام وتحرير التجارة الخارجية ونتيجة هذه الإصلاحات عرف الاقتصاد التونسي نوع من الانتعاش[1].

لكن تلك الإصلاحات المعتمدة من طرف السلطات التونسية لم تكن كافية للانتقال بالاقتصاد التونسي من الركود إلى الانتعاش وبالتالي لجأت إلى عقد اتفاقيته مع صندوق النقد الدولي سنة 1998 لمدة 3 سنوات وكان من بن أهداف البرنامج الجديد :

التعجيل بعملية تحرير التجارة وفتح الحدود وتخفيض العملة وإعطاء الأولوية للصادرات، وبدأت تظهر الآثار الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بعد انتهاء مدة الاتفاقية [2].

[1] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ص 104.

[2] فتح الله و لعلو ، مرجع سبق ذكره ، ص 91.

المطلب الثالث : الاتحاد الاوروبي

الفرع الاول : التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي

لقد تم بناء أوروبا وتصنيعها خلال النصف الثاني من القرن العشرين وشهدت مرحلة التنوير وتطوير بعد مرحلة تأخر وانحطاط [1]. وفي ظل هذا المناخ ظهرت الحاجة الملحة لمبادرة أوروبية لبعث الروح من جديد في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة حيث خرجت بفكرة توحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد في أوروبا الذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينيات [2] ونتيجة لهذه المبادرة وقعت كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا ولوكسبورغ في 18 أبريك 1951 معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم والصلب، وفي 25 مارس 1957 أبرمت نفس الدول معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي تعدت مجرد تحرير التجارة بين الدول الأعضاء لتلزمهم بتحقيق مزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، كما استشرفت الاتفاقية خلق سوق أوروبية مشتركة وتطبيق سياسات موحدة [3].

مر النظام الآوروبي بمراحل تطور مهمة عبر نصف القرن الأخير من القرن العشرين حيث كانت بدايته بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية لينتقل إلى مرحلة السوق الأوروبية المشتركة، التي نصت معاهدة روما على أحكامها ثم تشكيل اتحاد جمركي، تليه إجراءات وسياسات مشتركة لتحرير عناصر النتاج، وخلق الظروف لازدهار الصناعة الأوروبية [4].

---

[1] سعد توفيق حقي " **علاقات العرب الدولية** "، دار وائل النشر و التوزيع 2003 ط1 ، ص 155

[2] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ص 13.

[3] محمد مصطفى ، كامل فؤاد نهرا ، " **صنع القرار في الاتحاد الاوروبي و العلاقات العربية الاوروبية** ".

[4] Ferrand Olivier , « **trois scenarios pour l'avenir de l'europe** « . revue esprit , 2003 , p 25

الفرع الثاني : تاسيس الاتحاد الاوروبي

في 09 ماي 1950 دعا "روبرت شومان" وزير الخارجية الفرنسي إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وكان وراء فكرة هذا المشروع " جان مونيه " (يعتبر الأب الروحي للاتحاد الأوروبي) رئيس قسم التخطيط الاقتصادي وأحد مستشاري " شومان " ، كانت الفكرة الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا وفرنسا في هذه الجماعة ولكن ترك الفكرة الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا وفرنسا في هذه الجماعة ولكن ترك باب العضوية مفتوحا للدول الأوروبية[1].

تم اعتبار معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 بين الدول الأوروبية الستة (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسبورغ) اللبنة الأولى لبناء الجماعة الاقصادية الأوروبية[2].

ثم جاءت معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 25 مارس 1957 التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير الذي كان قد تأسس في بداية الأمر من طرف نفس الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب، و ذلك بخلق تنظيمين جديدين آخرين: و يتعلق الأمر بالجماعة الاقتصادية (European Economic Community CCE) و جماعة الطاقة الذرية الاوروبية [3]

أما عن مبادئ الاتحاد فتتلخص فيما يلي[4] :

[1] صدام مرير الجميلي ،" **الاتحاد الاوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد "**. بيروت : دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص 70.

[2] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره، ص 325.

[3] Beatrice Majza , « **les communautés et l'union Européennes face aux defis de l'elarjissement** » publication des actes du collogue cedece de bésancon ,17 et 18 octobre 2002 , p 02.

[4] جمال عبد الناصر مانع ، " **التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة) ".** الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع 2006، ص 331.

1- التعاون بين الدول الأعضاء وهي الطريقة التي يتم الاعتماد عليها في تاسيس الاتحاد عن طريق بقاء كل دولة مستقلة عن باقي الدول.
2- احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.

3- احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

4- تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي عن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي .

ورغم الصعوبات التي واجهتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية فإنها استطاعت تحقيق الأهداف التي حددتها معاهدة روما، وتحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي، فقد أقر زعماء الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية في أوائل سنة 1986 الاتفاق الأوروبي الموحد الذي عدلت بموجبه المعاهدات الأساسية مبادرة السوق الموحد، هذا من خلال توافق الإطار القانوني مع الهدف المرجو وإزالة كافة القيود المالية، و في سنة 1992 اكتمل السوق الأوروبي الداخلي الموحد ليغطي 345 مليون نسمة فتم تحرير انتقال الآشخاص، السلع والخدمات و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء دون أية قيود، ومع التوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فبراير 1992 دخل النظام الأوروبي مرحلة إنشاء اتحاد أوروبي الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء[1].

مؤسسات الاتحاد الاوروبي :

ا- البرلمان الأوروبى: هو التعبير الديمقراطى للادارة السياسية لشعوب الاتحاد الأوروبي ينتخب لمدة خمس سنوات.

ب- مجلس الاتحاد الاوروبي: يتكون من وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد، رئاسته تتم عن طريق التداول مرة كل ستة أشهر.

ت- مجلس القضاء الاوروبي: تتمثل مهامه في إيجاد الضمانات القانونية لضمان احترام القانون وفي ترجمة و تطبيق المعاهدات.

[1] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 14

ث – مجلس الحسابات الاوروبي: يمثل الخاضعين للضريبة و يقوم بمراقبته نفقات الاتحاد حتى تتماشى والتنظيمات المالية ووفقا لأهدافه.

ج – البنك المركزي الاوروبي : النظام المركزي يتكون من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الأوروبية ومن مهامه الأساسية :

- توضيح ووضع السياسة النقدية.
- قيادة عمليات الصرف.
- لتحكم في تسيير الاحتياطات الرسية للدول الأعضاء.
- السهر على السير الحسن لنظام الدفع.

ح – البنك الاوروبي للاستثمار : هو مؤسسة مالية أوروبية تقترض و تقرض أموالا لتمويل مشاريع استثمارية تساهم في التنمية لدول الاتحاد أو خارجها تنفيذا لسياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية.

خ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية: هيئة استشارية تسعى إلى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية الأقرب إلى المواطنين.

د - لجنة الجهات للاتحاد الاوروبي : وهي مؤسسة استشارية تسعى إلى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية الأقرب إلى المواطنين.

ذ – الوسيط الاوروبي: يحقق في الشكاوي المتعلقة بالتسيير السيء من طرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وينتخب الوسيط من طرف البرلمان الأوروبي.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الأورو- مغاربية

لقد نظمت معاهدة روما لسنة 1957 (التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوربية) العلاقات بين المجموعة وغيرها من الدول من خلال الاتفاقيات تعاون، خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها مع المجموعة[1].

و تقوم اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كافة الدول على أساس مادتين من مواد المعاهدة روما هما :[2]

1/ المادة 113 : التي تسمح للجماعة في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياساتها التجارية على أساس مبادئ موحدة ولا سيما فيما يتعلق بتغيير التعريفة الجمركية وبتوحيد إجراءات الدفاع التجاري.

2/ المادة 232 : التي تسمح الجماعة الاقتصادية الأوربية بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو منظمات دولية تخلق بموجبها علاقة انتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق والواجبات المتبادلة والأعمال المشتركة.

بعدما حصلت دول المغرب العربي على استقلالها في نهاية الخمسينيات وبداية الستينات أخذت تشعر بثقل المشاكل الاقتصادية الضخمة التي تواجهها فأبدت استعدادها بإجراء مفاوضات مع المجموعة الأوروبية بغرض عقد اتفاقيات انتساب[3]. وقد طالبت الجزائر في ديسمبر 1962 بالمحافظة على الوضع القائم سابقا والذي كانت تتمتع فيه بموجب المادة 227 من معاهدة روما[4] بامتيازات مشابهة للامتيازات التي تخولها المعاهدة الدول الأعضاء .

وفي ديسمبر 1963 طالبت الجزائر بإجراء مفاوضات استطلاعية لتحديد علاقاتها مع المجموعة الأوروبية لكن هذه المفاوضات ظل يشوبها التردد إلى غاية سنة 1976.

---

[1] فريد النجار ، " **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون خيارات القرن الواحد و العشرين** "، ايتيراك للنشر والتوزيع، مصر د، ت ، ن ـ ص 92.

[2] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[3] Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulement centre national de la recherche scientifique (France) , l'année du Maghreb. cnr édition, 2009.

[4] الدول الموقعة على معاهدة روما (المانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسبورغ)

أما المغرب وتونس فقد طالبتا سنة 1962 بالدخول في مفاوضات تمهيدية من أجل تحديد علاقاتهما الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية [1].

في مارس 1969 وقعت كل من المغرب وتونس اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية انطوت على تفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية، ولم تشمل أية معونات مالية للدولتين، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين وهشاشتهما حالت دون استفادتها من هذه التفضيلات. وفي نفس السياق تم عقد عدة جلسات حوار بين الطرفين ما بين 1973 - 1974، تميزت بإصدار أوروبي على اقتصار الحوار على الجانب الاقتصادي دون الجانب السياسي [2].

وقد اتسمت هذه الاتفاقيات بمنح أفضليات في التعامل التجاري والاقتصادي والإعفاء الضريبي واعتبرت هذه الاتفاقيات أوسع نطاقا من سابقتها نظرا لاحتوائها على تقديم بعض المعونات الفنية والاقتصادية والمالية إلى جانب التبادل التجاري لذلك أطلق عليها باتفاقيات التعاون[3].

ومن هذا المنطلق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي - الأوروبي لسنة 1969 و ذلك من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس و المغرب .

المطلب الاول : مرحلة التعاون الأورو- مغاربي وفق السياسة المتوسطية الشاملة : (pmg)

إن تحليل العلاقات الأورو-مغاربية الرامية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الضفتين يتطلب الوقوف على تطور هذه العلاقات وذلك بتخليص مختلف المراحل التي مرت بها أن العلاقات:

[1] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

[2] Bichara Khader , "**le partenariat euro-Méditerranéen M après conférence de Barcelone** ", l'Harmattan , 1997 , p 06

[3] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 168.

الفرع الاول : مرحلة الستينات

لقد عرفت العلاقات الأوروبية المغاربية توقيع عدة اتفاقيات في عقد الستينيات كما سبق الاشارة اليها :

فقد أرادت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تأكيد الروابط الجغرافية التاريخية والثقافية والاقتصادية التي نسجتها بعض دولها مع بلدان العالم الثالث خاصة خلال مراحل الحقبة الاستعماري الامر الذي نتج عنه توقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع بلدان افريقية (اتفاقية ياوندي)[1] و بلدان عربية[2] .

استهدفت هذه الاتفاقيات ترسيخ مستوى التدفقات التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية وبالتالي فان مضمون الاتفاقيات كان يغلب عليه الطابع التجاري.

وتتعلق أساسا بالصادرات الزراعية (الخضروات، الفواكه، زيت الزيتون ومصبرات السمك) التي تدخل سوق المجموعة الأوروبية وهي معفاة من الحقوق الجمركية و تحت ضوابط وأدوات السياسة الفلاحية المشتركة ، ومتمثلة في الأسعار المرجعية و نظام الحصص والتوقيت الزمني، وقد غلب على هذه الاتفاقيات الطابع الثنائي[3].

[1] عقدت اتفاقية يوندي سنة 1964 لمدة 5 سنوات وجددت سنة 1969 وهي تضم المستعمرات الفرنسية السابقة في افريقيا، واهم نصوص الاتفاقية ازالة الرسوم الجمركية تدريجيا لكلا الطرفين وتقدم المساعدة المالية والتقنية من طرف المجموعة الاقتصادية الاوروبية للدل المنتمية.

[2] حسين بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3] عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 170.

الفرع الثاني: مرحلة السبعينات

يعتبر الاتجاه الرسمي للعلاقات الأورو- مغاربية وسياسة المجموعة الأوروبية أثر التوسع الأول الذي عمل على دمج كل الاتفاقيات الأورو- متوسطية في إطار موحد للعلاقات بين المجموعة وباقي الأقطار المتوسطية.

وفي هذا الإطار وضعت قمة باريس المنعقدة في أكتوبر 1972 المبادئ الأساسية للسياسة التي كانت في السابق محدودة في الجانب التجاري فقط، فقد وجب توسيعها للمجالات التجارية والملف الاجتماعي (قضايا الهجرة) والتعاون المالي و التقني أيضا[1].

على هذا أساس تمت المفاوضات بين المجموعة الأوروبية و أقطار المغرب العربي و التي أفضت إلى عقد اتفاقيات تعاون مع البلدان الثلاثة كل واحدة على حدة و كانت تربي اتفاقيات المغرب و تونس إلى تجديد وضعية الشراكة لسنة 1969 أما الجزائر فإن اتفاقها يعني اندماجها في إطار السياسة المتوسطية الشاملة.

و قد تضمنت الاتفاقيات المبرمة لسنة 1976 بين المجموعة الأوروبية والدول المغاربية مجالات تخص المبادلات التجارية بين الطرفين في المواد الزراعية والصناعية ونصف المصنعة، أما المنتوجات الصناعية فقد سمحت المجموعة بالدخول الحر لأسواقها وذلك بإعفائها من الرسوم الجمركية و دون تحديد كمي لها باستثناء الواردات الأوربية من المواد البترولية التي خضعت لنظام السقف الذي يرتفع بـ 5 بالمئة كل سنة [2].

[1] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ص 31 .

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أما الجانب المالي فقد تقرر تحديد المساهمة المالية عن طريق توقيع برتوكول مالي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد (1976 - 1981) وهذا لتمويل المشاريع التنموية، و قد ثم تحديد المبلغ الممنوح للجزائر ب 114 مليون أورو منها 44 مليون أورو من موارد الميزانية الأوروبية و 70 مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمار BEI وقد تم استعملاها خاصة في قطاع التنمية الريفية، أما المبلغ الممنوح للمغرب فقد قدر بـ 130 مليون أورو منها 74 مليون أورو موارد الميزانية الأوروبية و 57 مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمار[1] .

أما بالنسبة لتونس فإن مبلغ المساعدة المالية بلغ 95 مليون أورو منها 54 مليون أورو من موارد المجموعة الأوروبية و 41 مليون من موارد البنك الأوروبي للاستثمار.

وقد شملت الاتفاقيات أيضا الجانب التقني الذي يرمي إلى نتشيط تبادل الخبرات والمعلومات خاصة في المجالات العلمية والتقنية والإعلامية قصد التنويع الكيفي في الصادرات المغاربية تنمية الإنتاج الصناعي.

[1] ميلود بن غربي، **" الأورو- متوسطية رهانات متضاربة "**، المستقبل ، العدد 2006، ص 15 .

المطلب الثاني : مرحلة التعاون الأورو- مغاربي وفق السياسة المتوسطية المتجددة[1] (pmr)

اتبعت السياسة الأورو-متوسطية المنتهجة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال السبعينات والثمانيات مقاربة تقليدية تعتمد على الإعانة المالية لتمويل المشاريع بطرق قديمة، ثم إن انهيار القطب الاشتراكي وسقوط جدار برلين سنة 1989 كلها عوامل ساعدت في تغيير المعطيات الجيوسياسية والإستراتيجية بأوروبا[2] حيث تقدمت دول أوروبا الشرقية والجنوبية بطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي كما أن الفوارق في الدخول الفردية بين دول الضفتين أصبحت في تزايد خطر ومستمر ففي بداية التسعينيات وصل الدخل الفردي في الضفة الشمالية 12 مرة أكثر منه في الضفة الجنوبية قد وصل إلى حوالي 27 مرة مع حلول 2010.

واسجابة لكل هذه التحديات أصبح الزاما على المجموعة الأوروبية اتخاذ سياسة أورو-متوسطية أكثر جراة تجاه الدول المتوسطية الثالثة[3] .

وقد حددت معالم هذا الاتجاه من طرف المجلس الأوروبي في ديسمبر 1990 ليشهد ميلاد سياسة أورو- متوسطية جديدة جعلت من أولوياتها دعم الإصلاح الاقتصادي والهيكلي من جهة وضبط التعاون في المجال الجهوي والبيئي.

وقد جاءت السياسة المتوسطية الجديدة لتصحيح النقص الكبير الذي كان في سياسات التعاون التجارية وهذا بالرفع من حجم الصادرات دوك العالم الثالث المتوسطية وتشجيع الأسواق الأوروبية للانفتاح على الدول المتوسطية وتشجيع تكوين منطقة سوق موحد بين دول المنطقة[4].

الفرع الاول : عوامل بروز السياسة المتوسطية الجديدة (PMR)

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية،

---

[1] Bichara Khader ,"**le partenariat euro-Méditerranéen M après conférence de Barcelone"** , l'Harmattan , 2001 , p 17.

[2] Robert Bistolfi , « **l'Europe et la Méditerranée : une entreprise virtuelle ?** » . confluence méditerranée n° 35, paris, 2000 , p 19 – 20 .

[3] Hassane Zouiri **," le partenariat euro-Méditerranée contribution au développement du Maghreb"** . L'Harmattan 2010 , p 48 .

[4] Bernard renevel , "**Méditerranée : l'impossible mur" ,** edition l'Harmattan , 1995 , p 46 .

وعرفت أن ذات بالسياسة المتوسطية المتجددة وذلك تحت تأثير جملة من العوامل نوجزها فيما يلي [1]:

- التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي حيث ثم الانتقال من السوق الموحدة إلى الإتحاد الأوروبي مرورا بالتوسع الأوروبي ليشمل ثلاث دول جديدة العضوية، فكل هذه الإنجازات المحققة من طرف أوروبا مكنتها من أن تصبح كيانا سياسيا حقيقيا يتمتع بسياسة موحدة تجاه باقي الدول الأخرى.

- تعدد أسباب التنافر والقطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في المستويات التنمية، بالإضافة إلى مشكل المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية فكل هذه العوامل ساهمت في تدهور المستوي المعيشي لسكان الدول العربية.

ويمكننا تلخيص الامتيازات التجارية التي منحتها المجموعة الأوروبية للدول العربية وغيرها من البلدان المتوسطية فيما يلي [2] :

- الإلغاء التام للرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية.
- إلغاء القيود الكمية على السلع باستثناء المنتوجات الزراعية وبعض أنواع المنتوجات النسيجية.
- منح امتيازات تعرفية لبعض المنتوجات الزراعية.

[1] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 171 .

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

اشتملت هذه الاتفاقيات على الوضع برنامج للتعاون المالي من أجل التنمية الدول المتوسطية وذلك من خلال أربعة برتوكولات مالية ثنائية يتم تفاوض عليها كل خمس سنوات ودامت خلال الفترة (1978 - 1996)، حيث تتركز على تقديم مساعدات مباشرة و قروض بمعدلات فائدة تفضيلية وكذا تقديم مساهمات لرؤوس الأموال بعض المشاريع الخاصة التي تتسم بقدر من المخاطرة [1].

الفرع الثاني : مرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة

إن السياسة المتوسطية الجديدة الإتحاد الأوروبي المنتهجة خلال العشرين الأخيرتين تختلف من السياسات المنتهجة سابقا لهذه الأخيرة مرتكزات وخصائص المتنوعة نوجزها فيما يلي[2]:

- تتضمن زيادة على الجانب التجاري، ميادين أخري تهم العلاقات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية. بالتالي فهي تكاملية عميقة وذات أبعاد وثيقة ومترابطة تخدم التنمية الشاملة.

- مجمل الاتفاقيات الثنائية غير متجانسة من حيث الإطار القانوني، وتختلف من اتفاقية لآخرى من حيث محتوي المواد المكونة لطقاقية، أو من حيث تواريخ الإمضاء وبداية العمل بها.

- تتميز الاتفاقيات بالأهداف الواسعة والتي تبين إرادة الطرفين المتعاقدين في تكوين صلات وارتباط بينهما أكثر أهمية وعمقا، مع تشجيع كل مبادرات التجمعات والتعاون الإقليمي الأخرى للدول المشاركة.

- يرتكز تصميم الاتفاقيات الثنائية على أربعة ومحاور أساسية متكاملة باعتبارها محاور لا يمكن فصل أحدهم عن الأخر، هذه المحاور هي: احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحرير المبادلات التجارية، المساعدة الاقتصادية والمالية، وتطوير الجانب الإنساني والاجتماعي.

- تحرير المبادلات التجارية غالبا ما يناقش المنتجات الزراعية والصيد، السلع الصناعية والخدمات. وتختلف أهداف كل بلد متعاقد مع الإتحاد الأوروبي باختلاف نوعية السلع. فالمعاملة التفضيلية أعطيت في إطار المنتوجات الزراعية لمنتوج الطماطم بالنسبة لمغرب، و زيت الزيتون بالنسبة لتونس.

---

[1] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[2] شريط عابد ، **" دراسة تحليلية لواقعو افاقالشراكة الاقتصادية الاورو-متوسطية (حالة دول المغرب العربي)"** مرجع سبق ذكره 96.

ـ تفكيك التعريفات الجمركية للسلع المستوردة يكون بصفة تدريجية وعبر مراحل زمنية محددة غالبا ما تكون اثنا عشر سنة، هذه السلع محددة بواسطة القوائم.

ـ تسهيلات ومساعدات التقنية ومالية وتكنولوجية تعطي للدول المتوسطية المتعاقدة مع الاتحاد الأوروبي بغرض تأهيل صناعتها والاستفادة من التطور التكنولوجي وبالتالي الدخول في منافسة دولية.

ـ تطوير الجانب الاجتماعي للدول المتوسطية وتحسين المستوي المعيشي للافراد باعتبار العنصر المرافق والدافع القوي للتطور الاقتصادي[1].

[1] شريط عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

المطلب الثالث: مرحلة الشراكة الأورو- مغاربية

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين" [1]. أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة الشراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات.

يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر سنة 1995 و ذلك بمشاركة 27 دولة حيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام الإقليمي سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة مظقة التجارة الحرة أورو-مغاربية في 2010، والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرمة تنقل، المنتجات الصناعية و الزراعية وتنقل رؤوس الاموال[2] .

غير أنه ينبغي الإشارة إلى فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط ترجع إلى بداية الثمانينيات عندما اقترح الرئيسر الفرنسي آنذاك (فرانسو ميتران) خلال زيارته للمغرب سنة 1983 عقد اجتماع (5 + 4) أي 5 دول مغاربية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا مورمتانيا) و أربع دول أوروبية (البرتغال، اسبانيا، ايطاليا، فرنسا) وأصبحت ندوة[3] (5 + 5) بعد انضمام مالطا ،

---

[1] Marie Françoise Lambouze , "**le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers"** , conflit et convergences , Bruxelles : bryllant , 2000 , p 48 .

و لإعطاء تعريف دقيق للشراكة يمكن الرجوع إلى المرجع التالي : زينب حسين عوض الله ، " **الاقتصاد الدولي** "، بيروت : الدار الجامعية للطباعة والنشر، د،ت،ن، ص 426

[2] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 172

[3] Abdennour Benantar , « **l'Aamérique , l'Europe et les arabes** « .revue outre – terre , n ° 07 , 2004 , p 142 .

ودخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى الذي انعقد بمرسيليا في 1999/12/17 تحت عنوان " حقائق و أفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية والدول المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية " ثم تلت هذه الندوة ندوة أخرى انعقدت بمدينة طنجة المغربية ما بين 24 – 27 /05 1989 حضرها كل الدول المغاربية [1].

ثم تطورت فكرة الشراكة واتفاقية التبادل الحر مع الدول العربية : المتوسطية، حيث تبنت اسبانيا الفكرة وقدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوروبي[2].

في لشبونة في شهر جوان 1992، وهذا باعتبار أن الفكرة كانت في البداية محصورة على عطاء المغربي ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط لاثني عشر وهو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأوروبية بتاريخ 1994/10/19 والذي يحمل عنوان :« تدعيم السياسة المتوسطية الأوروبية و إقامة شراكة أورو - متوسطية [3] ».

وقد أعلنت قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي في 10 ديسمبر 1994 بألمانيا عن الخطوط العريضة لمستقبل العلاقات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي [4].

بعد كل الجهود من طرف الاتحاد الأوروبي، وبعد قناعة الدولز المتوسطية الأخرى ثم الإعلان الرسمي من المؤتمر، والذي حدد له تاريخ 27 - 28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الاسبانية التي سمي باسمها المؤتمر، أعلنت الدول المتوسطية من خلاله عن مشروع الشراكة الشاملة بين الدول المتوسطية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية [5].

---

[1] لعجال أعجال، محمد أمين، **" استراتيجية الاتحاد الاوروبي في منطقة المغرب العربي"** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2005، ص 85 .

[2] Abdelkhader Benramdane , **"le parteariat Euro – méditerrané à l'heure du 5 éme élargissement du l'union européenne"** , paris : édition karthala , 2006 , p 114

[3] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 173.

[4] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره 63.

[5] رشيد خديم، **" الشراكة الأورو- متوسطية و بعدها الاجتماعي ".** المنتدى النقابي الاورو متوسطي ، مؤسسة سلام و تضامن سيرافين اريالغا ، مارس 2003 ،ص 4.

إن الدعوة الأوروبية لعقد المؤتمر ترجع أساسا للتخوف الأوروبي من احتمال فقدان مركز في السلم القوة الدول و تأثر مصالحه الإستراتيجية في العالم.

أما الدول العربية (المغاربية) وافقت على حضور المؤتمر برشلونة لأنها كانت تبحث عن سند دولي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يدعم مواقفها واستغلت دول الاتحاد الأوروبي الفرصة لتوجيه الدعوة للدول العربية وعلى رأسها الدول المغاربية لمناقشة مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية [1] .

وهكذا انعقد مؤتمر برشلونة في 27 - 28 وفمبر 1995 بمشاركة كافة الدول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة، واثني عشر دولة متوسطية [2] إضافة لحضور موريتانيا أعمال المؤتمر بصفة مراقب، وكذلك حضور الولايات المتحدة و روسيا و دول شرق و وسط أوروبا و دول البلطيق بصفتهما ضيف الجلسة الافتتاحية [3] و قد استبعدت ليبيا نظرا للحصار والعقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة وكذلك بسبب الشعور الضمني للدول الأوروبية بتورطها في قضية "لوكربي".

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا العلاقات الدولية - المغاربية في الستينات والسبعينيات التي كان تستند أساسا إلى العوامل اقتصادية بحتة ، وإذا كان إطار برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي فإنه طرح برامج عمل وأهداف وغايات أمنية وسياسية وثقافية واجتماعية من أجل الوصول إلى منطقة تبادل حر بحلول 2010 [4].

---

[1] شريط عابد ، مرجع سبق ذكره ص 99.

[2] الدول المشاركة في المؤتمر هي : دول الاتحاد : بلجيكا، دانمرك، ألمانيا، اليونان، اسبانيا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فلند، السويد، هولندا.

الدول المتوسطية : الجزائر ، المغرب، تونسر، مصر، الأردن، سوريا، لبنان ، تركيا، إسرائيل، قبرص ، مالطا والسلطة الفلسطينية.

[3] من نص بيان برشلونة التي سوف نقدمه مفصلا في الملحق رقم1.

[4] علي الحاج ، **" سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة "**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية : ط1،2005 ، ص 339.

الفرع الاول : أبعاد ومجالات الشراكة الأوروبية - المتوسطية

أ- الشراكة في المجالين السياسي و الامني[1]:

لقد اعتبر السلام والاستقرار فى حوض البحر الأبيض المتوسط هدفا جماعيا مشتركا تسعى لتحقيقه جميع الأطراف وبكل الوسائل إذ تم التركيز على استخدام مبدأ الحوار الساسي الذى يتركز على احترام مبادئ القانون الدولي الذى يرتكز هو الأخر على ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير المصير، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي من الأطراف بواسطة نزع أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب والجريمة المظمة مع احترام مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وقد جاءت هذه المبادئ في الإعلان الرسمي كما يلي[2]:

- احترام حق و سلامة أرض الدول وإقامة علثقات حسن الجوار فيما بينها.

- عدم امتخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف وحثها على حل خلافتها بالطرق السلمية.

- تقوية التعاون بين الدول الأطراف لمحاربة الإرهاب.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف.

- أهمية انضمام الدول المشاركة إلى الاتفاقيات ذات الصلة بخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل نظم التحقق الخاصة بها و كذلك صنع الانتشار النووي.

---

[1] بوعلي هشام :**" الشراكة الاورو – متوسطية و اعادة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة الجزائر"** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، 2008 ، ص 17 .

[2] جاءت هذه المبادئ في إعلان برشلونة 1995 الرسمي في صيغة مواد للاتفاقية.

أما فيما يتعلق بالبعد الأمني للشراكة فيلاحظ أن كبار الموظفين والخبراء ينخرطون في حوار السياسي القصد منه دعم الاستقرار والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط[1].

ب - الشراكة في المجال الاجتماعي و الثقافي :

إن إدخال المجال الاجتماعي والثقافي في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية يعتبر أمرا ضروريا من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي ويتسم هذا البعد بالحركية والتنوع والاستقرار، وييسر عدة قضايا من أهمها إشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء الأورو متوسطي، ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالجمعيات غير الحكومية.

ويقوم هذا المجال أيضا على التنمية الموارد البشرية وتطويرها مع ضرورة احترام الأديان والعادات و التقاليد لشعوب المنطقة وتشجيع الحوار بين الثقافات لتحقيق التقارب بين الشعوب من خلال تنشيط العلاقات بين المنظمات غير حكومية.

والتعاون بين المجتمعات المدنية خاصة في قطاع الصحة، التعاون من أجك القضاء على البطالة والاهتمام بالشباب بوضع برامج محلية و وطنية للتدريب المهني وإيجاد فربص شغك محلية، من أجك القضاء على الهجرة غير شرعية، بالإضافة إلى مقاومة الفساد والتعصب والتمبيز العنصري والطائفي[2].

[1] مصطفي عبد النة أبو القاسم خشيم، **" الشراكة الاورو متوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة "** ، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط 1، 2002 ص 417

[2] بوعلي هشام ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

ج – الشراكة في الجانب الاقتصادي و المالي :

يهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو في أوروبا ودول المتوسط إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين، وهذا من خلال:

- الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- تحسين أوضاح المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف وتخفيض فوارق التنمية الكبيرة التي تعانيها دول المتوسط.
- ترقية التعاون والتكامل الجهوي.

لتحقيق هذه الأهداف فلقد ركز المشاركون في المؤتمر على اقامة شراكة اقتصادية ومالية تتلخص في[1] :

- إنشاء منطقة للتجارة الحرة : يهدف مؤتمر برشلونة من خلال اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الشركاء المتوسطيين من جهة، إلى إقامة منطقة تبادل حر مح الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري و المتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة وقد تقرر تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر ب :

[1] بوعلي هشام ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاد السوق وتكامل الاقتصاد الوطني، مع أخذ بعين الاعتبار حاجات ومستويات النمو.

- تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع و تطوير القطاع الخاص و النهوض بقطاع الإنتاج، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لاقتصاد السوق.

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ وحماية الملكية الفكرية والصناعية والحضارية.

- تحديد مجالات التعاون الاقتصادي : لقد ركز المؤتمر و بقرار من دول الاتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين الدول.

- تحديد أوجه التعاون المالي : إن تحقيق منطقة التجارة الحرة ونجاح الشراكة الأورو-متوسطية يرتكزان على ريع حجم القروض التي يمكن أن يمدها بنك الاستثمار الأوروبي، والمعونات التي يمكن للدول الأوروبية مدها للدول الأوروبية مدها للدول في جنوب المتوسط عبر برنامج " ميدا " لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

الفرع الثاني : أهم المؤتمرات التي لحقت مؤتمر برشلونة

نص إعلان برشلونة على عقد مؤتمرات وزراء خارجية الدول أوروبية والدول المتوسطية سنويا و بصفة دورية و بالتناوب بين هذه الدول، إلا أن هذا الطلب رفض من طرف وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء. ففي ظل هذه المعطيات تركزت الأنظار على مالطا كدولة متوسطية لاحتضان المؤتمر الثاني للشراكة الأورو- متوسطية و قد وافقت جميع الدول على هذا الاقتراح. و من ثم سوف نتطرق إلى أهم المؤتمرات المنعقدة كمايلي [1]:

1 - مؤتمر فاليتا (مالطا) : انعقد هذا المؤتمر في مدينة فاليتا - مالطا من 15 - 16 أفريل 1997 بحضور جميع وزراء الخارجية للدول المتوسطية و دول الاتحاد الأوروبي و ذلك برئاسة وزير خارجية مالطا سجل هذا المؤتمر تراجعا واضحا عن المستوى الذي عرفه اعلان برشلونة بسبب التراجع السياسي لإسرائيل عن المضمون والالتزامات المقررة في الإعانات ورفضها للسلام في الشرق الأوسط في حين أن إعلان برشلونة تضمن في مبادئه و في المحور المتعق بالشراكة السياسية والأمنية دعم صريح لتحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط وجعل المنطقة المتوسطية منطقة سلام و أمن و استقرار و ازدهار، كما شجع البيان الدول الأعضاء على اعتماد المشاريع الإقليمية في مجال التراث الثقافي الرامي إلى تحسين التفاهم المشترك و التقارب بين الشعوب ودعم الحوار بين المجتمعات المدنية و المنظمات غير الحكومية (ONG)[2].

و كان هدف مؤتمر " مالطا " ايجاد قاعدة مشتركة للتفاهم ولتحديد السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها للدول المرشحة للشراكة [3].

[1] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 222.

[2] المؤتمر الوزاري الاوروبي المتوسطي (15 – 16 افريل 1997).

[3] سمير صارم ،**" اوروبا و العرب من الحوار ... الى الشراكة "** ، دمشق ، دار الفكر 2000 ، ط1 ، ص 215.

2 – مؤتمر باليمور (ايطاليا) :

تم انعقاد هذا المؤتمر بين 3 - 4 جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية و المتوسطية (27 دولة) ، حيث تم عقده بصفة غير ربسية بعد مداولات واتصالات تم إجراؤها ما بين الدول الأعضاء حول صيغة المؤتمر وجدول الأعمال وقد اقترحت بريطانيا الصيغة غير الرسمية للمؤتمر مستفيدة من المشاكل والتعقيدات التي عرفها مؤتمر مالطا، وتم إصدار البيان الختامي لهذا المؤتمر الذي أحرز تقدما جوهريا مقارنة مع المؤتمر السابق.

وللاشارة فقد دار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط الآتية [1] :

- لتأكد على الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف.
- مراجعة النتائج الفعلية و الواقعية المنجزة على أرض الواقع.
- شرح أسباب عدم التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بأخرى.
- الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة.
- التعهد بمراعاة توفير السلام و الاستقرار و التنمية في المنطقة.
- اكد المشاركون بخصوص عملية الإصلاح المرتبطة بالتحوك الاقتصادي على أن نسبة التقدم في هذه العملية الإصلاحية متفاوتة وهي بحاجة إلى دعم متواصل من الاتحاد الأوروبي.

[1] تصريح ختامي باليرمو: المؤتمر الوزاري الأورو.متوسطي الخاص: بالرمو، 3،4 ، جوان 1998.

3 – مؤتمر شتوتغارت (المانيا) :

تم عقد هذا المؤتمر الوزاري الأورو- متوسطي الثالث في شتوتغارت بألمانيا بين 15 و16 أفريل 1999 بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وأكد المشاركون على الشمولية بخصوص تنفيذ الشراكة وضمان الأمن الشامل والدائم وتدعيمه كإجراء لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والوصول إلى تسويات سلمية للصراعات والتوترات التي تعيشها المنطقة. وأكد المشاركون أيضا على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة أورو- متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة 2010.

ونص البيان أيضا على أهمية تدعيم الشراكة الاجتماعية والإنسانية والشباب و دور المرأة ومشكل الهجرة والحوار بين الثقافات والحضارات المجتمعات المدنية ومكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات و العنصرية و كراهية الأجانب، بالإضافة إلى الدور الذي ينبغي أن تلعبه اللجنة الأوروبية المتوسطية بصفتها الهيئة المركزية لتفعيل و رقابة ومتابعة وتقييم الانجازات والمبادرات المعتمدة في إطار برشلونة[1].

[1] Forum décocitoyenneté , (stuttgart du 15 -16 / 04 / 1999) , la contribution des ONG à la conférence mimistérielle euro-med des ministres des affaires étrangéres Barcelone 3 (stutgart) .

يعتبر هذا المؤتمر الرابع، حيث اجتمع وزراء جميع الدول الأعضاء في مرسيليا بتاريخ 16/15 نوفمبر 2000، وقد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى (في 08 /2000/09) حيزا كبيرا على الأجواء السائدة على مستوى مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في 21 و22 أكتوبر2000، أو على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية [1] .

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى، من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطية والأوروبية الذي انعقد ببروكسل ما بين 5 /6 نوفمبر 2001 حيث غلب على جدوك أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لا سيما و أنه تزامن مع أحداث 11 سبتمبر.

ثم انعقد مؤتمر آخر في فالنسيا (بإسبانيا) يومي 22 و23 أفريل 2002 .

ثم مؤتمر لوزراء خارجية الدول المتوسطية الأوموبية انعقد بباريس يومي 24 و 25 أكتوبر 2004 ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية انعقد في لوكسبورغ في 30 - 31 ماي 2005 و أهم ما جاء به هو تشجيع مساعي التكتلات الجهوية والعمل على أمن المنطقة المتوسطية واستقرارها وتطبيق الديمقراطية و تشجيع الحكم الراشد [2].

و قد ركزت كل هذه المؤتمرات على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة .

وفي سنة 2007 - 2008 أصبح للشراكة الأورو- متوسطية صفة جديدة ومن خلال إعلان مشترك لقمة باريس 2008 حول الاتحاد من أجل المتوسط هذا النص يتكلم على نقطتين: الشراكة الأورو-متوسطية انقسمت: " عملية برشلونة " ، " الاتحاد من أجل المتوسط" [3] وبالتالي الاتحاد لا يكون منظمة جديدة في السياسة الأوروبية المتوسطية وإنما يعتبر المولود الجديد لمسار برشلونة .

---

[1] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 225

[2] عمورة جمال، " **دراسة تحليلية و تقييمية للتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية** " ، مرجع سبق ذكره ، صر 226

[3] Brice Martin **," le partenariat Euro- Med a l'heure de l'union pour la Méditerranée"** . Université pierre Mendes France , institut d'études politique de Grenoble , 2008 , p 10

5- قمة باريس فرنسا [1]:

اجتمع رؤساء الدول والحكومات الأورو- متوسطية في باريس يوم 13 جويلية 2008، تحفزهم الإرادة السياسية المشتركة في إطلاق الجهود مجددا من أجل تحويل منطقة البحر المتوسط الى منطقة سلام و ديمقراطية وتعاون ورخاء يقررون تبني الإعلان المشترك الذي ينص على[2] :

أن عملية برشلونة : اتحاد من أجل المتوسط التي ترتكز على إعلان برشلونة وعلى أهداف السلام والاستقرار والأمن المذكورة فيه، كما على مكتسبات عملية برشلونة، هي شراكة متعددة الأطراف ترمي إلى مضاعفة إمكانيات التكامل والتماسك الإقليمين.

ويذكر رؤساء الدول والحكومات أيضا بالمركز الأساسي الذي يتمتع به حوض البحر الأبيض المتوسط في الاهتمامات السياسية لكل البلدان.

إن رؤساء الدول و الحكومات على قناعة مشتركة بأن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا هاما في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو- متوسطية و منها على سبيل المثال: التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، تدهور الوضع البيئي، بما فيه التغير المناخي و التصحر، بغية تشجيع التنمية المستدامة، الطاقة، الهجرة، و مكافحة الإرهاب و التطرف الارتقاء بالجوار بين الثقافات.

لتضم هذه المبادرة كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و المفوضية الأوروبية، كما تضم الدول الأخرى في عملية برشلونة، و جامعة الدول العربية اعتبرت مدعوة لحضور اجتماعات عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط امتدادا لمشاركتها في عملية برشلونة.

[1] Reda Benkiran **, « the Méditerranée Union and and the Geopraghy of closur «** . Al jazeera centre for studies , 13 / 08 / 2008 , p 01

[2] نقلا عن الاعلان المشترك لقمة باريس في 13 جوان 2008 تحت الرئاسة المشتركة لرئيس الجهورية الفرنسية و لرئيس جمهورية مصر العربية .

6- قمة مارسيليا 2008 :

مثلت القمة الأولى (باريس 2008) تقدما هاما في الشراكة الأورو متوسطية و بينت التصميم الثابت للاتحاد الأوروبي.

و عقب اجتماع مارسيليا اقترح الوزراء إطلاق تسمية " الاتحاد من أجل المتوسط " بدل " عملية برشلونة : اتحاد من أجل المتوسط ".

حيث قرر الوزراء مجددا تأكيد إرادتهم بالوصول إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي-الإسرائيلي، طبق البنود المرجعية و المبادئ التي نص عليها مؤتمر مدريد.

كما يؤكد الوزراء على تطلعهم المشترك لتحقيق السلام و الأمن الإقليميين طبقا لإعلان برشلونة 1995 الذي شجع بشكل خاص على إقامة الأمن الإقليمي بالعمل على عدم نشر الأسلحة النووية و الكيميائية و البيولوجية بفضل الانضمام إلى مختلف الأنظمة الدولية و الإقليمية الخاصة بعدم الانتشار.

و انطلاقا من إعلان باريس الذي تبناه رؤساء الدول و الحكومات، وافق وزراء الخارجية الأورو- متوسطيين على الخطوط التوجيهية التالية [1] :

[1] نقلا عن إعلان مرسيليا 3 - 4 نوفمبر 2008 ، ترجمة عن الفرنسية.

* الرئاسة المشتركة

* العلاقات مع البرلمانات والسلطات المحلية والإقليمية ،

* برنامج عمل 2009 ،

* مجالات التعاون،

* الشراكة الاقتصادية والمالية

* إنشاء منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية،

* الحوار الاقتصادي، التعاون الصناعي، التعاون الاجتماعي والبشري والثقافي،

* فضاء أورو-متوسطي للتعليم العالي والبحث،

* إبراز صور الشراكة.

خلاصة الفصل :

عند دراسة الخصائص الاقتصادية للمنطقة المتوسطية تتضح لنا الفجوة القائمة بين دول شمال المتوسط المتقدمة وجنوبه وشرقه النامية، فدول الشمال تتميز بارتفاع الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وتدني نسبة الأمية ومعدلات وفيات الأطفال، ولها مؤشرات اقتصادية واجتماعية تعكس مدى ما حققته هذه الدول في تنميتها وتطويرها.

وبالمقابل نجد دول جنوب و شرق المتوسط تعاني من مشاكل انخفاض الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وارتفاع نسبة الأمية ومعدلات وفيات الأطفال ارتفاع معدلات المديونية و خدمة الدين، ولها مؤشرات فقر وتبعية عالية، زيادة على تدني مستويات المعيشة وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي يجعل اقتصاديات هذه الدول عرضة للتأثر بالمتغيرات الخارجية.

الفصل الثاني : محتوى البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية - المغاربية

تمهيد :

منذ الوهلة الأولى تسارعت دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب لإمضاء و توقيع اتفاقيات منفردة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات وتطور الأزمات في محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة البلدان النامية ومنها المغاربية، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي و قلل من قدرتها التضمينية لمكاسبها بتلك الاتفاقيات مما جعلها غير متكافئة،ذلك أن موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات بمسارات منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة التي تتحرك كتكتل مندمج في وحدة اقتصادية معززة بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة[1] .

أما عن مجالات الشراكة فيعتبر المجال الاقتصادي من أهم المجالات ويتمحور حول تحرير المبادلات التجارية و ذلك برفع القيود على حركة المنتجات الصناعية أما بالنسبة للمنتجات الزراعية و الصيد البحري و المنتجات التحويلية الزراعية فيتم وضع معايير محددة لتحريرها تلزم جميع الأطراف و تضمن تحقيق مصالحها .

اعتمدت هذه الشراكة على مجموعة من البرامج والآليات خاصة برنامج " ميدا " لتمويل مشاريع إصلاحية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي.

أما عن الأهداف التي يتم التأكيد عليها فهي :

تنمية المبادلات وضمان الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بالنسبة لجميع الأطراف من خلال تحديد شروط التحرير المتنامي لحركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال.
تسهيل التكامل و الاندماج بين دول الإتحاد المغاربي وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي .

الاستفادة من التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والمالية.

[1] نجوش صبيحة، " **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989 - 2007** " أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام 2007 .

المبحث الاول : العلاقات الاقتصادية الاورو – مغاربية

يعتبر العامل الاقتصادي هو العنصر المهيمن على العلاقات الأوروبية المغاربية وهو راجع إلى اكتشاف النفط و الغاز الطبيعي في المنطقة، خصوصا أن 50 بالمئة من احتياطي النفط فيها يتركز في ليبيا و 64 بالمئة من احتياطي الغاز الطبيعي يتركز في الجزائر فضلا عن توافر كميات أقل من احتياطي الغاز و النفط في تونس. فدول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الاتحاد الأوروبي و حوالي 10 بالمئة من احتياجاته من الغاز الطبيعي التي تستورد أساسا من الجزائر كما قد تعد الخطوط الملاحة في هذا البحر بالغة الأهمية في سياق إمداد الاتحاد الأوروبي بالطاقة باعتبارها معبر إلى مصادر الطاقة الواقعة في شرق منطقة البحر المتوسط و جنوبها[1] .

شكل مؤتمر برشلونة خطوة انطلاق مهمة لتحقيق شراكة أوروبية متوسطية تسعى دول الاتحاد الأوروبي من خلالها لتعزيز سياساتها المتوسطية في المنطقة و تهدف من ورائها إلى دعم مواقفها السياسية الإقليمية الهادفة للحد من التوسع الأمريكي في هذه المنطقة الإستراتيجية التي تعتبر المجال الحيوي لبعض دول الاتحاد الأوروبي [2]. فالسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، متفقة بشكل كبير حول اعتماد سياسة اقتصادية أوروبية موحدة تجاه دول المنطقة، الأمر الذي ساعد على بلورة سياسة اقتصادية أوروبية موحدة في إطار مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية مع دول المنطقة [3] .

---

[1]- أر.كيه.رامازاني **" شراكة الأوروبية-المتوسطية : إطلر برشلونة "** سلسلة دراسات عالمية ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 22 ، ص 08

[2] Bernard paranque , Corine Grenier et Nadine Levratto **," l'euro-méditerranéen : de l'espace Géographique aux note de coordination socio- économiques"** . L'Harmattan , 2007 , p 109

[3] علي الحاج ، **" سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة "** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2005 ، ص 193

إن مشروع برشلونة هو في العمق وليد التحولات التي ترافق نهاية القرن :

- أولا: العولمة التى أفرزها التداخل بين مسلسل تحرير المبادلات و تعميم التقدم التكنولوجي و التراجع عن تقنيات الأنشطة الاقتصادية

- ثانيا: الجهوية المتمثلة فى ميلاد التجمعات الإقليمية التى تسعى إلى تأكيد إشعاعها فى المحيط الدائر حولها. ففي هذا التوجه تقوم أوروبا بوضع صيغ نوعية للشراكة و التقارب مع الجهتين الجنوبية و الشرقية [1].

لقد تميز البعد الاقتصادي و المالي بأنه العنصر الأساسي لاتفاقيات الشراكة الأوروبية-المغاربية لذلك خصص هذا الفصل للشراكة الاقتصادية و التي بنيت على تعاون تجاري من خلال السعي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، وتعاون اقتصادي يسعى لإحداث منطقة ازدهار و نمو، وتعاون مالي على المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية في شكل قروض و معونات بغرض إنجاح التعاون التجاري و الاقتصادي [2].

المطلب الأول : واقع العلاقات التجارية الأورو-مغاربية (إقامة منطقة للتجارة الحرة)

تبرز مجالات التعاون بين الدول المغاربية و الاتحاد الأوروبي من خلال العديد من أوجه التعاون في البيئة، الطاقة، الهجرة ، التجارة ، الاستثمار و الهدف منها العمل على تحقيق شراكة تبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تدعمها مساعدات مالية و إجراءات عملية لإقامتها، إضافة إلى التأكيد على الدول المغاربية لتحرير تجارتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي في إطار القوانين التي تحكم المنظمة العالمية للتجارة .

[1] فتح الله و لعلو ، " **المشروع المغاربي و الشراكة الاورو – متوسطية** "، المغرب : دار توبقال للنشر ، ط1 ، 1997 ، ص 16

[2] عبد الرحمان تومي ، " **الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة تبادل حر اورو – متوسطية** " مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 10 ، 2008 ، ص 49 .

إن منطقة التجارة الحرة [1]تعتبر وسيلة للاندماج في معطيات الاقتصاد العالمي و بالرغم من أن اتفاقيات الشراكة كانت ثنائية (أي الاتحاد الأوروبي كان يوقع اتفاقيات مع كل دولة مغاربية على حدا) ، إلا أن بنودها تتشابه لحد كبير، و خاصة تلك المتعلقة بإنشاء منطقة للتجارة الحرة، حيث تقرر لنشوء منطقة تبادل حر أورو- مغاربية يفترض [2] :

- تشبث أقطار اتحاد المغرب العربي بمطالبها من أجل ولوج أحسن لمنتوجاتها الفك حية إلى السوق الأوروبية .

- اعتماد برنامج دعم الصناعات التصديرية المغاربية بهدف تحسين تنافسيتها ورفع قيمتها المضافة و تخص هذه العمليات فروع النسيج التي يمكن أن تفقد المنطقة المغاربية مواقعها المكتسبة

- تحضير جواب ذي طبيعة صناعية حول آفاق منطقة التبادك الحر الأورو- مغاربية و هذا يفترض الشروع في دراسات مدققة حول مجموع النسيج الصناعي لأقطار اتحاد المغرب العربي على أساس أن الهدف هو إنجاز عمليات تحديثية للنظام الإنتاجي قصد تحسين تنافسيته .

- البحث من أجل الحصول على موارد تعويضية لانحدار الموارد الجمركية الناتجة عن إحداث منطقة التبادل الحر الأورو- مغاربية ، من أجل ذلك يجب مساندة الإصلاحات الضريبية و البحث عن حلول مستديمة للحد من عبء المديونية الخارجية و إنعاش سياسة استقطابية للاستثمارات الخارجية و خاصة الأوروبية في إطار الشراكة بقيادة الطرفين معا.

[1] " منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول ، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجار ة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية، إزاء الدول خارج المنطقة، و ذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تنظيم الإنتاج و حجم التجارة بين دول المنطقة "

[2] فتح الله ولعلو، مرجع سبق نكره، ص 32

أما التسهيلات التي تقررت لإقامة منطقة التجارة الحرة فيما يلي [1]:

- ✓ الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية و تجارة الخدمات.
- ✓ اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به حماية حقوق الملكية الفكرية و الملكية الصناعية وسيادة المنافسة وشهادة التقييس العالمي.
- ✓ إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني، أخذا بعين الاعتبار احتياجات و مستويات التنمية
- ✓ تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل
- ✓ إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما (دول الاتحاد الأوروبي) إلى الدول المغاربية.

[1] شريط عابد، " **دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية - حالة دول المغوب العربي** - "، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم الت سيير، 2004 ، ص 136

الفرع الاول : حرية حركة السلع

يعتبر الميدان الصناعي هو المجال الذي تبني عليه منظمة التجارة الحرة ، كما أن عملية تحرير التجارة تسمح بتطور اقتصاديات الدول المغاربية لكن تطرح في نفس الوقت عراقيل يجب تخطيها.

اولا : السلع الصناعية

إن استفادة المؤسسات الصناعية الأوروبية من إنشاء منطقة التجارة الحرة يظهر من خلال توسيع سوق صادراتها جراء انفتاح السوق المغاربية مع التقليص من نسب التعريفات الجمركية ، و تسهيل إجراءات دخولها للسوق المغاربية ، هذا الانفتاح يشكل تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصناعية المغاربية التي يجب أن تكون في مستوى تحمل المنافسة غير المتوازنة داخل أسواقها المحلية آو على مستوى السوق الأوروبية .

لذلك تضمنت الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية إجراءات خاصة و كيفيات للتعامل مع السلع الصناعية عند استيرادها أو تصديرها [1] .

ا - الصادرات المغاربية للاتحاد الأوروبي : يتم إعفاء الصادرات المغاربية لدول الاتحاد من السلع الصناعية الناشئة من الرسوم الجمركية و أية رسوم أخرى ذات أثر مماثل و دون أية قيود كمية أو قيود أخرى و ذلك فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (باستثناء السلع النسيجية و الملابس)

ب – صادرات الاتحاد الاوروبي للدول المغاربية : تم الاتفاق على تحرير تجارة السلع الصناعية الأوروبية من كل قيود الكمية والتعريفة الجمركية عند دخولها لأسواق الدول المغاربية ، ولكن على مراحل وفق برنامج زمني طيلة المرحلة الانتقالية [2] ، وعلى أساس قوائم أساسية تحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية.

[1] شريط عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 138

[2] (هي المرحلة التي تسمح للمؤسسات الصناعية المغاربية إعادة هيكلتها و تأهيلها بهدف مواجهة التحديات التي تفرضها منطقة التجارة الحرة، وكانت محددة ب 12 سنة)

القائمة الاولى : وهي متكونة أساسا من سلع صناعية للتجهيز، يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها من طرف الدول المغاربية مباشرة بعد دخول الاتفاقية حين التنفيذ مع كل بلد مغاربي .

القائمة الثانية : وهى تحتوي على الموارد الأولية الصناعية، ذات المنشأ الاوروبي وغير منتجة لدى الدول المغاربية ، زيادة على قطع الغيار ، يتم إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية عليها عدة حدى مدة أربع سنوات

القائمة الثالثة : وتضم السلع الصناعية الأوروبية، و التي تنتج محليا لدى الدول المغاربية و تعتبر سلعا حساسة، فإنه يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا تبدأ بعد مرور ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز التطبيق

ج - اجراءات خاصة: تم الاتفاق على بعض الإجراءات كالتالي [1]:

- في حالة حدوث صعوبات بالغة بالنسبة لمنتج ما نتيجة لإجراءات تحرير الواردات المغاربية من الاتحاد الأوروبي ، يجوز مراجعة الجداول الزمنية الخاصة به من جانب لجنة المشاركة بالاتفاق المشترك

- يجوز للدول المغاربية اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محددة بزيادة أو إعادة تطبيق الرسوم الجمركية على الصناعات الجديدة أو على القطاعات التي تخضع لعملية إعادة هيكلة .

- لا تزيد الرسوم الجمركية على واردات الدول المغاربية من المنتجات التي لها منشأ الدول الأوروبية .

- تطبيق الإجراءات الاستثنائية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، ما لم تسمح اللجنة المشاركة بمدة أطول.

[1] شرمط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 140

لا يجوز تطبيق هذه الإجراءات على أي منتج بعد انقضاء فترة تزيد عن ثلاثة سنوات منذ تاريخ إلغاء كل الرسوم الجمركية و القيود الكمية.

- تقوم الدول المغاربية بإخبار لجنة المشاركة بأي إجراءات استثنائية تعتزم تطبيقها، ويتم التشاور حول الإجراءات و تحديد برنامج زمني لإلغاء الرسوم الجمركية التي تم تطبيقها.

ثانيا : المنتجات و السلع الزراعية

في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية بقيت التعاملات التجارية في المجال الزراعي متشددة، حيث اتفق كلا الطرفين على التحرير التدريجي للتجارة المتبادلة بينهما وتخضع المنتجات الزراعية للدول المغاربية إلى رسوم جمركية و رقابة شديدة أثناء انتقالها إلى سوق الاتحاد الأوروبي. و قد اتفق الطرفان على أن يتم تحقيق تحرير أكبر لتجارتهما في المنتجات الزراعية و المنتجات الزراعية المصنعة التي تهمهما معا كما و قد اتفقا على تحديد قوائم السلع الزراعية حسب بروتوكولان اثنان الأول يتضمن قوائم المنتجات الزراعية الأوروبية المصدرة للدول المغاربية مع تحديد نسبة تخفيض التعريفات الجمركية وتحديد حصة الاستيراد، بينما الثاني يتضمن قائمة المنتجات الزراعية لدول المغرب العربي المصدرة للاتحاد الأوروبي مع تحديد نسبة التعريفة الجمركية والحصة المتفق عليها.

ا- المنتجات الزراعية : تخضع المنتجات الزراعية إلى ترتيبات مختلفة، فالنسبة لترتيبات الواردات إلى الاتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية المغاربية باستيراد المنتجات المدرجة في جداول التي منشأها دول مغاربية إلى الاتحاد الأوروبي طبقا لشروط محددة ، أما بالنسبة للترتيبات التي طبقت على الواردات للدول المغاربية من المنتجات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي فاقتصرت على منتجات معينة يتم إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها في حدود الحصص التعريفية المدرجة حسب قائمة محددة و متفق عليها.

ب – المنتجات الزراعية المصنعة : يتم التعامل من طرف الاتحاد الأوروبي مع السلع المصنعة على أساس أنها منتجات تقع بين حدين، حد السلع الزراعية و حد السلع الصناعية، لأنها تحتوي على نسبة مرتفعة من المكونات الزراعية و في الوقت نفسه قد تم إجراء عمليات صناعية عليها ، و تخضع هذه المنتجات لإجراءات السياسة الزراعية المشتركة و ذلك بهدف المحافظة على أسعار داخلية أعلى من معدلات الأسعار السائدة في الأسواق العالمية (خاصة الأرز ، السكر ومنتجات الألبان) أما عن واردات الدول المغاربية من المنتجات المصنعة للاتحاد الأوروبي فقد قسمت إلى قسمين، الأول يتضمن قائمة تحدد السلع الزراعية المصنعة التي تستفيد من إلغاء كلي للرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، وتطبق هذه المعاملة بعد فترة عامين إلى ثلاثة من بدء تنفيذ الاتفاقية.

أما القسم الثاني فيتضمن قائمة تحدد السلع الزراعية المصنعة التي تستفيد من تخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية [1].

ثالثا : تحرير تجارة الخدمات

توفر الخدمات [2] الصلات الأساسية بين العوامل الاقتصادية، كما تسمح للاسواق من تأدية وظيفتها بطريقة سليمة ، كما و قد فاق نمو تجارة الخدمات نمو قيمة التجارة السلعية بين أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة، كما و تتميز الخدمات عن السلع بخاصيتين : أولهما أنها غير ملموسة (ليس لها كيان مادي) و الثانية أنها غير قابلة للتخزين فيتم استهلاكها بمجرد إنتاجها ويتطلب تحرير التجارة في الخدمات فرض التنسيق بين النظم القانونية القومية و بين الاتفاقيات بفرض الاعتراف بالمعايير و المستويات الخاصة بالدول المشاركة في الاتفاقية لقد وقعت كل من تونس و المغرب و الجزائر على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي و لم يرد أي التزام محدد بتحرير التجارة في الخدمات و قد اعتبرت هذه الاتفاقيات مجرد التزامات و تعهدات كل طرف في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (G.A.T.S)

[1] شريط عابد، مرجع سبق نكره، ص 192

[2] يشير مصطلح الخدمات عادة إلى أوجه مختلفة من الذشاط الاقتصادي مثل : المحاسبة، التوزيع، أ'مل المصلرف و التأمين، السياحة، الصحة، التعليم، الذل، خدملت الاتصالات السلكية و اللاسلكية ... إلخ

و قد تضمنت هذه الاتفاقية ثلاثة عناصر : أولها يتضمن اتفاق على الإطار الذي يرسي المبادئ والقواعد العامة التي تؤثر في التجارة الخدمات أما الثاني يتكون من التزامات محددة خاصة بالقطاعات بشأن المعاملة الوطنية أما الثالث فهو يتضمن التفاهم على الدخول في مفاوضات دورية لتحرير تجارة الخدمات تعتمد الدول المغاربية و خاصة تونس و المغرب على مداخيل الخدمات السياحة بالرغم من أنها مازلت تشغل بصفة عقلانية و حقيقية بالنظر لما لها من إمكانيات من حيث الجانب و بدرجة أقل مداخيل النقل الجوي و البحري .

الفرع الثاني : حقوق تأسيس الخدمات

لقد نصت اتفاقيات الشراكة الأوروبية -المغاربية على مجموعة من الأحكام و يجب على الطرفين احترمها و العمل بها .

أولا : حق التأسيس : يخضع حق التأسيس لترتيبات معينة تحددها الأطراف [1] المشاركة فى الشراكة الأورو- مغاربية و تتفق بشأنها، نوجزها في الآتي :

- يمنح الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتأسيس [2]الشركات لدول المغاربية معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لشركات مشابهة في أي دولة ثالثة .
- يمنح الإتحاد الأوروبي إلى الشركات التابعة لشركات أي دولة مغاربية التي تؤسس في دولة عضو معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنح إلى أي شركة متشابهة من الإتحاد الأوروبي
- الإتحاد الأوروبي و الدول المشاركة فيه إلى الفروع الشركات المغاربية التي تؤسس في دولة عضو ، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة إلى ما يمثلها من فروع شركات أي دولة ثالثة.

[1] من نص الاتفاقيات الثلاث

[2] التاسيس يعني حق شركات الاتحاد الاوروبي او الشركات المغاربي القيام بالذشطات الاقتصادية بواسطة إنشاء شركات تابعة و فروع في الدول المغاربية أو الاتحاد الأوروبي على التوالي" الشراكة الأوروبية – المتوسطية " : إطار برشلونة " سلسلة دراسات عالمية أبو ظبي : مركز الإمارات الدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 22 ص 8

- يبذل الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية جهودهما لتفادي اتخاذ أي تدابير وإجراءات تجعل شروط تأسيس شركات كل طرف أكثر تقييدا من الحالة القائمة

ثانيا : تزويد الخدمات نصت اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية على مجموعة من الأحكام يمكن تلخيصها في الآتي [1]:

- على الطرفين بذل مجهودهما للسماح تدريجيا بتزويد الخدمات من قبل الشركات الاتحاد الأوروبي أو شركات الدول المغاربية التي تؤسس في إقليم طرف عدا طرف الشخص الذي قصد تزويد الخدمة إليه .

- يجوز معالجة شروط الدخول المتبادل للسوق وتوفير الخدمات من قبل الشركات الاتحاد الأوروبى أو شركات الدول المغاربية التي فى إقليم طرف عدا طرف الشخص الذي قصد تزويد الخدمة اليه .

- يجوز معالجة الشروط الدخول المتبادل للسوق وتوفير الخدمات في النقل البري بالطرقات والسكك الحديدية، والنقل البحري والجوي بواسطة اتفاقيات محددة يتفاوض عليها الطرفين.

- أما عن النقل البحري، يتعهد الطرفين بالتطبيق الفعال لمبدأ الدخول بلا قيد إلى سوق النقل الدولي على أمس تجارية و الأخذ بمبدأ التنافسر الشريف بين الناقلين.

- أشار الاتفاق على أن يتعهد الطرفين على التزاماتهم بموجب الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات خصوصا الالتزام بمبدأ معاملة الدولي الأولي بالرعاية على أساس تبادلي في قطاعات الخدمات.

- تلغي كافة التدابير المتخذة من باب واحد عندما تدخل الاتفاقية حيز التفيذ وأي عوائق إدارية أو فنية، والتي من الممكن أن تخلق قيدا أو يكون لها تأثير تميزي هلى حرية تزويد الخدمات في النقل البحري الدولي . وعلى كل طرف أن يمر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لبواخرها هو و للبواخر المستخدمة في نقل البضائع و الركاب .

[1] من نص الاتفاقيات الثلاث .

الفرع الثالث : حرية المدفوعات و رأس المال

تعتبر أحكام الاتفاقيات المتعلقة بالمدفوعات الجارية و حرية رأس المال مطابقة للتشريعات المطبقة لدى الدول المغاربية فيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية فإن حرية تدفقها ، و السيولة و إعادة تحويل الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى الدول المغاربية هي القاعدة التي تبنى عليها حرية الحركة رؤوس الأموال.

هذا التحرر المعاملات التي يشملها حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات و المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية هو الاستثمار المباشر العقاري ، كل هذا ارتبط بإلغاء القود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات [1] و في هذا لإطار نصت الاتفاقية على الآتي [2]:

- ❖ عملا بأحكام ما جاء في مواد الاتفاقية، سوق تخلو من كل القيود المدفوعات الجارية التي تتصل بحركة البضائع و الأشخاص و الخدمات و رأس المال ضمن الاتفاقية .
- ❖ لن تكون هناك أي قيود على حركة رأس المال من الإتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية، وعلى حركة رأس المال التي تنطوي على الاستثمار المباشر من الدول المغاربية إلى الاتحاد الأوروبي .
- ❖ يخضع تدفق رأس المال للدول المغاربية إلى الاتحاد الأوروبي للقوانين السارية والمعمولة بها داخل البلدان المغاربية، باستثناء الاستثمار المباشر.
- ❖ يجري الطرفين المعنيان بالشراكة مشاورات متواصلة لغاية الوصول إلى تحرير كامل لحركة رأس المال، حالما تستوفي الشروط المنصوص عليها .
- ❖ عملا بالالتزامات الدولية للاتحاد الأوروبي أو للدول المغاربية، لن تتأثر التحويلات الخارجية للاستثمارت التي قام بها مواطنو الاتحاد الأوروبي في الدول المغاربية.

[1] شريط عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 147
[2] من نص الاتفاقيات الثلاث .

- في ظروف استثنائية إذا تسببت حركة رأس المال بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية في حدوث صعوبات بالغة في تطبيق سياسة سعر الصرف أو السياسة النقدية لدي أحد الطرفين، فإنه يجوز له اتخاذ إجراءات وتدابير وقانونية فيما يتصل بحركة رأس المال لمدة لا يتجاوز ستة أشهر، ونفس الشيء عندما تحدث صعوبات في ميزان المدفوعات لأحد الطرفين.

والواقع أن الآثار الإيجابية لإقامة منطقة التبادل الحر الأورو-مغاربية (المتوسطية) على الدول المغاربية ستكون غير مباشرة مثل تحسين القدرة على المنافسة المتولدة عن إلغاء السياسة الحمائية وتخفيض أسعار المواد المستوردة واجتذاب رؤوس الأموال الخارجية والنهوض بالمبادلات بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، بل حتى المبادلات البينية المتوسطية التي يمكن تشجيعها بفتح الأسواق وتخفيض الحواجز الجمركية وقابلية تبديل العملات المحلية.

أما الآثار على الاتحاد الأوروبي فتمثل في رفع الصادرات باتجاه الدول المتوسطية وهذا ما يؤدي إلى تحوله إلى محور البناء الأوروبي- المتوسطي [1].

كما لا ينبغي غض النظر عن الحقيقة مفادها أن منطقة التبادل الحر ستجمع بين طرفين متناقضين هما الإتحاد الأوروبي مع كل عوامل انسجام السياسات التي يتبعها كمجموعة اندماج إقليمية من جهة وتقدمه في كافة المستويات عن جهة أخرى. بينما الطرف الثاني يتمثل في الدول المغاربية مع كل تناقضاها الهيكلية الداخلية وتضارب سياستها الخارجية. بل والصراعات القائمة بين بعضها (مشكل الصحراء الغربية) إلى جانب تخلفها الاقتصادي والاجتماعي [2].

ومن هنا يمكن الجزم على أن يبقي الطرق الأوروبي في مركز الشراكة مسيطرا على مجمل العناصر الأساسية المؤدية إلى تحقيق نمو وازدهار اقتصادي قوي ومستمر بينما تبقي الدول المغاربية تابعة لها.

---

[1] عزام محجوب ، **" مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي "** . في الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة (تحرير محمد محمود إمام) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 ، ص 609 .

[2] عامر لطفي ، **" الدائرة المتوسطية. العلاقات العربية-الأوروبية في ظل اطار برشلونة ".** قضايا إستراتيجية ، السنة الثانية ، العدد 9 ، ماي 1999 ص 22 .

المطلب الثاني: واقع العلاقات المالية الأورو- مغاربية

يعتبر التعامل المالي محور العلاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة مغاربية في إطار الشراكة الاقتصادية، كما وأنه يمثل أساس أو مصدر لنجاح هذه الشراكة. وفي هذا الإطار ثم التأكد في مؤتمر برشلونة خاصة على الجانب المالي، وعلى إقامة منطقة التبادل الحر والوصول إلى شراكة حقيقية يتطلب دعما ماليا معتبرا لتشجيع النمو الداخلي لهذه الدول[1].

فقد عمد الاتحاد الأوروبي لمساعدة الدول المغاربية من خلال تمويل المشاريع والمساهمة في نجاح عملية تأهيل اقتصاد الدول المغاربية.

ويعتبر برنامج ميدا الأداة الاقتصادية المالية الأساسية التي يقوم الاتحاد الأوروبي من خلالها بتنفيذ الشراكة و لتطبيق التزاماتها، و يقدم هذا البرنامج إجراءات الدعم الفني والمالي التي تناسب هياكل الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الدول المغاربية.

اعتمد هذا البرنامج في جويلية 1996 من طرف مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي ليدخل حيز التنفيذ في 02 أوت 1996 و مختص بمنح المساعدات المالية للدول المتوسطية التي تدخل ضمن الشراكة مع الاتحاد أوروبي.

وتتمثل الجوانب المالية المتعلقة باتفاقية الشراكة فيما يلي:

أولا: برنامج ميدا :

ثانيا: قروض البنك الأوروبي للاستثمار

[1] Smail Kouttroub, **« les relations euro-méditerrané dans la période post-élargissement »**. les cahiers du cremoc, p.47

الفرع الأول: آليات التعاون المالي الأورو- مغاربي

أولا : برنامج ميدا

تعتبر المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية إلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة عن طريق بروتوكولات مالية مهما كان حجم الإصلاحات المعتمدة والمنجزة يتم التفاوض عنها مع هذه الدول و على أثر مؤتمر برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأوروبية - المتوسطية ما يسمى ببرنامج ميدا (MEDA)[1] بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار (B E I) فهذه المخصصات هي عبارة عن غلافات مالية شاملة و مشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، ومدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية وكذا احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول[2].

برنامج ميدا يهدف إلى تقوية الاستقرار السياسي والديمقراطية، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة أورومتوسطية، وتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي، والرفع من المقومات الإنسانية والقيم الثقافية[3].

هذا البرنامج يحل محل بروتوكولات التعاون الثنائية السابقة، و امتدت المرحلة الأولى من برنامج ميدا 1 من 1995 إلى 1999، حيث تم تخصيص مبلغ 3.435 مليار أورو من ميزانية الاتحاد[4] (تم صرف مبلغ 890 مليون أورو فقط) مرفقة بمبلغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وقد تم تخصيص ما يقارب 90% من القروض بشكل ثنائي و10% من القروض المتبقية تم توجيها لتمويك مشاريع التعاون الجهوري[5].

وثم تخصيص هذه الموارد حسب الأولويات التالية:

[1] MEDA : Abréviation de (mesures d'accompagnement)

[2] عمورة جمال، **"دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية"**. مرجع سبق ذكره، ص207.

[3] شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص175.

[4] عمور جمال، مرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] Stephane C. Calleya**, "evaluating euro-mediterranean relations"**. London and New York : Routledge, p85-86.

المساهمة في التحول الاقتصادي: والهدف من تحضير المتعاملين للقيام بالدخول في منطقة التبادل الحر وذلك بتحسين تنافسيتها.

تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتخفيف عبء الانتقال الاقتصادي باعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الاجتماعية.

دعم التعاون الجهوي والإقليمي ويتعلق الأمر بتطوير المبادلات على المستوى الجهوي

ولعل أهم المشاريع الممولة من طرف هذا البرنامج بصفة ثنائية نسجل ما يلي[1]:

دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي: (600 مليون أورو من المجموع أي بنسبة 20% من مجموع الالتزامات)

التعاون الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص: (1035 مليون أورو أي 30% من مجموع الالتزامات.

دعم القطاع الاجتماعي (الصحة، التربية، الصناديق الاجتماعية، وهذا من أجل تخفيف الآثار الناتجة عن التحول الاقتصادي، 1 مليار أورو، 29% من مجموع التزامات ميدا)

النشاطات المتعلقة بمجال البيئة (235 مليون أورو أي 7% من مجموع التعهدات الإجمالية)

أما بخصوص المشاريع الجهوية فقد خصص لها مبلغ 418 مليون أورو أي بنسبة 12% من برنامج ميدا .

أما المرحلة الثانية لبرنامج ميدا، فقد تمت الموافقة في نوفمبر 2000 على قواعد جديدة لإقامة هذه المرحلة من هذا البرنامج في الفترة مابين 2000 حتى 2006 و تبلغ الأموال المخصصة للمرحلة الثانية 5.35 مليار أورو، و يقدم الدعم في شكل منح و يحتوي برنامج ميدا على جهاز خاص يمكن من خلاله أن يقدم بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم المنح للدول الأعضاء بسعر فائدة مدعوم .[2]

---

[1] عمور جمال، مرجع سبق ذكره، ص208.

Conférence ministérielle euro-med (Marseille 15-16 Novembre 2000), les relations euro-med http://www.france.diplomatie.fr/index.html

[2] زعباط عبد الحميد، **" الشراكة الأورو - جزائرية و أثرها على الاقتصاد الجزائري "** . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 1، ص 53 .

برنامج ميدا (MEDA) (1995 – 1999)			**برنامج ميدا 2 (MEDA) (2000 – 2006)**		
وضعية لخمس سنوات (1995 – 1999)			**وضعية جزئية لاربع سنوات (2000 – 2003)**		
البلد	**التعهد**	**الدفع**	**البلد**	**التعهد**	**الدفع**
الجزائر	164	30.2	**الجزائر**	1812.2	32.6
المغرب	656	127.6	**المغرب**	524.6	279.3
تونس	428	168	**تونس**	305.9	243.2
المجموع	1248	325.8	**المجموع**	1011.6	555.1

المصدر: عمورة جمال، مرجع سبق ذكره ص 217

1 – الاعانات الممنوحة في اطار برنامج دعم الشراكة للدول المغاربية :

من خلاك الجدول رقم (2) يتضح لنا أن برنامج **(MEDA 1)** لسنة **(1995 – 1999)** **رصد** مبلغ الالتزامات المخصصة للدول المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب،تونس) ب 1248 مليون أورو أن المبالغ المدفوعة فعلا هي 325.8 مليون أورو، أي نسبة التعهدات تمثل 26 % في حين نجد برنامج **(MEDA 2)** لمدة أربع سنوات **(2000 – 2003)** و صل مبلغ الالتزامات 1011.6 مليون أورو أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات يتمثل في555.1 مليون أورو أي بنسبة 55 % .

فيما يخص الجزائر المساعدات المقدمة لها هي ضئيلة إذا ما قورنت بما تم تقديمه لكل من المغرب و تونس، و هذا رغم المكانة الإستراتيجية لها في المنطقة .

و لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية برشلونة برنامج ميدا خطة اقتصادية هدفها دعم الدول المغاربية من أجل تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي و إقامة مشاريع إنمائية فى هذه الدول بدعم مالى أوروبى تمهيدا لدخولها السوق المشتركة .

و تتلخص هذه الخطة بإعداد و تطوير برامج الخطط الوطنية حيث تتضمن الإستراتيجية المالية لخطط " ميدا " مشاريع و خطط لكل دول من الدول المتوسطية على حدا

« programmes indicatif nationaux » و خططا و برامج تشمل المنطقة باسرها.

يحتوي " ميدا " على العديد من البرامج نذكر منها على سبيل المثال « LIFE » و هي الأداة المالية للبرنامج من أجل دعم و تمويل مشاريع حماية البيئة في الدول المتوسطية، و برنامج «SMAP» لمكافحة التلوث في حوض البحر الأبيض المتوسط و برنامج « EUMEDIS » الذي يدعم التعاون المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي .

و الدول المتوسطية في قطاع المعلومات و بناء شبكات الاتصالات الإلكترونية المشتركة[1].

2 – تقييم برنامج ميدا **(MEDA) :**

تعتبر المبالغ المقدمة للدول المتوسطية في إطار برنامج ميدا غير كافية بالنظر إلى احتياجات الدول المتوسطية، و بالإضافة إلى القيود الكمية (من حيث حجم المبالغ) فإن تجنيد الأموال اتسم بالبطء و التعقيد في الإجراءات فعلى سبيل المثال [2]سنة 1996 نص قرار المجلس الأوروبي على تخصيص 900 مليون أورو و لم يصرف منه إلا مبلغ 50 مليون أورو، لكن تم استدراك هذا التأخر سنتي (1998 – 1999) فاستفادت المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة من 1.8 مليار أورو منها 60 % كإعانات ممنوحة من ميزانية الاتحاد الأوروبي و 40% في شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، حيث ساهم صندوق ميدا سنة 1999 بـ 937 مليون أورو منها 56 مليون أورو خصصت لدعم اتفاقيات السلام .

ثانيا – البنك الاوروبي للاستثمار :

وهو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوروبي و متركز البنك على الموازنة المالية للاتحاد الأوروبي في تكوين رأسماله كما يتمتع بالاستدلالية المالية ء و تتمثل مهمة البنك .

في تحقيق الأهداف المالية للاتحاد الأوروبي و المتمثلة في تمويل المشاريع الأوروبية طويلة الأجل داخل منطقة الشراكة .

[1] BICHAR Khader ," **l'Europe pour la Méditerranée de Barcelone à Barcelone"** (1995 – 2008) l'HARMATTAN 2009 , p 56 .

[2] - بوعلي هشام، **" الشراكة الأورو- متوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة الجزائر "**. مرجع سبق ذكره ، ص 47

و أهم الطرق المستخدمة من طرف البنك الأوروبي لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة هي :

- قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو .
- تدعيم راس المال المخاطر .
- قروض مباشرة (القروض الفردية) (لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو) .

و منذ إعلان برشلونة 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة (الطاقة، الاتصالات،البيئة) حيث خصص في إطار برنامج ميدا ما قيمته 7.5 مليار أورو منها 6.4 مليار أورو كقروض ميسرة و1 مليار لتمويل الأنشطة الاقتصادية [1] .

الفرع الثاني : محتوى المساعدات المالية المغاربية

يعتبر برنامج ميدا إحدى أدوات نجاح الشراكة الأوروبية مع كل دولة مغاربية على حدى ، و التي تستهدف إتاحة إطار للحوار الملائم لدعم العلاقات القائمة بن الطرفين في جميع المجالات التي يعتبرونها ملائمة و كذا تحديد شروط التحرير .

التدريجي لمبادلات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، و ضمان الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة فيما بين الأطراف من خلال الحوار و التعاون .

اولا : المساعدات المالية لتونس :

قامت تونس بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995 و اعتبرت أول بلد متوسطي مدخل في إطار الشراكة . هذا الاتفاق دخل حيز التطبيق في 7 مارس 1998، وبالتالي استفادت تونس من مساعدات مالية أوروبية في إطار برنامج ميدا من خلال حصص مالية في شكل مساعدات مالية وفق فترتين تمتد الأولى من عام 1995 إلى غاية 1999 و هي تغطي برنامج ميدا ، ثم الثانية سنة 2000 إلى غاية 2002 و تغطي برنامج ميدا 2 [2] و قد بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الموجهة لتونس [3] في إطار برنامج ميدا مبلغ 734 مليون

[1] محمد بومزة ، **" تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الاورو – متوسطية "** ، القيت بمناسبة الملتقي الدولي حول : الشراكة الاورو – متوسطية ، جامعة سطيف ، 2004 ، ص 6 – ص 11 .
[2] شريط عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 177
[3] احصائيات الجدول رقم – 2 - .

أورو، حددت الحصة الفترة الأولى بمبلغ 428 مليون أورو، و الثانية بمبلغ 305.9 مليون أورو ، أما التسديدات المحصلة بلغت قيمتها 411.2 مليون أورو من أصل 734 مليون أورو أي لم تتجاوز نسبة التسديد 50 %.

تعتبر تونس شريكا مهما للاتحاد الأوروبي في مجال التعاون المالي و أحد أكبر المستفيدين من المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا، و قد برهنت على قدراتها الواسعة في الاستفادة من خلال الإصلاحات التي قامت بها .

تعد إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون مع تونس تستجيب لأهم الأوليات المبرمجة بغرض التطبيق الفعلي لاتفاقية الشراكة و التي تمثل أساسا [1] :

- تحرير التجارة الخارجية و الاندماج الاقتصادي جنوب - جنوب
- الإصلاحات الاقتصادية، و قوية الهينات الاقتصادية للسوق
- عصرنة مصالح التطور و المنشآت الاقتصادية
- تثمين الموارد البشرية و الحماية الاجتماعية .

يتطلب اتفاق الشراكة التونسية الأوروبية من الهياكل الاقتصادية الانتقال إلى مرحلة جديدة من الإنتاج القومي، تقوم أساس تقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة و المتوسطة، و لهذا إطار من المؤكد أنه على تونس مواصلة الإصلاحات ، و تحقيق المزيد من النجاحات الاقتصادية، و استقطاب المزيد من الاستثمارات و يظل كسب رهان الشراكة مع أوروبا متوقفا على عدة عوامل أهمها [2]:

[1] شريط عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 178.
[2] سمير صارم ، " **اوروبا و العرب من الحوار الى الشراكة** "، مرجع سبق ذكره ، ص 313 .

1- قدرة المؤسسات و الشركات التونسية على المنافسة بعد استفادتها من المساعدات الأوربية ورفع الإجراءات الحمائية عنها.

2- مواصلة الدولة لبرامج إعادة هيكلة الاقتصاد .

3- الاستمرار في الانفتاح .

4- لرفع من حجم الصادرات.

و لتهيئة الظروف الملائمة لنجاح العملية التنموية الشاملة بتنظيم استشارة وطنية واسعة لبلورة تصورات مختلف الفئات و القوي ، واستشراف الأفاق المستقبلية للتنمية من منطق التخطيط على أساس صحيح من المعطيات و المشورة الاجتماعية .

ثانيا : المساعدات المالية للمغرب :

استفادت المغرب من مساعدات مالية أوروبية في شكل هبات ضمن برنامج ميدا على فترتين تمتد الأعلى من عام 1995 إلى 1999 و تغطي برنامج ميدا 1، ثم الفترة الثانية من عام 2000 إلى غاية عام 2002 و تغطي برنامج ميدا 2، و قد بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الأوروبية الموجهة للمغرب في إطار برنامج ميدا مبلغ 1180 مليون أورو، حددت الحصة الأولي بمبلغ 656 مليون أورو، والثانية بمبلغ 524 مليون أورو . أما تسديدات التي تم الحصول عليها لا تتعدي 406.9 مليون أورو، أي لم تتجاوز هذ ه التسديدات الفعلية نسبية 30 % مما هو محدد [1].

[1] شريط عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 179 .

إستراتجية الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون المالي مع المغرب تستجيب لأهم الأولويات المبرمجة من خلال برنامج ميدا2 الذي يغطي الفترة 2000 – 2002 و ذلك بغرض التطبيق الفعلي لاتفاقية الشراكة، هذه الأوليات تتمثل في أهم الإجراءات التي من شأنها إنجاح هذه الشراكة مثل تحرير التجارة الخارجية و تدويل اقتصاديات المغرب، وضمان نجاح الإصلاحات الاقتصادية، الجهاز الإنتاجي، وتقوية المنشآت القاعدية، وتثمين العامل البشري، والتخفيف من الضغوط الاجتماعية [1].

و لتحسين العلاقات الأوروبية - المغربية فمن الضروري أن يقيم الشركاء حوار حول السياسة الاقتصادية . و وضع التنسيق للسياسة الاقتصادية الأوروبية- المغربية من خلال التعاون بين اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية و جماعات المصالح الاقتصادية المغربية. فالشركات هي الجهات الفاعلة الأساسية في تحسين الوضع و تحرير التجارة بين المغرب و الإتحاد الأوروبي لزيادة الاستثمار [2] .

ثالثا : المساعدات المالية للجزائر

تعتبر الجزائر أخر بلاد مغاربي وقع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و يعد برنامج ميدا الوسيلة أساسية لتقوية هذه الشراكة . فقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة 1995 – 2003 بمبلغ 345.2 مليون أورو . (حسب الجدول رقم (2) ، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين، الفترة الأولى 1995 – 1999 (ميدا 1) تغطي 164 مليون أورو، أما الثانية 2000 – 2002 (ميدا ا ا) تغطي 181.2 مليون أورو. بلغت التسديدات الفعلية مبلغ 62.8 مليون أورو أي ما يعادل 15.4 % من مجموع المبلغ المحدد[3].

[1] المرجع نفسه ، ص 180 .

[2] BOUZALGHA KARIM ," **MAROC – UNION EUROPEENNE : VERS UN STATUT AVANCE"** « MEMOIRE , MASTER 2 RECHERCHE : DROIT DES RELATION ECONOMIQUE INTERNATIONALES , UNIVERSIT DE : GERBY PONTOISE , 2008 , p 23 .

[3] شريط عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 180 .

و رغم هذه الاستفادة إلا أن الجزائر قد استفادت بمبالغ ضعيفة في إطار برنامج ميدا بالمقارنة مع جيرانها (تونس و المغرب) [1] و الذي يرجع سببه الأصلي في حداثة توقيع اتفاقية الشراكة (أفريل 2002) ، إلا أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئسي لاتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري ، وتأهيل المؤسسات الصناعية وتقوية البنية التحتية ، وإحداث الاستقرار الاجتماعي والأمني [2].

فالإستراتيجية المستخدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لإنجاح عملية الشراكة مع الجزائر تستجيب لأهم المتطلبات و الأولويات المبرمجة للفترة 2002 – 2004 والتي تطمح الجزائر من خلالها إلى تجسيد الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنة الاقتصاد و إعادة تأهيل الوحدات الصناعية، إصلاح المنظومة البنكية، ترقية الاستثمار الخاص و النشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل وكذا تكوين المسيرين، مع الأخذ بعين الاعتبار الإنعامات على الاقتصاد الجزائري[3].

المطلب الثالث: واقع التعاون الاقتصادي

الفرع الاول : تحديد مجالات التعاون الاقتصادي

لقد حددت مجالات التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية الثلاث ، وهي متشابهة لحد كبير و تتلخص فيما يلي [4] :

- التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على المدخرات المحلية الموجهة إلى الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، و التأكيد على أهمية خلق مناخ لائق للاستثمار، و إزالة كل ما يعترضه من عقبات مهما كان شكلها و مصدرها، بما يعزز ويقوي عمليات نقل التكنولوجيا و تشجيع صادرات البلدان المغاربية والرفع من قيمتها .

[1] صمارة محمد سليم ، **"التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في اطار مشروع الشراكة الاورو – متوسطية"** ، مرجع سبق ذكره ، ص 279 .

[2] sianLewis Anthony , **"les initiatives en matiére de réforme indicaire dans la région euro – méditerranéenne"** . copenhague : des droits de l'homme , 2008 , p 23

[3] بوعلى هشام، مرجع سبق نكره، ص 30 .

[4] زكي حنوش ، **" دور الاتحاد الاوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي "** ، مجلة افاق الاقتصادية ، الامارات العربية المتحدة ، العدد 82 ، 2000 ، ص 18 .

- تنمية التجارة بين الشركاء من خلال دعم و تنشيط التعاون الإقليمي، و الحث على الرفع من معدلات التجارة باعتبارها عاملا هاما قويا و حاسما في بناء منطقة التجارة الحرة التي تعتبر ركيزة و هدفا نهائيا للشراكة الأوروبية المغاربية.
- تشجيع المؤسسات الإنتاجية على الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض والعمل على خلق بيئة إدارية مشجعة على هذا التعاون، وما يترتب عليه من تحديث للصناعة، مع ضرورة وضع برامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة و الصغيرة .

- العمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وتشجيع البرامج متعددة الأطراف القائمة ومراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلفة بما يخفف من آثارها السلبية .

- الاهتمام و المحافظة على الثروة السمكية، خاصة بالنسبة للمغرب، و إدارتها بصورة سليمة والعمل على تنميتها، والعمل على اتخاذ إجراءات مشتركة لهذا الغرض .

- تعزيز التعاون، وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة، و الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في إطار الشراكة الأوروبية ـ المغاربة، على توفير الإطار المناسب لتسهيل استثمارات شركات الطاقة، و تسسيير نشاطها في مد شبكات الطاقة و الرابط بينها .

- إعطاء أولوية للموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها، وتعزيز التعاون في هذا المجال لما يكتسبه من أهمية بالغة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

- التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة.

- التعاون في تقوية وتحسين البنية الأساسية، والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات، وتحديث الاتصالات، ووضع برامج وفقا للاولويات في هذا الصدد.

- تعزيز طاقة البحث و التطوير، و إعطاء الأهمية القصوى للعلم و التكنولوجيا باعتباره القاطرة التي تحرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تحقيق التنمية المستدامة (سيولة التنمية) و ما تتطلبه من توفير القاعدة العلمية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة و توظيفها لاستمرار التنمية .

- المساهمة في برامج تأهيل العمالة للدول المغاربية تعليما و تدريبا و ثقافة عبر إعداد وتمويل برامج تدريبية و توفير وسائل التكنولوجيا و أدواتها لدعم هذه البرامج .

- إنشاء شبكة معلومات مغاربية أوروبية تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث و الاستكشاف و المنجزات الحديثة في أوروبا، ووضعه تحت تصرف مراكز البحوث والتطوير المغاربية مع إلزامية التنسيق بين هذه المراكز و مثيلاتها في الدول الأوروبية .

- احترام القانون الدولي البحري، خاصة في مجال النقل بين الدول، وتكيفه مع نتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن .

- تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، وتعزيز التخطيط الإقليمي

- العمل على تنسيق الأساليب، وتجانس المنهجيات، ومحاولة خلق قاعدة في تداول الإحصائيات بشأن التجارة و السكان و الهجرة و كل المجالات التي تغطيها الاتفاقية

- تحسين المعرفة في تطوير السياحة، و دعم المزيد من الإتقان المهني و خاصة فيما يخص ادارة الفنادق ، و تبادل المعلومات بشأن خطط تطوير السياحة مشاريع التسويق السياحي والعروض السياحية، و المعارض .

وحتى تكون متابعة فعالة لأساليب ومجالات التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي من جهة و كل دولة مغاربية من جهة أخرى، تم إعطاء طرق وأنماط لتنفيذ هذا التعاون والإلمام بكافة مجالاته.

الفرع الثاني: الميادين الأساسية للتعاون الاقتصادي

إن التوجه إلى التعاون الاقتصادي سيؤدي إلى متابعة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات، وتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك بغرض توفير فرص العمل و توزيع الدخل ، و تزويد السوق المحلية بمختلف السلع الاستهلاكية و ضمان الاستقرار الاجتماعي، زيادة على تدعيم القطاع الخاص و خوصصة المؤسسات العمومية

ومن هنا نجد أن أولويات التعاون الاقتصادي تتمحور حول ثلاثة ميادين أساسية هي :

الإصلاحات الهيكلية وتأهيل المؤسسات، والاستثمار الأجنبي المباشر وأخيرا تدعيم القطاع الخاص[1].

اولا : الاصلاحات الهيكلية

إستراتيجية التأهيل الصناعي ضرورة حتمية لتكييف صناعات الدول المغاربية مع متطلبات منطقة التجارة الحرة الأوربية-المغاربية من جهة، و للمطابقة مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، لهذا كان لزاما على هذه الدول إتباع سياسات إعادة هيكلة لهياكلها الصناعية، وتم تطبيقها خلال المرحلة الانتقالية التي انتهت بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية يكون فيها مستوى المنافسة متقاربا .

فعملية تأهيل المؤسسات الصناعية في الدول المغاربية تتطلب أموالا خاصة و اجراءات واضحة من طرف السلطات العمومية من شأنها تسهيل العملية ، ووضع الأمس التي تديرها وتتابع تطوراتها، ذلك أن عملية التأهيل الصناعي تتطلب برنامجا واسعا للعمل بغرض إعادة هيكلة المؤسسات و تكييفها [2] .

[1] شريط عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 152
[2] شريط عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 153

ثانيا : الاستثمار الاجنبي المباشر

المستثمرون الأجانب هم أصحاب رؤوس الأموال المتراكمة عبر السنين لدى عدد من الأفراد والشركات متعددة الجنسية والبنوك دولية النشاط، ويحمل أغلب هؤلاء المستثمرون جنسيات من الدول المتقدمة، ويوجد هؤلاء المستثمرون في وضعية تنافسية على الصعيد الدولي بغرض توظيف أموالهم وتحقيق رأس المال [1].

و يمكن التمييز بين نوعين للاستثمار :

الأول يهتم بالاستثمار في الأسهم و السندات لشركات خارج الحدود الوطنية و النوع الثاني من الاستثمار هو ذلك الذي يهتم بالاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية .

وتماشيا مع أهداف التحرر الاقتصادي للدول المغاربية في إطار الشراكة الأوروبية، وضمان لإنجاح هذه الاتفاقيات و الرفع من معدلات التجارة الخارجية للدول المغاربية تحضيرا للدخول في فضاءات منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية و نجاح التعديلات الهيكلية التي تقوم بها، و خاصة إعادة تأهيل القطاع الصناعي، وخوصصة القطاع العام قامت هذه الدول بإحداث تغييرات على سياستها الاقتصادية لتوفير المناخ الملائم و الظروف المناسبة قصد استقطاب أكبر قدر ممكن من رأس المال الأجنبي، و ما يتطلبه ذلك من الاتجاه نحو الاقتصاد الحر [2].

والاتحاد الأوربي يعمل جاهدا للرفع من معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر و دخول رؤوس الأموال الأجنبية للاول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة .

[1] نفس المرجع ، ص 158
[2] نفس المرجع ، ص 159

ثالثا : تدعيم القطاع الخاص

تعتبر عملية التحرر الاقتصادي، وحرية المبادلات التجارية، التي اعتمدتها الدول المغاربية كسياسة لدفع مستوى الكفاءة الاقتصادية بشكل عام تؤهلها للمنافسة الاقتصادية في إطار منطقة التجارة الحرة التي تنشأ بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة. فإنه من الضروري أن تولي أهمية كبرى لخوصصة المؤسسات باعتبارها الركيزة الأساسية لهذا التحرر الاقتصادي [1].

فقد اعتمدت الدول المغاربية برامج لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، و ذلك انطلاقا من قناعتها بالأهداف التي ستحققها من وراء تطبيق هذه البرامج سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، ولعل أبرز هذه الأهداف تكمن في :

تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية ونمو قطاع الأعمال الخاص وتحقيق درجات عالية للمنافسة وتنمية أسواق رأس المال ، و تخفيض الضغط المالي على الدولة وتشجيع الاستثمار الآجنبي ، وتحقيق معدلات عالية للتشغيل ولو على المدى البعيد [2] .

ولعل أهم الركائز التي تقوم عليها برامج الخوصصة والتي تسهل البلوغ إلى هذه الأهداف ما يلي [3]:

- يجب أن يكون البرنامج الوطني للخوصصة جزء لا يتجزأ من برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي والهيكلي .
- وجود سوق قوية و تنشيط للاوراق المالية تعتمد من خلال سوق النقود ، وسوق رأس المال، وسوق الأوراق المالية، وذلك لتشجيع الادخار وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.
- توافر البيئة القانونية و لتشريعية، أي إصدار تشريعات تتماشى والنظام الجديد الذي يشجع الملكية الخاصة .
- ضرورة اهتمام الدولة بالبنية الأساسية والمرافق العامة وإقامة المدن الصناعية موزعة على كامل التراب الوطني .

[1] نفس المرجع ، ص 169
[2] شريط عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 170
[3] محمود خال المسافر ، العولمة الاقتصادية ، بغداد : د.م.ن ، 2002 ، ص 88

المبحث الثاني: صعوبات و رهانات الشراكة الاقتصادية الأورو-مغاربية

على المستوى الاقتصادي هناك فوارق متعدده ومتفاوتة بين دول منطقة المغرب العربي ودول الاتحاد الأوروبي نذكر منها. ارتفاع معدل النمو السكاني و الناتج القومي و الدخل الفردي، و أنظمة السوق، و كذلك القاعدة الصناعية و الزراعية و دورها في الإنتاج و الاكتفاء الذاتي و الصادرات فالعلاقة بين الضفتين تتسم بالتبعية الاقتصادية و التنمية غير المتكافئة. إذ أن دول المنطقة المغاربية تبقى دائما في تبعية للاتحاد الأوروبي .

أما على المستوى السياسي فيمثل الطرف الأوروبي ثاني قوة عالمية من حيث الدور الذى يلعبه إقليميا و دوليا .

المطلب *الأول : الأثار المترتبة عن الشراكة الأورو- مغاربية*

تحمل اتفاقيات الشراكة في مضمونها بعض الآثار منها ما هو ايجابي و الآخر سلبي يمكن تلخيصها في ما يلي :

<u>الفرع الاول : الاثار الايجابية</u>

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية لاتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية في ما يلي [1] :

- تعزيز العلاقات السياسية و الدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية الموقعة لهذه الاتفاقيات.
- خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وحل العديد من القضايا العالقة في المنطقة.
- التحرير التدريجي للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال و جلب الاستثمارات و خلق فرص عمل جديدة و بالتالي التقليل من البطالة في الدول العربية المتوسطية و ذلك بزيادة الدعم الفني و الإداري و التنظيمي الممنوح لهذه الدول من طرف الاتحاد الأوروبي
- تقديم العون التقني في مجال التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث والتطوير في الدول

[1] المقصود بالمنشا التراكمي هو ان المنتوج ياخذ صفة المنشا او الاصل حتى و لم يتم لنتاجه في ذلك البلد بنسبة 100 بالمئة او بصيغة اخرى ان اجزاء هذا المنتوج تم صنعه في اكثر من بلد .

المغاربية

- الاستفادة من اكتساب الخبرات و المهارات و القدرات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاقتصادية

- تقديم المساعدات المالية و الفنية لمقاومة التلوث البيئي و ضمان الاستخدام العقلاني للموارد المائية و الطاقة وغيرها

- زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق في رؤوس الأموال و الخبرات و التكنولوجيا

- تنمية و تشجيع القطاع الصناعي و رفع القدرة التنافسية للصناعات العربية و المساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، و توفير الشروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو و التنوع في الإنتاج الصناعي .

- المساهمة فى تدعيم و إعادة هيكلة العديد من القطاعات العامة فى الدول العربية المتوسطية كالقطاع الإنتاجي، المصرفي و التأمين .

- التعاون مع الدول العربية لتنمية و تطوير النقل و ما يرتبط به من إعادة بناء و تحديث البنى التحتية المتمثلة في الطرق و الموانئ و المطارات ، و كذا العمل على تحديث المعدات الفنية للنقل البري و السكك الحديدية و حركة الحاويات و غيرها.

- تحسين المستوى المعيشي بتحسين نظم الرعاية الصحية و الضمان الاجتماعي و هذا بفضل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة.

الفرع الثاني : الاثار السلبية

تتمثل الآثار السلبية لاتفاقيات الشراكة الأوروبة ـ المغاربية فيما يلي [1] :

[1] نفس المرجع ، ص 8 - 10

- محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول المغاربية نتيجة غياب التكامل المغاربي ، حيث جرى التفاوض بين دول الاتحاد الأوروبي ككتلة موحدة و بين كل دولة مغاربية على حدى ، كل هذه العوامل كانت في غير صالح الدول المغاربي/ة و أدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت لديها ، مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية .

- استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأوروبية-العربية لم يكن في صالح الدول المغاربية المتوسطية بمعنى آخر أن الاتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتوجات الفلاحية للدول المغاربية التي تتمتع فيها بميزات نسبية بينما يمارمن سياسات تحريرية في العديد من المنتوجات. و إذا كانت الدول المغاربية تمكنت من الاستفادة من بعض المزايا في الملف الزراعي فإنها لم تتعدى الحصول على بعض الحصص المحدودة للتصدير، و كذا مواسم التصدير لبعض المنوجات الزراعية .

- ضعف استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في معظم الدول العربية (المغاربية خاصة) مقارنة مع العديد من الدول الأخرى الأوروبية و يرجع هذا إلى ميل الاتحاد الأوروبي لدول شرق ووسط أوروبا تحضيرا لإدماجها في الاتحاد الأوروبي، و كذا إلى غياب الشفافية و النظام المؤسسي لحماية المستثمرين الأجانب و تشجيعهم على الاستثمار في هذه الدول .

- ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول المغاربية المتوسطية .

- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدول المغاربية للتكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير المبادلات، وما يترتب عنها من آثار سلبية على هذه الاقتصاديات.

- المعاملة غير المتكافئة بخصوص قواعد المنشأ بين كل من دول المغرب العربي ، فقد سمحت اتفاقيات الشراكة باعتماد المنشأ التراكمي [1] لدول المغرب العربي فيما بينها ، بينما لم تسمح بذلك لدول المشرق العربي.

[1] المقصود بالمنشأ التراكمي هو أن المنتوج يأخذ صفة المنشأ أو الأصل حتى و لم يتم إنتاجه في ذث البلد بذسبة بالمئة أو بصيغة أخرى أن أجزاء هذا المنتوج تم صنعه في أكثر من بلد .

- تتجاهل الشراكة الأورو- مغاربية في إطارها المقترح انتماء الدول العربية (لمغاربية) إلى وطنها العربي والتزاماتها المقررة بموجب المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الموقعة في إطارها خاصة معاهدة الدفاع والتعاون الاقتصادي العربي المشترك، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة .

- عدم التوازن أو التكافؤ في القدرات التفاوضية لدى الطرفين، علاوة على ضعف التحضيرات الوطنية على مستوى دول جنوب جنوب المتوسط ، مقابل التحضير الجماعي و التقني المدروس الذي يتميز به أداء الاتحاد الأوروبي .

- إن المساعدات الأوروبية الممنوحة ضمن اتفاقيات الشراكة هي مساعدات مشروطة سياسيا واقتصاديا فمن الناحية السياسية فهي متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصاديا تتعلق بنفس الشروط المفروضة من البنك و الصندوق الدوليين المتمثلة في تبني هذه الدول لسياسات تقشفية وانكماشية [1] .

- غياب حرية تنقل الأشخاص، حيث له أثر كبير على الدول المغاربية خاصة تونس والمغرب التي تستفيد من مداخيل معتبرة من العمال المهاجرين .

- لم يمس التعاون في المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي و المتمثلة أساسا في الصناعة بالإضافة إلى أن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاح الطاقة هو في صالح الدول الأوروبية ، حيث أن الهدف منها يتمثل في تقوية السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي وضمان تأمينها .

- لم تعطي أهمية كبيرة للتعاون التقني و العلمي، حيث لم يمس إلا تكوين العمال، ولم تشمل التحول التكنولوجي و التحكم في الأساليب الجديدة للانتاج.

- التخلي عن مبدأ عدم المعاملة بالمثل (Non réciprocito) الذي كان معمولا به في إطار الاتفاقيات الثنائية القديمة.

- وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية والدول المغاربية المتوسطية مما

[1] هاني حبيب ،" **الشراكة الاورو- متوسطية ، مالها و ما عليها** ". سوريا : د.م.ن، 2003 .

يجعل بلوغ هذه الأخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا [1].

- إنها اتفاقيات تمت بين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على المواد الأولية الزراعية واقتصاديات تتميز بالتنوع و كثافة التكنولوجيا .

المطلب الثاني : انعكاسات اتفاقية الشراكة على الدول المغاربية

إن آثار اتفاقية الشراكة يختلف وقعها من بلد لآخر سواء ايجابيا أم سلبيا و ذلك حسب هيكل صناعاته ، و هيكل صادراته و وارداته، و حسب نوعية المنتوجات التي يتعامل بها تجاريا و لكن الآثار السلبية الموجودة علت اقتصاديات البلدان المغاربية خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، تحدث اختلالات في توازناتها على جوانب مختلفة : اقتصادية وسياسية واجتماعية .

فالقول بالتوقيع على اتفاقية شراكة يفيد الطرفين أو على الأقل يكون هناك تقارب من حيث القوة الاقتصادية والسياسية فمن هنا يطرح السؤال : ماهي انعكاسات الشراكة على المنظومة الاقتصادية للدول المغاربية ؟

الفرع الاول : انعكاسات التحرر التجاري [2]

تتمثل القاعدة الأساسية لمنطقة التجارة الحرة في حرية تنقل السلع داخل أسواق الدول الأعضاء دون أي حواجز أو تمييز، و يلتزم الطرفان الموقعان على الاتفاقية تجنب أية إجراءات أو ممارسات تسعى بشكل أو بآخر للتمييز بين منتجات أحد الأطراف و المنتجات المشابهة الآتية من طرف آخر. وتجدر الإشارة إلى وجود أربعة أنظمة تجارية مختلفة حسب ما تنص عليه اتفاقية الشراكة في جزئها الثاني المتعلق بحرية تنقل السلع.

1 – النظام الاول : يخص المنتجات الصناعية المحررة تماما للاستيراد، و ذلك منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و تشمل هذه الفئة المعدات الصناعية التي لا تصنع محليا ، و تعتبر الرسوم الجمركية والضرائب الماثلة المفروضة عليها لاغية بدءا من الدخول الاتفاقية حيز التنفيذ و من هذه المنتجات تمثل 12 بالمئة كمتوسط إجمالي لواردات الدول المغاربية .

[1] قدي عبد المجيد الجزائر و مسار برشلونة **" الندوة الدولية للاندماج العربي كالية لتفعيل الشراكة الاورو- عربية "** . جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 8-9 ماي 2008 ، ص2

[2] شريط عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 183

فالتحرير الكامل والفوري لاستيراد هذه الفئة من المنتجات يضع الدول المغاربية أمام خيارات صناعية همة في الأجلين المتوسط و البعيد، وانطلاقا من أن هذه المنتجات لا تنتج محليا فهي لا تلقى منافسة لكن الوضع قد يختلف بتطور القدرات العلمية و التكنولوجية و الصناعية المغاربية، ويمكن اعتبار استيراد هذه المعدات دون أدنى حماية سوف يعرقل أي تقدم في صناعة هذه المعدات، إن لم يقض عليها تماما وبالتالي يؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي.

2 – النظام الثاني : يخص المنتجات الصناعية الوافدة من دول الاتحاد الأوروبي و التي يتم تدريجيا استيرادها، و هي تشمل المواد الأولية ، و المنتجات المصنعة الأوروبية و التي تضع محليا و تمثل حوالي 80 بالمئة كمتوسط إجمالي واردات الدول المغاربية من الاتحاد الأوروبي. تخضع هذه المنتجات إلى تخفيضات سنوية متتالية على الرسوم و الضرائب الجمركية وفق جداول زمنية مسايرة لخطة تكيف الصناعات المغاربية على القدرات التنافسية الدولية و المحلية كما تجدر الإشارة إلا أن هذه المنافسة اللامتوازنة ستؤدي إلى تهديد 30 بالمئة و من المنشآت الموجودة داخل البلدان المغاربية بالرغم من وجود مؤسسات صناعية مغاربية مؤهلة لمنافسة مثيلاتها الأوروبية .

وبعبارة أخرى، فإن الآثار المترتبة على النشاط الإنتاجي للدول المغاربية جراء هذا الانفتاح و التحرر التجاري متعددة يمكن أن تسبب في تخلي البلدان المغاربية عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها للحماية، و إغلاق وحدات إنتاجية، و إعادة هيكلة وحدات إنتاجية أخرى قادرة على اكتساب وضع تنافسي[1].

[1] شريط عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 183

3 – النظام الثالث : ويخص المنتجات الصناعية المفروض عليها ضريبة الاستيراد و هذه الفئة تخص منتجات الصناعة الزراعية و الغذائية، حيث أن التجارة الخاصة بها تخضع للضريبة الخاصة بالعنصر الزراعي المكون للمنتوج الصناعي الزراعي ، والهدف من وراء هذا هو حماية الصناعة الزراعية الأوروبية من منافسة المنتوجات الصناعية الزراعية المغاربية توجد العديد من العقبات دون نفاذ صادرات البلدان المغاربية من المنتجات الصناعية الن راعية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي .

هذا الإجراء الذي تعتمده دول الاتحاد الأوروبي على صادرات الدول المغاربية من المنتجات الصناعية الزراعية سينعكس سلبا على تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي.

4 – النظام الرابع : و يخص المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري، و هي الفئة التي يخضع استيرادها لبروتوكولات خاصة تتماشى مع السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، و التي لا يستطيع تقديم تنازلات بشأن تحرير التجارة فيها، إذ أنها مرتبطة بالتوازنات الداخلية للتركيبة السياسية. في هذا الصدد عن فكرة التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية بفكرة التحرير التدريجي، دون أن يؤدي ذلك إلى التحرير الكامل ، هذه السياسة ألحقت أضرارا بالزراعة المغاربية .

أما بخصوص تحرير تجارة الخدمات، والتي تبقى مثلما حددتها الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات من القيود والإجراءات الإدارية، فمن الواضح أن تكون لها نتائج سلبية على الدول المغاربية. فمن المعلوم أن قطاح الخدمات لديه أنشطة كثيرة . وباعتبار أن الدول المغاربية تعتبر دولا مستوردة للخدمات فإن تحرير هذا القطاع من المتوقع أن تكون له العديد من المشكلات وتعرض هذا القطاع للمنافسة غير متكافئة مع الشركات الأجنبية .

الفرع الثاني : انعكاسات التعاون الاقتصادي

تعتبر الآثار المتوقعة من التقارب الاقتصادي بين الدول المغاربية و دول الاتحاد الأوروبي تخضع لمجموعة من السياسات المرافقة التي يجب تبنيها من طرف الدول المغاربية، و أهم هذه السياسات تلك المتعلقة بالتقويم الهيكلي والتي تبرز آثارها على المستوى الاقتصادي و بعض الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

إن سياسة إعادة تأهيل القطاع الصناعي المعتمدة من طرف الدول المغاربية ترمي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات، سواء تعلق الأمر بتحسين الإنتاجية أو بالمنافسة على مستوى السوق المحلي. هذه السياسة تعتبر قضية إستراتيجية هامة تتطلب شروط لنجاحها ، ويمثل الشرط المالي أهمها، زيادة علة وجود موارد بشرية ذات كفاءة والتحكم في التكنولوجيا، وهياكل دعم التأهيل، ويبقى مشكل التمويل الهاجس القوي لإنجاح سياسة التأهيل الصناعي . ويمكن للشراكة الأوروبية- المغاربية و من خلال برنامج ميدا والاستثمارات الأجنبية أن تتضمن جزءا من هذا التمويل.

أما العامل الثاني و هو يعتبر وسيلة من وسائل التمويل لإنجاح هذه العملية فهو المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الدول الأوروبية نحو الدول المغاربية

و إذا كان التعاون من أجل عصرنة القطاع الصناعي بواسطة الشراكة مع الدول المتقدمة يعتبر ضرورة حتمية للاندماج في الاقتصاديات العالمية و آداة آساسية لتأهيل الإنتاج و توسيع النسيج الصناعي فإنه من الواجب على الدول الأوروبية مساعدة شركائها لتحقيق هذا الهدف.

كما أن كل الدراسات تؤكد على أن الاستثمارات الأجنبة المباشرة المرافقة للتوقيع على اتفاقيات الشراكة عامل مهم لنجاحها ، و ذلك لتعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات، ولتحفيز العرض و السماح بتحويلات مهمة للتكنولوجيا.

الفرع الثالث : انعكاسات التعاون المالي

يعتبر التعاون المالي أحد المجالات المهمة التي تنص عليها اتفاقيات الشراكة بهدف تحقيق التوازن بين عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي خصص مبالغ هامة في صورة منح ومساعدات للدول المغاربية (كما وقد سبق الإشارة إليها في المطلب الثاني من الفصل الثاني) وفقا لما نصت عليه بنود الاتفاقية وذلك بغية مساعدة هذه الدول على الاستعداد لتحمل الأعباء الناجمة عن عملية إنشاء منطقة للتبادل التجاري، وقد استحدث الاتحاد الأوروبي آلية خاصة لتخصيص وصرف مبالغ المساعدات تعتمد على معيار القدرة الاستيعابية لكل دولة مغاربية ، وعلى مدى كفاءة استخدام هذه الدول للمساعدات [1].

[1] شريط عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 190

كما أن عملية الاندماج الاقتصادي للدول المغاربية سيصاحبها تحقق فائدة كبيرة بالنسبة للجانب الأوروبي من خلال فتح أسواق الدول المغاربية، أمام صناعاته و شركاته من خلال تحرير التجارة .

كما أن هذا الدعم المالي يلحقه آثار اقتصادية و سياسية من خلال هذه الاتفاقيات، فإذا كانت الدول المغاربية في حاجة للقروض و المنح الأوروبية بشأن شروط الاتحاد الأوروبي لتلبية هذه المطالب تعتبر قاسية على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تأسيس علاقات تجارية و اقتصادية غير كفؤة و ميز متوازنة لها آثار مباشرة على الدول المغاربية انطلاقا من تفكيك الرسوم الجمركية وتمييز المنتجات الفلاحية وصولا إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة [1].

تعتبر اتفاقية الشراكة بكل جوانبها المالية و التجارية و النقدية لا تكون لديها فائدة إذا لم تؤدي إلى الرفع من التنمية و القضاء على الفقر و رفع مستوى معيشة الأفراد و هذا بإدراك الدول الأوربية حاجة الدول المغاربية للمساعدات المالية باعتبار أن الجانب المالي هو المتحرك الرئيسي لكل هذه العمليات الإصلاحية التي تقوم بها الدول المغاربية .

المطلب الثالث: الأبعاد السياسة الاقتصادية الأوروبية

لقد هدفت سياسة دول الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية إلى تحقيق أبعاد سياستها الإستراتيجية (السياسية والاقتصادية) تجاه المنطقة، و ذلك من أجل إعادة تفعيل دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي فالعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تضمنتها وثيقة برشلونة، مكنت دول الاتحاد الأوروبي من طرح مفهومها للشراكة-المتوسطية، وذلك بما يتناسب مع المتطلبات السياسية والاقتصادية و الأمنية لأوروبا. فالطرح الأوروبي للشراكة المتوسطية استند إلى التعاون الاقتصادي كجوهر أو كمحور للعلاقات التي يمكن تعزيزها في منطقة المتوسط، في ضوء المصالح المشتركة، وحجم التبادلات التجارية والمعطيات الاقتصادية التي يمكن أن تطور العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية بين دول المنطقة وشعوبها [2] .

[1] صمارة محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 286
[2] على الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 229

الفرع الاول : البعد السياسي

يشكل البعد السياسي للمشروع امتدادا للبعد الاقتصادي، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. فالاهتمامات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية واسعة النطاق، وتتفاوت هذه القضايا السياسية من مسائل تتعلق بحقوق الإنسان و الديمقراطية و سيادة القانون، و تأكيد ضرورة التزام الدول بمبادئ و قواعد القانون الدولي، إلى قضايا أخرى ترتبط بالحل السلمي للنزاعات الدولية ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

و يتضح لنا مما سبق أن الطرف الأوروبي[1] حدد الإطار السياسي والأمني الذي يجب على الدول المتوسطية (المغاربية) الالتزام به و عدم الخروج عنه، بيد أن مختلف الرؤى والمصالح المتناقضة خاصة بين الدول العربية المغاربية المشاركة في الندوة وبين إسرائيل فرضت على الأوروبيين اتخاذ موقف وسط ضمانا لسير مسار الشراكة الأوروبية-المتوسطية. لهذا قامت الدول الأوربية بالتركيز على المستويين الاقتصادي والمالي الذين تراهما الدول المغاربية ضروريين لنجاح هذه الشراكة، والاقتصار على طرح مبادئ عامة في المستويين السياسي والأمني [2].

إن أهمية البعد السياسي للشراكة الأوروبية-المتوسطية تكمن في تحقيق الأمن و السلام العادل والشامل في المنطقة العربية، والحد من النزاعات و الحروب بين بلدانها فالصراع العربي-الإسرائيلي يشكل إحدى العقبات الرئيسية في وجه التعاون بين بلدان المنطقة وأوروبا، لذلك سعت السياسات الأوروبة من خلال مؤتمر برشلونة وبعده لزيادة دورها الساسي أكثر فأكثر.

الفرع الثاني : البعد الاقتصادي

تبرز أهمية البد الاقتصادي للسياسات الأوروبية في بلدان المنطقة العربية المتوسطية، من خلال مقارنة مستوى التبادل التجاري القائم بين الضفتين، حيث يتبين أن بلدان المنطقة العربية بصفة عامة و المغاربية بصفة خاصة تشكل سوقا واسعا و أساسيا لصادرات دول الاتحاد

[1] أحمد كاتب، **"خلفيات الشراكة الاوروبية – المتوسطية "**، رسالة ماستر غير مذشورة ، الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2001 ، ص 95 .

[2] احمد كاتب ، مرجع سبق ذكره ، ص 96

الأوروبي كما أن مشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطية كان يعتمد في بعده الاقتصادي على تفعيل سبل التعاون الاقتصادي بين بلدان المنطقة المغاربية (العربية) من جهة وبين دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى ، و ذلك بهدف نجاح إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الضفتين [1].

كان يهدف مشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطية إلى تحقيق الأبعاد الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي التي يمكن وصفها بإعادة ترتيب المصالح الأوربية و تطلعات سياستها الإقليمية و الدولية و تسيير كافة التوجهات الاقتصادية في منطقة المتوسط حيث تسعى دول الاتحاد من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق العديد من الأبعاد أهمها [2]:

1- يجاد أسواق لصادراتها من السلع و الخدمات عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة، مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق المنطقة العربية التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البينية.

2- الحد من الهجرة المتزايدة لأبناء دول جنوب وشرق المتوسط إلى دول الاتحاد.

3- تطوير عملية الاندماج الأوروبي من خلال الحد من الآثار السلبية التي تنعكس عليه نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لبلدان جنوب وشرق حوض البحر المتوسط .

4- لإبراز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية دولية قادرة على التأثير في حل الأزمات الإقليمية الطارئة .

5- دعم السياسات التجارية لدول الاتحاد الأوروبي في إطار عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى.

6- تحقيق المزيد من الاندماج و التكامل في المجالات السياسية و الاقتصادية والأمنية من أجل تطوير منطقة المتوسط، وتأهيلها لتصبح منطقة تعاون ولضمان السلام و الاستقرار على المدى البعيد.

[1] علي الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 235
[2] نفس المرجع ، ص 240

الفرع الثالث : الانعكاسات السياسية الاقتصادية الاوروبية

إذا كان البحث عن الدور السياسي والاقتصادي لأوروبا هو الهدف الرئيسي من الأهداف العلنية لدول الاتحاد الأوروبي من انعقاد مؤتمر برشلونة، وكذلك إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها من خلال تحقيق شراكة جديدة، و محاربة للاتجاهات الأصولية، و الحد من الهجرة غير الشرعية عبر تفعيل عملية النمو الاقتصادي لبلدان المنطقة العربية، فإن السياسة الاقتصادية الأوروبية في المنطقة تتضمن بعض الآثار السلبية التي لا يمكن الحد منها إلا بقيام البلدان العربية بوضع مشروع اقتصادي مشترك يتركز على تنظيم سياسات اقتصادية عربية موحدة تؤدي إلى الدخول في شراكة اقتصادية عربية جماعية مع دول الاتحاد الأوروبي و غيره من المؤسسات والتكتلات الاقتصادية الدولية، كمنظمة التجارة الدولية (WTO) وذلك للحد من الآثار السلبية الناتجة من المشاريع الاقتصادية التي ترسم للمنطقة العربية، و بالتالي إعطاء البلدان العربية هامشا أكبر في النظام الاقتصادي الدولي[1].

شكلت السياسة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، نقطة تحول جديدة في السياسات الأوروبية كونها أظهرت اتفاقا أوروبيا شاملا حول أهمية اعتماد سياسة اقتصادية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي مع بلدان حوض المتوسط[2].

فعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت الشراكة الأوروبية-المتوسطية (والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثالث) سواء على صعيد الفصل بين الجانب السياسي أو على صعيد استمرار الجوانب الأخرى، الاقتصادية و الأمنية و الثقافية و الإنسانية.

إلا أنها مكنت دول الاتحاد الأوروبي من استعادة دورها السياسي و الاقتصادي على الصعيد الإقليمي و الدولي، حيث استطاعت الدبلوماسية الأوروبية، و من وراء سياستها الاقتصادية الموحدة، مواجهة التحديات الإقليمية التي تعرضت لها المنطقة المتوسطية و استطاعت الحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عنها، عوامل التقارب و الترابط بين المجتمعات المتوسطية، بهدف تفعيل وتعميق أسس التفاهم بين الشعوب ضفتي المتوسط.

[1] علي الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 249
[2] المرجع نفسه ، ص 263

خلاصة الفصل :

الشراكة الأورو-مغاربية خلقت تحديات جديدة لاقتصاديات دول المغرب العربي و هي تلك المتعلقة بالقدرات التنافسة المؤسسة، فالمؤسسات المغاربية التي تدخل منطقة التجارة الحرة في إطار منافسة غير متوازنة في ظل استمرار اختلال الأوضاع بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي مما سيجعل المنافسة محسومة منذ البداية لصالح الاتحاد الأوروبي ، وهذا متطلب اعتماد سياسات تأهيلية لتمكن المؤسسات من الاستجابة لتحديات الحركة الاقتصادية .

كما وتعتبر هذه الشراكة ضرورة تفرضها المتغيرات الراهنة و المستقبلية و لكن لا يعني ذلك القبول بكل الشروط و معظم النتائج لأن من أهم مقومات أي تعاون قيامه على أسس تراعي مصلحة طرف على الآخر.

الفصل الثالث : واقع العلاقات الأوروبية- المغاربية

تمهيد :

لا شك أن عدم التكافؤ بين الدول المطلة على ضفتي البحر المتوسط بسبب الفوارق الإقتصادية الكبيرة سيبقى المؤثر الأساسي الذي يحكم مستقبل العلاقات التجارية والمالية بين الضفتين.

والتي كانت طيلة السنوات الماضية لصالح الدول الأوروبية وقد تتراجع هذه العلاقات في ظل بقاء الحال على ما هو عليه .وأمام القلق الشديد الاتحاد الأوروبي من منافسة وأخرى خارجة عن الإقليم كالولايات المتحدة الأمريكية والصين ليس أمام هذا الأخير إلا العمل على تقريب اقتصاديات دول جنوب المتوسط المرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الأوروبي على جميع المستويات (التبادلات التجارية ، حركة رؤوس الأموال) ليصل إلى المستوى الذي تتطلبه الشراكة الحقيقية بين الضفتين.

المبحث الأول : تقييم تجارب الدول المغاربية في اطار الشراكة

من خلال دراستنا للعلاقات الأوروبية - المغاربية في إطار الشراكة الأورو- متوسطية ، أمكن ذلك التعرف على القدرة التنافسة لدول المغرب العربي على المستوى العالمي ،من خلال دراسة خصائص إقتصاديات هذه الدول ، أدى من ذلك إلى الخروج بمجموعة من الملاحظات تعكس في جانبها الإيجابي أوجه القوة وفي جانبها السلبي نقاط الضعف التي تعاني منها هذه الدول ، ومن ثم تكون عائقا لتفعل إندماجها في الإقتصاد العالمي .

ولا شك أن البحث في مشروع الشراكة يستلزم منهجا سلميا بهدف تحديد أفضل السبل لهذه الشراكة يتطلب دراسة مقاربة براغماتية تقدم على تبيان المصالح والمنافع المتبادلة بين الطرفين.

فالشراكة حقا هي اتفاق تجاري واقتصادي لديه أهدافه المرجوة ،لكن من الصعب تقييم التجاري للمغاربية بعيدا عن إطار العلاقات السياسية والأمنية والإقتصادية الدولية المحيطة بها.

ولعل أفضل معيار لتقييم تجارب الدول المغاربية هو مدى تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها هذه الشراكة الإقتصادية .

المطلب الاول : التجربة الجزائرية

تعتبر الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، بعد تونس والمغرب .ومهما يكن فإن تقييم نتائج هذه التجربة تنطلق من المرتكزات الإقتصادية لهذه الشراكة التي تعتبر من شرات نجاحها أو فشلها إنطلاقا من وضعية التجارة الخارجية ،ثم وضعية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وأخيرا التطرق إلى أوجه القوة والضعف لدى الجزائر.

الفرع الأول: تقييم المؤشرات الإقتصادية الجزائرية

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات،بحيث تمثل 97 بالمئة من مجموع الصادرات الجزائرية للعالم الخارجي وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت إرتفاعا محسوسا في أسعار البترول ،ساهم بقدر كبير في رفع قيمة حجم المبادلات التجارية. أما فيما يخص الواردات فتعتمد الواردات الجزائرية على استيراد السلع التجهيزية بنسبة 39 بالمئة من مجموع الواردات وتحتوي على السيارات،المحركات ،آلات كهربائية، ومعدات مختلفة بينما تمثل السلع الوسيطية في مواد البناء ومعدات الأشغال العمومية. وتبقى المنتجات الغذائية محصورة في الحبوب الحليب والزيوت.[1]

بالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري الجزائري، يبقى الجهاز الإنتاجي الصناعي ضعيف جدا وغير متنوع ،وتعتمد الحكومة على سياسة لتطوير وعصرنة القطاع الصناعي.

[1] شريط عابد ، **"دراسة تحليلية لواقع و اخلف الشراكة الاقتصادية الاورو – متوسطية – حالة المغرب العربي – "**، اطروحة الدوكتوراة ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2004 ، ص 215

إن الخروج من وضعة الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير ،ويبقى من الأولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من وضع الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير، ويبقى من الأولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من هذه الوضعية تطبيق برامج لعصرنة المؤسسات الصناعية وتأهيلها ،وإحداث تسيير فعال وناجع يعتمد على تحسين نوعية المنتوج وتشجيع الشراكة الصناعية بكل أساليبها ،وتحسين مستوى منافسة المؤسسات ،وتطبيق برامج التأهيل للمؤسسات العمومية في إطاره المالي والتنظيمي والإداري وأخيرا تشيح وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

كما أن الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي يجب أن تعطي الأولوية في أهدافها إلى خلق الشروط التي تؤمن استعاب الأموال الأوروبية بمعدلات معقولة ،وبوتيرة لا تستهلك جزءا من فاعلية التدفقات، بالإضافة إلى شروط تأخذ بعين الإعتبار الهدف التنموي لها بالنسبة لتكاليف وآجال هذه التدفقات[1].

يقتضي دخول الجزائر في الشراكة مع الإتحاد الأوربي تكييف الإقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق ،وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المتعاملة معها .وعلى هذا الأساس أصدرت الجزائر جملة من التشريعات والعديد من التعديلات مست جوانب عدة من بينها إصدار أطر قانونية تتعلق بتشجيع الإستثمار ،وذلك بمنح إمتيازات وتسهيلات وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء [2].

غير أنه يجب القول أن نجاح إتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي والتقني المخصص من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج (MEDA) للجزائر ،وهذا قصد تكييف وإعادة تأهيل المؤسسات والإقتصاد، وتحمل تكاليف الإنتقال ،هذا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة.

[1] مرجع سبق ذكره ، ص 219
[2] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 439

الفرع الثاني : تحديد نقاط القوة والضعف لإقتصاد الجزائر

يتميز الإقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص تتجلى في نقاط قوته وضعفه وتعكس ترتيبه على المستوى العالمي .

ا – **نقاط القوة :** على الرغم من تراجع ترتيب الجزائر من مجموعة الدول التنافسية على من أهمها توفر بيئة إقتصادي كلي ممتازة تتميز بالإستقرار وتجعل من الجزائر في صدارة الترتيب على المستوى العالمي بعد الكويت مباشرة وهي ناتجة عن الزيادة في صادرات المحروقات التي شهدت ارتفاعا في أسعارها في الأسواق الدولية ، بالإضافة إلى ذلك تتميز الجزائر بارتفاع حجم السوق وبدرجة أقل وبنوعية حسنة لبيئة المؤسسات العامة خاصة إذا تعلق الأمر بالمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين.

فضلا عن ذلك يستفيد السكان من الخدمات الحسنة في مجال الرعاية الصحية والتعليم أضف إلى ذلك تتميز الجزائر بميزة تنافسية في ركن الإبتكار وبالتحديد في متغير توافر العلماء والمهندسين [1].

لكن رغم هذه المزايا فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها ،وإنما ترتكز على عوامل الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى.

ب – نقاط الضعف : توجد عوائق تحول دون تحسين تنافس الإقتصاد الجزائري تتمثل أساسا في ضعف أداء أسواق السلع وأسواق العمل والأسواق المالية [2] .

فبالنسبة لسوق السلع لا زالت الجزائر تتبنى سياسات إحصائية في انتشار الحواجز الجمركية.

[1] كلثوم كبابي ، **"التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة"** ، الجزائر ، المغرب و تونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 161
[2] المرجع نفسه ، ص 163

أما عن انتشار الملكية الأجنبية فهي تتميز بوضع القيود أمام التملك الأجنبي وهو أحد أهم العوائق التي تقف آمام جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويشتكي سوق العمل من ضعف الكفاءة في الآداء،وكذا ضعف الإنتاجية والأجور بالإضافة إلى مرونة تحديد الأجور ،وتعد هجرة الإطارات والأدمغة من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر ،ويكمن السبب في ذلك إلى عدم توفر المناخ الملائم لهذه الفئة للبحث عن دول توفر لها الظروف اللازمة وكل المغريات التي تشمل متطلبات الحياة وتعتبر الدول الأوروبية الوجهة الأساسية لها حيث تعمل هذه الأخيرة على جلب اليد العاملة المؤهلة لتستفيد من كفاءتها وتساهم في رفع إنتاجيتها المحلية وتدعم قدرتها على تطوير نشاط البحث والتطوير والإنتاج.

كما أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في متغيرات العامل التكنولوجي ما يفضي بأن قدرة الإقتصاد على استيعاب التكنولوجيا جد محدود.

الملاحظ أن القطاعات الرئيسية التي يفترض أن تحدد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة صعوبات أثرت سلبا على المناخ التنافسي والتجاري في الجزائر[1].

وبمشاركة الجزائر في مشروع الشراكة الأورو- متوسطية تحاول بذلك تعزيز سياستها الإصلاحية التي التزمت بها في مسعى التحرير والتعديل الهيكلي وبالتالي فإن الإندماج في الإطار الأورو- متوسطي يعتبر فرصة جديدة لتعميق إندماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي [2].

المطلب الثاني : التجربة التونسية

بعد انضمام تونس وبصفة رسمية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1990 ، وفي المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 ، وتنفيذها لبرامج الإصلاح الهيكلي الهادف إلى تطوير الإقتصاد التونسي من خلال تشجيع الإستثمار وتحرير التجارة ، أصبح الإقتصاد التونسي مؤهلا للدخول في اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ،حيث سعت إلى توسيع علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي ويعتبر تونس أول بلد عربي ومتوسطي يوقع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي .

[1] كلثوم كبابي ، مرجع سابق الذكر
[2] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 159

ويمكن تقييم التجربة التونسية في شراكتها الإقتصادية والتي دخلت حيز التنفيذ في مارس 1998، من خلال ما تحققه هذه التجربة من نتائج على مستوى التجارة الخارجية ومستوى تدفق رؤوس الأموال ،إضافة إلى تحديد نقاط قوة وضعف هذا البلاد.

الفرع الاول : المؤشرات الاقتصادية التونسية [1]

انتهجت تونس سياسة إقتصادية معتمدة على الصادرات ، وقد كان لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الحافز الأساسي لاعتماد هذه السياسة محققة بذلك نتائج لا بأس بها بفرض الوصول إلى الأهداف النهائية المحددة.

تعتبر أغلبية المبادلات التجارية لتونس مع بلدان الإتحاد الأوروبي ، بحيث تراوحت ما بين 70 بالمئة الى 80 بالمئة من الصادرات التونسية باتجاه الإتحاد الأوروبي ، وهذا يرجع لأسباب عديدة منها ، اتفاقية الشراكة، القرب الجغرافي ،زيادة على عائدات التصدير المرتبطة بالتعاون الأوروبي التونسي على مراحل مختلفة من الزمن.

أما عن أهم الصادرات التونسية فتمثلت في: الألبسة ،المواد البترولية، الأغذية زيت الزيتون ،ثم الصناعات النسيجية والصناعات الكهربائية، الصناعات الغذائية والخدمات.

أما فيما يخص قطاع الطاقة والمحروقات فقد سجل أرصدة سالبة، فهو يعتمد على صناعات ثقيلة وأموال ضخمة لتطويره واستغلاله، والمؤكد هو آن تونس انتهجت في سياستها التصنيفية نموذجا يعتمد على الصناعات الخفيفة ولا شك آنها ستقوم بعصرنة واستقلال هذا القطاع.

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر تونس أكثر البلدان المغاربية تهيئا لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حيث ألغت كل الإجراءات المعرقلة له واعتمدت إجراءات مشجعة في أغلبية القطاعات الإنتاجية الصناعية أو الخدماتية والسياحة فلقد سجل تدفق رؤوس من الأموال المباشرة تطورا هاما خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل قطع الغيار المكونات الكهربائية والإلكترونية، وهناك توجها متزايدا إلى القطاعات التقنية الجديدة للمعلوماتية والإتصال [2].

[1] شرفي عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 200
[2] شريط عابد ، مرجع سابق ، ص 204

لقد برهنت تونس حسن تحكمها على مستوى التوازنات الإقتصادية الكلية انطلاقا من تحقيق معدلات نمو كادت أن تكون ثابتة خلال عدة سنوات، مع معدل تضخم متحكم فيه وقد أثبتت قدرتها في امتصاص كل الصدمات الخارجية بفصل سياسة ملائمة تقوم بالتوفيق بين الإصلاحات وما يلزمها من تمويل خارجي ،دون اللجوء إلى الزيادة المنوطة في الإعتماد على الدول الخارجية، وهذا ما أكسبها سهولة الدخول للسوق المالية الدولية بمعدلات مقبولة.

الفرع الثاني : تحديد نقاط القوة و الضعف للاقتصاد التونسي

باختيارها أن تكون أول حلقة في البناء الأورو-متوسطي ،تجد تونس نفسها أمام تحديات كبيرة حيث يجب تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الإنتاجية التونسية التي هي مهددة بالزوال من طرف المنافسة الأجنبية بل حتى في سوقها التقليدي المحلي ، مما يتطلب منها تنمية قدراتها التكنولوجية [1] من خلال البحث في نقاط القوة والضعف لديه [2].

ا – نقاط القوة :

تمكنت تونس من تحقيق مركز متقدم من خلال الإيجابية في العديد من المجالات ذات الأهمية الإقتصادية الكبيرة ،فقد تميزت بكفاءة واستقرار المؤسسات العامة.

وبمستويات منخفضة من الفساد وحماية جيدة لحقوق الملكية الفكرية وسلطة قضائية مستقلة. بالإضافة إلى ذلك تستند النتائج الجيدة التي حققتها تونس لإلى قوتها في مجال التعليم بمختلف مستوياته ، فضلا عن جودة النظام التعليمي كما أنها تحقق نتائج إيجابية في المؤشرات الصحية .

أما على صعيد الأسواق، تضم أسواق السلع في تونس لعدد قليل نسبيا من التشوهات فهي تتميز بكفاءة البيئة اللازمة لأداء الأعمال أما على صعيد تطور السوق المالية تتميز تونس بسهولة الحصول على القروض .

من خلال عرض نقاط قوة الإقتصاد التونسي يتبين أنه في إتجاه إلى رفع قدرته التنافسية خصوصا بالتحسن في ركن الإبتكار وفعالية الأسواق.

[1] عمار محمد سليم ، **"التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في اطار مشروع الشراكة الاورو-متوسطية "**، مرجع سبق ذكره ، ص 262
[2] كلثوم كبابي ،مرجع سبق ذكره ، ص 167

ب – نقاط الضعف :

على الرغم من المركز المتقدم لتونس والذي يعكس قدرة تنافسية معتبرة ،إلا أنه لا يخلو من العوائق التي تقف أمام تحسين هذا المركز و الإرتقاء إلى مراتب أحسن.

ومن أهم هذه العراقيل هو أن البيئة الإقتصادية الكلية تتميز بعدم الإستقرار إذ لا يزال الإقتصاد يعاني من عجز كبير في الميزانية ،وارتفاع المديونية.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الصحية تعاني تونس من ارتفاع نسبة وفيات الأطفال.

ولا يتوقف الأمر عند هذه النقاط بل يتعدى إلى ضعف كفاءة السوق المالية، مما يحرم البلد من الإستفادة بالشكل الأمثل من المزايا التي تنطوي عليها الإقتصاديت الأعلى تنافسية.

أما عن العامل التكنولوجي فيحدد حسب تأخره إلى ضعف كفاءة السوق المالية، مما يحرم البلد من الإستفادة بالشكل الأمثل من المزايا التي تنطوي عليها الإقتصاديات الأعلى تنافسية.

أما عن العامل االتكنولوجي فيحدد سبب تأخره إلى ضعف استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة التي تلعب دورا جوهريا في تحسين الإنتاجية [1] .

الفرع الثالث : اثار الشراكة التونسية – الاوروبية

- تتلخص اهم الاثار الناتجة عن هذه الشراكة فيما يلي [2]:

- إن إتفاق الشراكة الذي وقعته تونمر مع الإتحاد الأوروبي هو إتفاق شراكة شامن وليس إتفاقا تجاريا فقط ،كونه لا يقتصر على الجانب التجاري فقط ، بل اشتمل إقامة منطقة حرة للتبادل بالإضافة إلى التعاون المالي ،الفني والتكنولوجي ودعم الحوار السياسي والإجتماعي والثقافي، وبالتالي سيكون لهذا الإتفاق أبعاد مختلفة على الإقتصاد التونسي .

[1] كلثوم كبابي ، مرجع نفسه ، ص 169
[2] سمير صارم ، مرجع سبق ذكره ، (ص 318 – ص 320)

- باعتبار أن هذا الإتفاق هو اتفاق شراكة فينبغي أن يجني فوائده الطرفان، لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تونس بلد نام ككل الدول المتوسطية الأخرى وتربطه علاقات إقتصادية وثقافية وتاريخية مع دول الإتحاد الأوروبي ، فيفترض أن تستفيد من بعض الإمتيازات التي تؤهلها لدخول المنافسة مع الإقتصاديات الأوروبية التي حققت تقدما معتبرا في المجال الصناعي والتكنولوجي.

- إن التفكيك الجمركي والرزنامة التي تم الإتفاق عليها بشأنها لاقت معارضة من طرف الصناعيين التونسيين ،كونهم كانوا يستفيدون ولعدة سنوات من السياسة الجبائية المفروضة وبالتالي سوف يواجهون بموجب هذا الإتفاق منافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية.

- في جانب التعاون المالي والفني لم يحدد الإتفاق المبالغ المالية التي سوف يقدمها الإتحاد الأوروبي لتونس سواء في صورة منح أو معونات أو قروض، وفق بروتوكولات مالية، لكن إكتفى الإتفاق بالإشارة إلى أن الإتحاد سوف يقدم مساعدة لتونس في مجال الإصلاح الإقتصادي وتطوير البنية الأساسية، وتحمل تبعات تحرير التجارة مع الإتحاد وتشجيع الإستثمار.

إنطلاقا مما سبق ينبغي الإشارة إلى أن نجاح هذا الإتفاق سيكون مرهونا بالقدرة التنافسية للاقتصاد التونسي ومن أجل رفع التحدي لا بد من :[1]

- إعادة تأهيل المؤسسات وعصرنة محيط المؤسسة.

- تحسين شروط المنافسة في المؤسسات وإعادة هيكلة النسيج الإنتاجي الوطني بشكل يسمح لها أن تكون فعالة ويسمح لها بمواصلة نشاطها بعد إعادة التأهيل .

- تنويع الإنتاج المحلي واقتحام ميادين تتطلب تركيبات تكنولوجية عالية ، وهذا ما يستدعي مجهودات معتبرة بخصوص البحث والتطوير .

[1] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 268

المطلب الثالث : التجربة المغربية

المملكة المغربية هي ثاني بلدان المغرب العربي المركزية التي وقعت على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بعد تونس ،لتدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في مارس 2000 تمهيدا لإنشاء منطقة للتجارة الحرة ،وتدعيم تطوير الإقتصاد المغربي واندماجه في الإقتصاد العالمي .وعملا بهذا الإتجاه ،تمكن المغرب من توفير مجموعة من العوامل لاستخدام رؤوس الأموال الأجنبية فالمجهودات التي بذلها المغرب من أجل تنمية الإقتصاد الوطني واللجوء المتزايد إلى التمويل الخارجي يستلزمان توطيد الإستقرار الإجتماعي والسياسي وعصرنة النظام المالي والتشريع التجاري ، بالإضافة إلى التسيير المحكم والمنتج للقطاع العام والمؤسسات الخاصة[1].

الفرع الاول : تقييم المؤشرات الاقتصادية المغربية

تشمل صادرات المغرب ثلاثة مجموعات سلعية تمثل حوالي 80 بالمئة من المبيعات الكلية للخارج وهي : المجموعة الأولى المتمثلة في السلع الإستهلاكية تتميز بوجود منتجات لصناعة النسيج والملابس لها مكانة عالية من حيث المنافسة في السوق الأوروبية.

أما المجموعة الثانية المتمثلة في المنتجات نصف المصنعة من خلال صناعة المكونات الإلكترونية ،وحامض الفوسفوريك، والتي تستحوذ على مكانة لا باس بها في السوق الأوروبية .

أما المجموعة الثالثة الممثلة في المواد الغذائية التي تقوم المغرب بتصديرها إلى السوق الأوروبية فهي تشمل : منتجات البحر،السمك، الفواكه، عصير الفواكه الخضروات، والمصبرات وهي ذات جودة عالية ومكانة تنافسية يعتمد عليها المغرب في تحسين نسب العجز المسجلة على ميزانه التجاري [2].

وتتمثل واردات المغرب من هذه الموارد في زيت البترول الخام ، وبترول البيوت والغاز زيادة على استيرادها بكميات كبيرة لمنتجات الطاقة أما فيما يخص المنتجات نصف المصنعة فاستيرادها نتيجة للديناميكية التي يشهدها القطاع الإنتاجي المغربي ،وتتمثل واردات المغرب أساسا في الحديد، النحاس ،خيوط الكهرباء، الأسمدة الطبيعية والكيماوية، والخيوط النسيجية.

[1] شريط عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 7

[2] المرجع نفسه ، ص 208

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فقد قامت المغرب بتحضير مجموعة عوامل لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، وإحداث نظام بنكي متطور، وبورصة للقيم، ونظام جبائي تشجيعي لتحفيز المستثمرين الأجانب، وتعزيز الضمانات الممنوحة لهم، زيادة مع إجراءات مالية وإدارية.

و المشكلات التي معاني منها الإقتصاد المغربي أيضا إرتفاع العجز في الميزان التجاري نتيجة للزيادة في تكلفة واردات النفط الخام، وانخفاض صادرات الفوسفات وارتفاع فاتورة إيرادات الحبوب[1].

الفرع الثاني : نقاط القوة و الضعف لاقتصاد المغرب

يعد المغرب ثاني اقتصاد من حيث قدرته التنافسية في شمال إفريقيا ،ولديه أيضا نقاط القوة التي تعزز من تنافسيته وفي الوقت نفسه يواجه صعوبات وعراقيل تعيق النهوض بقدرته التنافسية ،ويمكن تلخيصها فيما يلي [2]:

ا – نقاط القوة :

شهد المغرب مؤشرات ومتغيرات للتنافسية فبالنسبة لركن المؤسسات سجل الإقتصاد المغربي تحسنا في أداء المؤسسات العامة خاصة في القضايا المتعلقة بالفساد والرشوة ،بالإضافة إلى التحسنز في الكفاءة الحكومية والمحسوبية في قرارات المسؤولين .

بالإضافة إلى ذلك يعرف المغرب مزايا في ركن الصحة والتعليم، وكذلك الشأن بالنسبة للاسواق فمن حيث كفاءة سوق السلع يتميز المغرب بتوفر مناخ ملائم لإقامة الأعمال أما عن سوق العمل فهو يتميز بمرونة نسبية لتحديد الأجور .

وعلى الرغم من أن معدلات إنتشارالتقنيات الأكثر تطورا لا تزال عند مستويات متدنية ، إلا أن الشركات تسعى بشكل جيد الإستيعاب التقنيات من الخارج وتقل التكنولوجيا الذي يندرج ضمن ركن الإستعداد التكنولوجي.

[1] شريط عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 213

[2] كلثوم كبابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 164

ب - نقاط الضعف :

من جملة الأمور التي تفسر تدني موقع الإقتصاد المغربي على المستوى العالمي هو وجود عدد من العقبات التي تحول دون تحسين قدرته التنافسية .

على الرغم من أن المؤسسات العامة عرفت التحسن، فالمؤسسات الخاصة تحظى بعلامات سيئة وبترتيب متدني في مجالات تشمل كفاءة مجالس إدارة الشركات أضف إلى ذلك يعاني المغرب من ضعف حماية الملكية الفكرية، ومن جانب آخر يعاني الإقتصاد من هشاشة بناه التحتية.

أما بخصوص الإستعداد التكنولوجي يعاني المغرب من التخلف في مؤشر الحواسيب الشخصية وكذلك في القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات وبالتالي فذلك يؤثر في القدرة على الإبتكار.

الفرع الثالث : تحديات اقتصاد المغرب في اطار الشراكة

فيما يخص تحديات المغرب في إطار الشراكة نذكر مايلي [1]:

1 – تحسين مستوى تنافسية الجهاز الانتاجي :

يتمثل أول تحدي للمغرب هو رفع التحدي الإقتصادي على مستوى الأسواق الدولية وفي السوق المحلية ،وبالتالي يعتبر هدف تحسين مردودية ومستوى المؤسسات الإنتاجية المغربية ذات أهمية كبرى.

2 – تكييف الانظمة الجبائية و التوازنات المالية الكلية :

التحدي الثاني يكمن في إقامة التوازنات المالية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي للمغرب من أجل الوصول إلى الإلغاء التدريجي للحواجز التعريفية المرتفعة، حيث أن التخفيض في الإيرادات الجمركية للمغرب التي تمثل ربع إيرادات الميزانية المغربية من شأنها أن تؤدي إلى تقليص هام في ميزانية الدولة التي تعاني من صعوبات عدة .

[1] صمار محمد سليم ،مرجع سبق ذكره ،ص 269

3 – جلب الاستثمارات الاجنبية :

إن التموين لمشروع التبادل الأوروبي يتمثل في جذب الإستثمارات الأجنبية خاصة الأوروبية ،وبالتالي يتطلب من الحكومة المغربية إنشاء شروط مشجعة للاستثمار، من خلال التبسيط الجذري للاجراءات الجمركية ،وتعزيز فعالية النظام البنكي، وتعزيز الهياكل القاعدية ، ودعم النظام التربوي والتكوين المهني.

يتمثل التحدي الرابع في تقارب التشريع المغربي (خاصة في الميدان الإقتصادي) مع التشريعات الدولية والأوروبية.

المبحث الثاني : مستقبل العلاقات الاوروبية – المغاربية

تمثل المشكلات التي تواجه الإقتصاد المغاربي المهام أو العناصر المطلوب التصدي لها عند دراسة مستقبل إقتصاديات الدول المغاربية ،وأن أولويات المشكلات التي تواجه البلدان المغاربية تختلف عن أولويات المشكلات التي تواجه بلدان الإتحاد الأوروبي ،ففي الوقت الذي تعد مشكلات التلوث البيئي وحقوق الإنسان والإنتاج النووي ونزع السلاح في قائمة أولويات الدول الأوروبية ، تكون أولويات الدول المغاربية تخص التنمية بمفهومها الواسع في كل مجالاتها الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والتوظيفية والتعليمية والتكنولوجية والزراعية والغذائية والسكانية، زيادة على أولويات تخص الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فالمطلوب مغاربيا ليس نظاما إقتصاديا جديدا يرهن أسواقها لسوق أوروبية عظيمة بل الأفضل أن يكون نظام مالي تكنولوجي يؤدي إلى النهوض بالإقتصاد المغاربي نهوضا حقيقيا في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة ويسمح بتدفق كثيف للتكنولوجيا وتطوير بنيويا ونوعيا لمؤسسات التعليم وتأهيل العمالة وسيولة دائمة للتنمية.

ويبقى السؤال مطروحا كيف يمكن للدول المغاربية بناء كيان سياسي إجتماعي وديمقراطي حديث، واقتصادا ديناميكيا قادرا على المنافسة الدولية في إطار العولمة المتزايدة؟ [1]

[1] شريط عابد ،مرجع سبق ذكره،ص 223

فلكي تشق الشراكة الأورو- مغاربية طريقها بنجاح فإنها بحاجة إلى أن تكمل الدول المغاربية إصلاحاتها الإقتصادية ،خاصة في مجال الإصلاح الضريبي استمرار التوسع في أساس الضريبة على القيمة المضافة، وإعادة تحديد الضريبة على الدخل.

واستغلال الإحتياطات الضريبية في القطاعات الزراعة ، وفي العقارات في كل بلدان المغرب العربي والموازنة، فالموارد الجمركية التي تمول ميزانيات الدول المغاربة تختلف من بلد لآخر.

المطلب الاول : شروط نجاح الشراكة الاورو- مغاربية

الفرع الاول : استقرار الاقتصاد الكلي [1]

في إطار الإقتصاد الكلي، فإن بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط مجبرة على الحفاظ على التوازنات الكبرى التي تعتبر كنتيجة قاسية لجهود التعديل الصارمة الأمر الذي يستلزم تلبية عدد من الشروط المترابطة فيما بينها والتي من بينها، إتباع سياسة تعديل الإقتصاد الكلي تكون غير إنكماشية من طرف السلطات العمومية وتحويل الإقتصاد إلى وضعية أكثر منافسة والرفع وبدرجة كبيرة من الإستثمارات الخارجية المباشرة، وتدعيم النمو الذي يعتبر الرهان الكبير بالنسبة للتحرير الإقتصادي في منطقة حوض المتوسط.

وسيقضي التحرير وضع سياسة مصاحبة خاصة بالميزانية والنقد والعرض وفي إطار سياسة قصيرة المدى يكون هدف ميزانية الدولة الحصول أو الحفاظ على التوازنات الكبرى للنشاط الإقتصادي وللحصول على هذا الهدف هناك عدة تقنيات مستعملة لكن فاعليتها ليست دائما كبيرة.

فقد تؤثر الوضعية الإقتصادية بدرجة كبيرة على ميزانية الدولة التي تسعى للتصرف بدورها للرجوع إلى التوازنات الكلية لكن يبقى المشكل الأساسي للدولة في إختيار القطاع الذي تبذل فيه جهدها إلى التوازنات الكلية ويبقى المشكل الأساسي للدولة في إختيار القطاع الذي تبذل فيه جهدها.

إذ من الصعب الحصول على توازن في كافة مجالات النشاط الإقتصادي ،غير أن توازن الميزانية يفرض الأولويات حسب الحالات التالية :

[1] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 71

الاجراءات العامة : تعتبر الميزانية الأداة الأساسية للاجراءات التي تقود إلى الحصول على التوازنات الكبرى للاقتصاد، وهذا حسب الوضعية الإقتصادية وأولويات السياسة الحكومية حيث تأخذ ميزانية الدولة ثلاثة مظاهر مختلفة [1].

1 - ميزانية مسرعة (ميزانية الإنعاش) : عن طريق الرفع من النفقات وتخفيض الإجراءات الجبائية وتتميز على أنها ميزانية عاجزة .

2 - ميزانية الكبح (ميزانية صارمة) : تمتاز بتباطؤ النفقات والرفع من الإجراءات الجبائية وهي ميزانية متوازنة .

3 - ميزانية محايدة : يكون فيها إرتفاع النفقات مناسب لارتفاع نسبة النمو وضغط جبائي مماثل زيادة على عدم الرفع من عجز الميزانية ويبقى المشكل الأساسي بالنسبة لعجز الميزانية في مدى تحديد مبلغ العجز الذي يختلف كليا حسب الحالة الإقتصادية:

- <u>سعرصرف حقيقي :</u>

يبدو أن البلدان المتوسطية الشريكة مع بلدان الإتحاد الأوروبي اتبعت الاقتصاد الكلي تهدف به إلى التقلب في سعر الصرف الحقيقي ومع ذلك فإن أداؤها فيما يتعلق بهذا المؤشر أضعف من أداء أعضاء الإتحاد الأوروبي .

- <u>معدل تضخم مقبول :</u>

يعتبر معدل التضخم مؤشرا هاما على الحالة المالية لبلد ما ،فهو يعبر عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للاسعار الذي يعرف على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستهلكة في بلد ما. حيث حققت البلدان المتوسطية معدلات مقبولة للتضخم لكنها تبقى أعلى من المتوسط بالنسبة لبلدان الإتحاد الأوروبي[2].

[1] مرجع سبق ذكره ، ص 2

[2] مرجع نفسه ، ص 94

- <u>الميزان التجاري :</u>

وهو متعلق بتدفقات السلع والخدمات وهو عبارة عن صافي الصادرات السلعية والخدماتية أي الصادرات ناقص الواردات والفرق بينهما يكون الرصيد الجاري ويكون موجبا إذا كان حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات ويكون سالبا إذا حدث العكس. أما إذا كان الحجمان متساويين فيكون الميزان التجاري في حالة توازن .وعن طريقه يمكن تقييم أثر الضغوطات الخارجية على الإقتصاد الوطني،بحيث يعتبر مؤشرا من مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي لأنه يتأثر بقيود التجارة.

- <u>تدفق الاستثمارات الخارجية :</u>

تمثل الاستثمارات الجارجية المباشرة شرط اساسي من شروط النجاح ، التي تؤدي إلى تعويض إنعدام التوازن في المدى القصير ولميزان المدفوعات وإنعاش العرض خاصة في القطاع المصدر كما تسمح بالتحويلات التكنولوجية الضرورية.[1]

الفرع الثاني : الانضباط المالي

تحتاج دول الحوض المتوسط إلى اتباع سياسات مالية أكثر إنضباطا وهذا من خلال إنجاز تعديل مالي ضروري للنجاح في الإنفتاح على السوق الأوروبية .ويجب على هذه الدول إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى التقليل من إختلال سعر الصرف وتعزز نظمها الجبائية من خلال تقليلها من الإعتماد على الضرائب التجارية بالإضافة إلى خفض نسبة الدين الخارجي باعتباره عبء كبير على الميزانية .

1- تقليل الإعتماد على الضرائب التجارية : أي تتطلب تغيير هيكل السياسة الضريبية باتجاه الضرائب ذات القاعدة المحلية إلى جانب تقليل الإنفاق بغية تحديد الصدمات المالية الناجمة عن الدخول في الشراكة . وعلى هذا الأساس ، كلما زاد إعتماد الدول المتوسطية الشريكة على الضرائب التجارية ،إزداد الجهد المطلوب لتعويض الخسارة في الإيرادات الضريبية.
وسيؤثر التخفيض في الضرائب التجارية على التوازنات المالية في هذه البلدان. ولا يمكن لأي دولة من الدول المتوسطية تعويض الخسارة في الإيرادات الناجمة عن إلغاء الحواجز الجمركية بتخفيض مهم وكبير في الإنفاق بالنظر إلى أهمية الإحتياجات في

[1] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 77

البنيات التحتية والنفقات الإضافية لتمويل إعادة تخصيص عوامل الإنتاج، فمن الضروري أن تعتمد هذه الدول بدرجة كبيرة في تعويض هذه الخسارة على الإيرادات بتسريع وتيرة الإصلاح الجبائي وشروط نجاح الإنفتاح.

وهناك أربعة محاور يمكنها تقليل الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية هي:

2- الاستعمال الكثيف لإيرادات الخوصصة للتخفيف من المديونية وإصلاح هوامش تسيير الميزانية.

3- التحكم الجيد في سياسة سعر الصرف بين التكفل بالمديونية وتغيير تنافسية المصدرين المأمولة.

4- وجوب الالتزام بإعادة التوازن بين النفقات الجارية ونفقات الاستثمار خاصة لتحديث الإدارة وطرق التحصيل.

5- الحاجة إلى إصلاح جبائي يجب أن تؤدي إلى توسيع الوعاء الجبائي إلى تحديد نسب الضرائب وخاصة تبسيط الإجراءات.

6- تقليل أعباء الدين الخارجي : وذلك لما يترتب على الدين الخارجي من آثار جسيمة على الإستثمار وما يتطلب من سياسات الإصلاح الإقتصادي الشامل [1] ،حيث تعاني معظم دول جنوب البحر المتوسط من ثقل ديونها المتراكمة ،والتي تؤثر بصورة سلبية على وتيرة التنمية وفقدان التوازن بين الصادرات والواردات.

كما أن عبء الديون له آثار سلبية بحيث يؤدي إلى الحد من الإمكانيات المادية للبلد ،إنخفاض معدل الإستثمار والإنتاج ، إرتفاع نسبة التضخم والبطالة وتدني مستوى الإستهلاك ومستوى الدخل الفردي.

[1] سمير صارم ، مرجع سبق ذكره ، ص 226

أما خدمة الديون فتختلف من دولة إلى أخرى بحيث تؤثر سلبا على الإحتياجات المتزايدة لتراكم رأس المال التي تحرك إقتصاديات هذه الدول وانفتاحها على المنافسة وقد يؤدي وجود دين خارجي ضخم عند بدء التحرير إلى تعقيد التصحيح الإقتصادي الكلي كما قد يقلل من إحتمالات جذب المستثمرين لأن خدمة الدين تمثل عبء كبيرا على ميزانية الدولة والميزان التجاري [1].

الفرع الثالث : اطار عمل تنظيمي ملائم

1 - لإطار التنظيمي الليبرالي : لأن الرقابة على أسواق السلع والخدمات تستعين بكفاءة إعادة تخصيص الموارد وتقوض الآثار الجانبية للاصلاح التجاري.

ويعتبر النظام السياسي القائم في البلاد والجهاز الإداري المسير معايير أساسية لقدرته على الإصلاح لأنه من الضروري وضع اطار تنظيمي ليبرالي ملائم من شأنه إعادة الهيكلة الصناعية التي يحفزها إصلاح التجارة وخوصصة المشروعات العامة للزيادة في الكفاءة الإقتصادية وتوسيع مجال القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية.

2 - درجة عالية من الإنفتاح : أي اتباع إصلاحات واسعة للتجارة قبل الانضمام إلى الشراكة وإعادة تخصيص الموارد من خلال تقليل التعريفات الجمركية وإزالة القيود الكمية والقيود غير التعريفية على حد سواء [2].

حيث يفرض التحول اللاقتصادي نحو اقتصاد السوق تحولات جذرية وانفتاحا إقتصاديا عاليا يتميز [3] بـ :

ا- التغييرالعميق لدور الدولة في الحياة الإقتصادية من دولة مسيرة للشؤون الإقتصادية إلى دولة ضامنة وكفيلة للتوازنات الإقتصادية الكبرى والإستقرار الإجتماعي.

ب - الإنفتاح على العالم الخارجي بتحرير التجارة الخارجية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمامها وهذا لزيادة الكفاءة عن طريق المنافسة الداخلية والخارجية وتشجيع الخوصصة ، بالإضافة إلى التأثير التكنولوجي الذي يحتم مشاركة رأس المال الأجنبية.

[1] سمير صارم ، مرجع سبق ذكره ، ص 226
[2] مرجع نفسه ، الصفحة نفسها
[3] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 81

3 - توسيع شبكة الضمان الإجتماعي . فدخول الأقطار العربية بالشراكة سينجم عنه خسائر مؤقتة في حجم العمالة لديها إضافة إلى إنخفاض الدخول الحقيقية لبعض شرائح المجتمع ، لذلك لا بد من تعزيز شبكة الضمان الإجتماعي التي تستهدف أولا معاونة الشريحة الأكثر عرضة للخسائر وتقديم الدعم لإعادة تدريب العمال الذين سيتم تسريحهم [1].

تلك هي السياسات اللازمة لنجاح الشراكة المتوسطية من أجل تحقيق حد أدنى من تكافؤ الشركاء.

المطلب الثاني : معوقات تنفيذ الشراكة الاورو – مغاربية

إن أهم العقبات التي تحول دون قيام الشراكة الأورو- مغاربية هي الإختلافات والفروقات الإقتصادية وارتباط الدول المغاربية أكثر بالدول الأوروبية من حيث تدفق حجم الإستثمارات الأجنبية ، وكذا حجم المديونية التي أثقلت كاهل هذه الدول، وعدم تمكنها من تحقيق مستويات نمو مقبولة، إضافة إلى التكنولوجيا والإبتكارات والمنتوجات التي تأتي من الدول الأوروبية.

الفرع الاول : العراقيل المرتبطة بتباين مستويات التنمية بين الدول الاوروبية و الدول المغاربية

يعتبر مبدأ المعاملة بالمثل وتحرير المبادلات هو المبدأ الذي تقوم عليه السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، غير أن الإشكال القائم هو أن الشراكة تقام بين دول متقدمة وأخرى نامية أو متخلفة، تتميز بتباين واختلاف كبيرين في مستويات النمو والتنمية، والتي تزداد مع مرور الوقت، حيث تشير الأرقام أن الناتج المحلي الإجمالي [2] للفرد للدول المغاربية لتنتقل من 1410 دولار إلى 1750 دولار خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 - 2010، أي بزيادة قدرها 24 بالمئة خلال 20 سنة، بينما عرف هذا المؤشر إرتفاعا بنسبة 50 بالمئة في أوروبا خلال نفس الفترة.

وعليه ولاستدراك نصف هذا الفارق الذي يفصل بين الدول الذي يفصل بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي ينبغي على هذه الأخيرة أن تحقق معدلات نمو سنوية 5 بالمئة للدخل الفردي ولمدة 50 سنة، مقابل معدل نمو لا يتجاوز1 بالمئة في أوروبا.

[1] سمير صارم ، مرجع سابق ، ص 227
[2] عمورة جمال ، مرجع سابق ، ص 234

بالإضافة إلى أن الدول المغاربية المتوسطية تعاني من عدم تماسك في الإقتصاديات حيث يعتمد على قاعدة جبائية غير كافية لتغطية النفقات الجارية المرافقة لعملية الإنفتاح وكذا عدم التماسك الهيكلي للحساب التجاري المرتبط بغياب التنويع وتطوير الصادرات والقدرة على المنافسة ،ناهيك عن الحجم الكبير للمؤسسات العمومية التي تنشط في قطاعات غير متنافسة، وكذا عدم تحرير النظام الإقتصادي[1] .

ويمكن القول أنه بالرغم من تحكم هذه الدول في الطلب بفضل برامج التعديل الهيكلي التي باشرتها ،إلا أنها لم تتمكن بعد من تحريك وتحفيز العرض.

وعلى هذا الأساس فإن الفروقات والإختلافات الكبيرة في مستويات النمو ما بين الدول الأوروبية والدول المغاربية تجاه السوق الأوروبية تشكل عراقيل صعبة للوصول إلى شراكة متكافئة وناجحة ناهيك عن حجم المديونية الذي أثقل كاهل الدول المتوسطية.

الفرع الثاني : العراقيل المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي و الفلاحي في الدول المغاربية

وضعت الدول المغاربية مجموعة من الأهداف سعت لتحقيقها من خلال القطاع الفلاحي تتمثل في الإكتفاء الذاتي الغذائي ، تحسين معدلات تغطية الواردات الفلاحية بالصادرات وزيادة وتنويع الصادرات ، غير أن نتائج السياسة الفلاحية التي طبعت في الدول المغاربية كانت بعيدة عن الأهداف المرجوة ، وذلك بسبب الصعوبات التي اعترضت نشاطها المتمثلة في :[2]

1 - لقيود الطبيعية : تعاني الفلاحة المتوسطية (خاصة المغاربية) من عدة مشاكل من بينها، المناخ، الجفاف المتواصل، التضاريس الجبلية.

2 - لمكانة المخصصة للقطاع الفلاحي في السياسة التنموية والتخصيص الموازي لهذا القطاع.

[1] مرجع نفسه ، ص 238

[2] مرجع نفسه ، ص 239

تعاني الدول العربية المتوسطية من التبعية في مجال التمويل بالموارد الغذائية والإستهلاكية وكذا الأدوية وذلك باللجوء للسوق العالمية بصفة واسعة لتلبية الإحتياجات الإستهلاكية وبالتالي عدم الإهتمام بهذا القطاع ،حيث أن الحصص المخصصة في ميزانية هذه الدول تميل إلى تطوير القطاع الصناعي ودعمه على حساب تطوير القطاع الفلاحي[1].

3 - القيود الخارجية :

فتراجع أسعار المنتوجات الفلاحية في الأسواق العالمية والرسوم المرتفعة عليها جعلت من تصور سياسة تنموية على المدى البعيد آمرا مستحيلا ،أما بخصوص الجانب الصناعي فقد أثبتت مختلف نماذج التنمية التي عملت على إقامة قاعدة صناعية قادرة على تلبية الطلب الداخلي واحتياجات التصدير أن القطاع الصناعي المغاربي يعاني جملة من العراقيل وقفت أمام تطوره أهمها [2]:

ا – التبعية للخارج : فعلى غرار القطاع الفلاحي ، فإن القطاع الصناعي هو الآخر مرتبط بمجموعة من المتغيرات الخارجة تتمثل على وجه الخصوص في ارتباط هذا القطاع بالتموين بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار وكذا العتاد والتجهيزات وغيرها .

ب – مشاكل التمويل : من الصعب أن تنجح دولة ما فى وضع نسيج صناعي فى غياب الموارد الأولي ، ومن الخطورة الإعتماد فقط على القروض الخارجية لتمويل المشاريع ذات الحجم الكبير خاصة في ظل ندرة رؤوس الأموال، لا سيما وأن الدول العربية المتوسطة مثقلة بالديون ، فإنها تشكل عائقا كبيرا أمام تطوير صناعتها وبالتالي أمام دخولها في الشراكة [3] .

ج – عدم التحكم في التكنولوجيا :

يعتبر التحكم في العامل التكنولوجي من الشروط الأساسية للدخول في المنافسة بالتالي فإن ضعف التحكم في هذا العامل ،الذي تعاني منه الإقتصاديات العربية المتوسطية، يجعل من الصعب وضع تصور تنموي لقطاع صناعي قوي وتنافسي في هذه الدول، ويمكن تفسير فشل دول العالم العربي في هذا المجال، باعتباره مرتبطا بالتكنولوجيا المستوردة التي لا تتوافق مع التكنولوجيا

[1] مرجع سابق ذكره ، ص 239

[2] مرجع نفسه ، ص 240

[3] مرجع نفسه ، ص 240

المستعملة في الدول المتقدمة نتيجة عدم تناسق عوامل الإنتاج ونقص المهارات، بالإضافة إلى أنها مكلفة جدا ، وكذا إلى غياب مساهمة الدول العربية في العلوم والتكنولوجيا على المستوى العالمي.

الفرع الثاني : العلاقات المغاربية الامريكية

نظرا أهمية العلاقات التقليدية ما بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية وتجديد العلاقات المغاربية والإتحاد الأوروبي كان لزام على أمريكا تكثيف علاقاتها مع الدول المغاربية وتمحورت هذه العلاقات في الجانب الإقتصادي، والجانب السياسي والعسكري.

ا - الجانب الإقتصادي :

يعتبر التقارب الأمريكي تجاه الدول المغاربية يتمثل في مشروع نائب كاتب الدولة الأمريكي "ستيوارت ايزيتستات " في جوان 1998، هذا المشروع ذو البعد المتعدد الأطراف كان موجه في البداية إلى الدول المركزية الثلاثة للمغرب العربي " الجزائر وتونس والمغرب" [1].

وبخلاف مشروع برشلونة الذي يفضل من خلال الإتحاد الأوروبي التعامل مع دول جنوب وشرق حوض المتوسط على أساس ثنائي الرأي بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول المغاربية على حدى ، نجد أن مشروع ايزنستات يفضل التعامل مع الدول المغاربية بصفة جماعية، حيث تشجع الولايات المتحدة الأمريكية تنشيط إتحاد المغرب العربي قصد تسهيك العلاقات.

ويتمثل المشروع الأمريكي من الناحية التقنية في المحاور الأربعة التالية: [2]

1 - الحوار مابين الأربعة " الولايات المتحدة الأمريكية ، الجزائر، المغرب و تونس" على أساس منتظم وعلى مستوى عالي ، في ميدان السياسة الإقتصادية.

2 - تعاون إقتصادي مرتكز على التجارة والإستثمارات ما بين الو.م.أ من جهة والفضاء المغاربي من جهة أخرى ، مما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية التجارية والتبادل الحر.

[1] صمارة محمد سليم ،مرجع سبق ذكره ، ص 289

[2] Abdrraouf Ounaises , **"sécurité e partenariat au méditerranée"** , revue défense nationale , Janvier 2001 ,p 34

3 - الأهمية المعطاة للقطاع الخاص الوطني والدولي ضمن هذا التعاون.

4 - ضرورة إتخاذ الحكومات المغاربية إصلاحات هيكلية تسمح لها بإرساء قواعد فهو القطاع الخاص.

ب - الجانب السياسي والأمني :

تتمحور العلاقات السياسية والأمنية لدول المغرب العربي مع الو.م.أ في إطار علاقات الدول المغاربية مع الحلف الأطلسي الذي تهيمن عليه الو م أ وتجدر الإشارة أن الو.م.أ لم تهتم كثيرا بالضفة الغربية لحوض البحر المتوسط ،مركزة نشاطاتها في الضفة الشرقية للحوض نظرا لحساسيتها من الناحية السياسية والأمنية، ومن الناحية الإقتصادية فيما يخص حماية المصالح النفطية للو.م.أ .

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة وبداية محاولات استقلالية النظام الأمني الأوروبي عن الو.م.أ خاصة من طرف دول أوروبا اللاتينية في جلب إهتمام الو.م.أ بالضفة الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط من خلال دول المغرب العربي .

المطلب الثالث :السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية ـ المغاربية

إن التوجهات المستقبلية للعلاقات الإقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط تبقى غير واضحة المعالم وذلك لمتفيرات عديدة ترتبط بأبعاد دولية وإقليمية.

لذا ارتأينا في نهاية بحثنا عرض بعض السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الإقتصادية الأوروبية- المغاربية.

الفرع الاول : سيناريو النجاح

في هذا السيناريو تعقد كل دولة من دول المغرب العربي إتفاقية ثنائية مع الإتحاد الأوروبي كما هو مفروض ،كما لن تستطيع دول المغرب العربي إنجاح التجمع الجهوي المغربي على إثر الفشل في السياسات المشتركة سواء على المستوى الإقتصادي أو السياسي مما يؤدي بهذه الدول لتنشط كل واحدة على حدى [1].

[1] صمار محمد سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص 293

يقوم هذا السيناريو على فكرة التنمية المشتركة ،والتي تركز على فكرة تضامن من المصالح وتداخلها بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية وهي الفكرة التي تستطيع تعبئة وتوجيه وتسهيل وتركيز بعض الصناعات التي أصبحت غير قادرة على المنافسة .

فالإستثمار ورغم أنه يخدم بالأساس الميزان التجاري الأوروبي ،إلا أنه عامل إنعاش أيضا لنمو إقتصاد دول جنوب المتوسط لأنه سيؤدي الى تدفق رأس المال اليها، وهي أحوج ما تكون إليه خاصة في الوقت الراهن ،وعليه يمكن أن نستشرف مستقبل العلاقات الإقتصادية الأورو-مغاربية عن طريق الإعتماد المتبادل والتعاون الإقتصادي لضمان الترابط الإقليمي الكفيل بالتصدي للتحديات التي تواجهها المننطقة إقتصاديا بدءا بتوجه قوى إقتصادية أخرى للهيمنة على المنطقة (الصين، الو.م.أ) .

خاصة وأن أوروبا لها من الوسائل ما يؤهلها لذلك كالقرب الجغرافي والبد التاريخي تم تشابك المصالح الإقتصادية ،وذلك من خلال دعم أكثر لمشروع الشراكة.

الأورو- مغاربية وصولا إلى إنشاء منطقة حرة بمعايير وآليات تسيير في إتجاه المصالح المشتركة للضفتين[1].

وهناك ثلاثة متغيرات لمناقشة سيناريو النجاح :

الأول : نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبى

في حالة نجاح عملية الإندماج في أوروبا بالشكل الذي نصت عليه إتفاقية ماستريخت وأكدته اتفاقية أمستردام ،خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ففي هذه الحالة احتمالات تدعيم العلاقات الأورو-مغاربية ستكون كبيرة جدا .

الثاني : نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب حوض المتوسط

[1] مصطفى بخوش ، **"حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة "**، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2006 ، ص 136 – 142 .

الواقع أن الإتحاد الأوروبي يعتبر مشروع الشراكة الأورو- متوسطية مشروعا شاملا وجديدا يختلف من السياسة المتوسطية الأوروبية لثلاثة أسباب[1] :

1 - يعتبر الأوروبيون أنهم يملكون اليوم نظرة استراتيجية ومستقبلية لحوض المتوسط وهذا بفضل آفاق إنشاء منطقة للتبادل الحر.

2 - لإن الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع أكبر بكثير من المساعدات المالية التي كانت في السابق.

3 - توسيع مجال التعاون لمجالات جديدة ودخول مواضيع جديدة مثل الأمن والإتصال

الثالث : نمط علاقات القوة بين الو.م.أ والإتحاد الأوروبى

هنا يمكن القول أن مشروع برشلونة جاء لاعتبارين أساسيين هما :

- إعتبار سياسي استراتيجي يعكس حاجة أوروبا لتوحيد مواقفها لمواجهة العجز الذي لازمها منذ تفكك الإتجاه السوفياتي

- اعتبار إقتصادي لتحضير أوروبا لمنافسة إقتصادية كبرى مع الو.م.ا أو اليابان

الفرع الثاني : سيناريو الاخفاق

يعتبر هذا السيناريو ذو طابع تشاؤمي ،حيث يفترض في فشل الكلي للمشروع نظرا للتكاليف الكبيرة التي تتحملها الدول المغاربية المعنية بالمشروع .

فهو سيناريو سلبي ،مبني على أساس تعطل المسار الأورو- متوسطي وانهياره ويسوده الغموض حيث ليس معلوما أن هذا المشروع يسعى إلى تنمية الدول الفقيرة أم العكس، البحث عن أسواق جديدة للاتحاد الأوروبي مقابل استفادته من الموارد الطبيعية لهذه الدول .

[1] مصطفى بخوش ، مرجع سبق ذكره، ص 139

و يقوم ها السيناريو على المتغيرات الثلاثة في تحليله [1]:

الأول : نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبى.

الثاني : نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط الثالث.

الثالث : نمط علاقات القوة بين الو.م.أ والإتحاد الأوروبى.

إضافة لهذه المتغيرات هناك عدة مؤشرات تعيق إنشاء منطقة للتبادل الحر هي :

1 - تحتل منطقة المتوسط موقعا متقدما بمن مناطق الإضراب السياسي في العالم وهو مناخ لا مشجع على التكامل و الإستثمار.

2 - حجم منطقة المتوسط المتواضع ،وقدرتها التنافسية الضعيفة.

3 - حالة التفكك التي تعيشها المنطقة

4 - المحورية والإنقسام ، فدول المنطقة كلها تتجه نحو شريك محوري واحد هو اوروبا[2].

الفرع الثالث : السيناريو الاتجاهي : (الوضع القائم)

وهو سيناريو يفترض استمرار الأمور على حالها دون تغيير وستبقى الو.م.أ في ممارسة نفوذها في المنطقة ، وسيبقى المتوسط كموضوع رهان بين الإتحاد الأوروبي والو.م.أ .

واستمرار الوضع كما وعليه يعني علاقات اقتصادية بين كتلة شمالية واحدة ضخمة تضم مجموعة من الدول الأوروبية وقابلة للتوسع مستقبلا لتشمل دول القارة كلها وطرفها الثاني مجموعة متفرقة في جنوب المتوسط تواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلع دائما إلى المساعدة من الشمال الذي يعتبرها مصدرا للطاقة أولا وقبل كل شيء ،لا تكاد العلاقات الاقتصادية بينهما تتعدى المجال التقليدي في التبادل التجاري : الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة ،التكنولوجيا مقابل المواد الخام والنفط ، وبعض المنتجات الزراعية .

[1] مصطفى بخوش ، مرجع سبق ذكره، ص 140
[2] مرجع نفسه ، ص 141

- إن هذا الإحتمال في نظرنا هو الأرجح في مستقبل العلاقات الأوروبية - المغاربية وذلك لإعتبارات عديدة منها.[1]

- المنافسة الأمريكية الشديدة في المنطقة من جهة والخلاف الواضح بين دول الإتحاد الأوروبي حول الغلاف المالي المخصص للمنطقة.

- ان التجربة التكاملية الأوروبية لازالت حديثة ، وأمام تطلع العديد من الدول إلى الإنضمام قد تشمل كل دولة من القارة سيولد حتما آراء أخرى حول طبعا العلاقات مع الدول المغاربية، خاصة بالنظر إلى ما تسعى إليه الدول الأوروبية كألمانيا لتطوير ما يسمى بالطاقة المتجددة التي ستكون بديلا عن النفط والغاز.

- أما المتغيرات الثلاث التي يقوم عليها هذا السيناريو فهي :[2]

الاول : نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبي

الثاني : نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية

الثالث : نمط علاقات القوة بين الإتحاد الأوروبي والو.م.أ

[1] حسن نافعة ، "**الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا** "، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص 506

[2] مصطفى بخوش ، مرجع سبق ذكره، ص 143

خلاصة الفصل :

تتميز الأقطار المغاربية الثلاث تونس،المغرب،والجزائر بثرائها الطبيعي فهي تنطوي على إمكانيات لا بأس بها في الموارد الطبيعية الطاقوية والزراعية فضلا عن الطاقات البشرية، ومع ذلك مازالت الدول المغاربية تعرف نقصا كبيرا في مجال تنوع جهازها الإنتاجي وضعف تنافسية إقتصاداتها دوليا.

فالشراكة الأوروبية-المغاربية ليست سوى أداة أخرى من أدوات الهيمنة والإلحاق التي تمارسها التجمعات الكبرى على الدول النامية لاستغلالها مواردها وآسواقها ، ولقد اتضحت لنا أهمية الموارد والإمكانيات الذاتية للبلدان المغاربية.

خلاصة عامة :

تبعا لإشكالية البحث والتي تمحورت حول اتفاقيات الشراكة الأوروبية-المغاربية وما الأثر المحتمل لهذه الاتفاقيات على تنمية الاقتصاديات المغاربية .هذه الإشكالية عالجناها من خلال ثلاث فصول توصلنا إلى النتائج التالية مع اختبار الفرضيات المطروحة في مقدمة البحث.

يعتبر موضوع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هو موضوع واسع، يتطلب الكثير من البحوث والدراسات لتحليل آثاره وانعكاساته على الاقتصاديات المغاربية ، غير أن الحكم على الآثار المترتبة يعتبر أمرا مبكرا، لأنه يعتمد على اعتبارات فعلية وليست احتمالية منها مدى التزام الدول بإعادة هيكلة النشاط الإقتصادي الوطني على أساس التخصص والميزة النسبية، تأهيل المؤسسات الوطنية، توفير المناخ الاستثماري الملائم، قناعة المستهلكين بتفضيل المنتوج المحلي على المنتوج المستورد، قدرة المنتجين على مواجهة المنافسة بالداخل والخارج وغيرها من الاعتبارات الحقيقية.

ان الجمود الذي عرفه مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية يعكس عدم قدرة الهياكل الموجودة على مواجهة التحديات الجديدة للمنطقة . مما استلزم اللجوء إلى ايجاد مشاريع جديدة لاستيعاب هذه التحولات ، وإلا أدت وضعية الركود إلى انهيار التجربة المتوسطية . ولقد تبين أن الحل يكمن في اسقاط الجدار الفاصل بين اوروبا وجنوبها ، خاصة ما يتعلق بالاختلاف الاقتصادي بين ضفتي المتوسط ، التي أثرت على طبيعة " الشراكة" بينهما. والتي حولت دول الجنوب إلى مجرد مصدر للطاقة النفطية والغازية وسوق اوروبية .

إن علاقات الشراكة الأورومتوسطية وسيلة لتدعيم التعاون لصالح الطرفين ؛ إلا أنها في شكلها الحالي تعبر بدرجة أكثر على نوع من هيمنة الدول الاوروبية وتبعية دول جنوب المتوسط ، كون طبعة العلاقات بين الدول المتوسطية خاصة الاقتصادية منها، ذات طبيعة غير عادلة وغير متكافئة ولصالح الدول الاوروبية على حساب الدول المتوسطية الجنوبية. بحيث أن هذه العلاقات تشكل نوع من الإمتداد للعلاقات ذات الطابع الاستعماري، مما جعل منها مانعا لإحداث التطور والتنمية في جنوب المتوسط ، وعرقل محاولات التكامل الأفقي بين الدول الجنوبية فيما بينها. والدليل الجمود الذي يعرفه مشروع إتحاد المغرب العربي، فسياسة إبرام الإتفاقيات بين الإتحاد الأوروبي وبعض الدول المغاربية بشكل إنفرادي أثر سلبا على إيجاد نوع من الإتصالات والتشاور الدائم بين بلدان المنطقة وأفرز سياسات إنتاجية وتسويقية قطرية جعلت هذه البلدان تتنافس فيما بينها بدلا من أن تتكامل.

كذلك إن الشراكة الأورو- متوسطية في ظل الظروف العالمية والتكتلات الإقتصادية الدولية الراهنة أصبحت هدفا استرتيجيا يخدم الدول المتوسطية بنسب متفاوتة بل ويخدم أكثر وبالدرجة الأولى الدول الأوروبية. وأن الهدف الأساسي الذي يجب أن تنظر إليه الدول المتوسطية الجنوبية في هذه الاتفاقية، ليس فقط كيفية الحصول على أكبر قدر من المكاسب والمنافع من هذه الشراكة وإنما يجب أن تستهدف إيجاد كيفية تحقيق تقدم ملموس في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يساعدها على الوصول إلى المساواة الحقيقية التي يمكن أن ترتكز عليها الشراكة الأورومتوسطية الحقة.

ومن هنا يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات من البحث أهمها :

1- يتسم الاقتصاد المغاربي بوجود فوارق كبيرة على مستوى أقطاره في امتلاكها النسبي للموارد الطبيعية واليد العاملة ، و الإعتماد الشديد على هذه الدول في صادراتها على المواد الأولية مما يجعلها في وضع متقلب مع تقلب أسعار هذه المواد دوليا

2- عجز مشاريع التكامل الاقتصادي العربي على تنوعها وكثرتها أن تكون سبيلا نحو تحقيق التنمية في الأقطار العربية بفعل اخفاقها لعدة أسباب أهمها :

غياب الإرادة السياسية لمساندة التكامل كقضية مصيرية مشتركة وغلبة ظاهرة التقلبات في العلاقات السياسية العربية وما لها من انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والإخفاق في الفصل بينهما.

3 - لم تنجح اتفاقيات التعاون خلال السبعينات أو السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي في تحقيق تنمية الاقتصاديات العربية فحسب بل تسببت في المزيد من ربط هذه الأقطار باقتصاد المجموعة الأوروبية

4 - تنطوي اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على عدة ثغرات على الرغم من شموليتها لكافة الجوانب (التجارية، الاقتصادية والمالية) قد تحول دون استفادة أكبر من مزايا الشراكة بالنسبة للطرف العربي.

5 - ان الانعكاسات المحتملة للشراكة العربية -الأوروبية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية ستظهر على عدة مستويات إذ تعمل على إجهاض عملية التكامل الاقتصادي العربي بفعل ما له التمييز التي تنشئها ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوروبية، ومن جهة أخرى يعرقل المشروع الأوروبي أي تطور من شأنه أن يحدث حركية في مسار التكامل العربي.

6 - تعد حصيلة الشراكة الأوروبية -العربية لعدة سنوات بعد برشلونة جد متواضعة مقارنة بالأهداف المسطرة (تحسين المنافسة، تحسين نوعية المنتجات المصدرة وتحسين إنتاجية المؤسسات، رفع درجة جذب الاستثمار الأجنبي)

7- من خلال دراسة العلاقات الأوروبية -المغاربية نلاحظ أن الاندماج غير المتكافئ بين مجموعة من الاقتصاديات المتباينة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ينتج آثار سلبية على الاقتصاد الأضعف وهو أمر لم يكن في الحسبان في مستقبل العلاقات الأوروبية - المغاربية في إطار اتفاقيات الشراكة.

8- نستنتج أخيرا أن الشراكة اليوم لم تعد خيارا بالنسة للدول المغاربية خاصة والعربية عامة وإنما هي واقع مفروض عليها ويتطلب منها الاستغلال الأمثل لمكاسب هذه الشراكة والتخطي العقلاني لأعبائها.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المراجع باللغة العربية :

1- أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الاوروبية – المتوسطية ، رسالة ما-ستر غير مذشورة، الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001 .

2- أحمد صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي. افريقيا الشرق، ط2 1991. (مرجع خاص)

3- أر . كيه. رامازاني " شراكة الأوروبية-المتوسطية : إطلر برشلونة " سلسلة دراسات عالمية ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 22.

4- إعلان مرسيليا 3- 4 نوفمبر2008 ، ترجمة عن الفرنسية.

5- الاعلان المشترك لقمة باريس في 13 جوان 2008 تحت الرئاسة المشتركة لرئيس الجهورية الفرنسية ولرئيس جمهورية مصر العربية .

6- بن عزوز محمد، "الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وافاقها"، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2001.

7- بوعلي هشام : الشراكة الاورو – متوسطية واعادة تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2008.

8- إعلان برشلونة - الملحق رقم 1.

9- تصريح ختامي باليرمو: المؤتمر الوزاري الأورو.متوسطي الخاص: بالرمو، 3٠4 ، جوان 1998

10- توفيق المديني، المغرب العربي و مازق الشراكة مع الاتحاد االاوروبي . بيروت : دار لبنان للطباعة والنشر ط1 ، 2004 .

11- تيقمونين ابراهيم " المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا". رسالة ماجيستير غير منشورة . جامعة الجزائر. كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005.

12- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي (النظرية العامة و المنظمات العالمية و الاقليمية والمتخصصة) الجزائر : دار العلوم للنشر و التوزيع 2006 .

13- الحبيب بن يحيى، " افاق تنشيط العمل المغاربي "، مداخلة القيت في ندوة مركز تونس لجامعة الدول العربية ، تونس 13/05/2007.

14- حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

15- حسين بومدين، مزايا و تكاليف الاتفاقيات الاورو – متوسطية رسالة ماجيستير في المالية العامة، جامعة تلمسان : كلية العلوم

16- رشيد خديم، " الشراكة الأورو- متوسطية وبعدها الاجتماعي ". المنتدى النقابي الاورو متوسطي، مؤسسة سلام و تضامن سيرافين اريالغا ، مارس 2003.

17- زايري بلقاسم استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط ، جامعة سطيف، جامعة فرحات عباس 9۱8 ~ي 2004، طا 09.

18- زعباط عبد الحميد، " الشراكة الأورو - جزائرية و أثرها على الاقتصاد الجزائري " . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 1.

19- زكي حنوش ، " دور الاتحاد الاوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي " ، مجلة افاق الاقتصادية ، الامارات العربية المتحدة ، العدد 82 ، 2000.

20- زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي، بيروت : الدار الجامعية للطباعة والنشر، د،ت،ن.

21- سعد توفيق حقي علاقات العرب الدولية ، دار وائل النشر و التوزيع 2003 ط1.

22- سمير صارم ، اوروبا و العرب من الحوار ... الى الشراكة ، دمشق ، دار الفكر 2000 ، ط1.

23- السيد ياسين ، "البحر المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية". محاضرة القيت بمؤتمر اس تراتيجيات متوسطية. مركز بحوث البحر الابيض المتوسط منشورة

24- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسيطية (حالة دول المغرب العربي)، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتيسيير 2004.

25- صدام مرير الجميلي ، الاتحاد الاوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد. بيروت : دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2009.

26- صمارة محمد سليم، التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في اطار مشروع الشراكة الاورو-متوسطية. رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام 2002.

27- عامر لطفي، " الدائرة المتوسطية. العلاقلت العربية-الأوروبية في ظل اطار برشلونة ". قضايا إستراتيجية ، السنة الثانية، العدد 9، ماي 1999.

28- عبد الحميد ابراهيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط 1. 1996.

29- عبد الرحمان تومي ، " الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة تبادل حر اورو – متوسطية . " مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 10، 2008.

30- عزام محجوب ، " مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي " . في الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة (تحرير محمد محمود إمام) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 .

31- العلالي الصادق، العلاقات الثقافة الدولية : الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

32- علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية : ط1، 2005.

33- علي لطفي الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي القاهرة النظمة العربية للتنمية الادارية 2009، ص 66-71.

34- عمار محمد سليم ، التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في اطار مشروع الشراكة الاورو-متوسطية ، مرجع سبق ذكره .

35- عموره جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو- متوسطية اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006.

36- فتح الله و لعلو، المشروع المغاربي و الشراكة الاورو – متوسطية ، المغرب : دار توبقال للنشر، ط1، 1997.

37- فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون خيارات القرن الواحد و العشرين، ايتيراك للنشر و التوزيع ، مصر د، ت

38- قاسم نادية، " ندوة برشلونة: هاجس الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر كلية الحقوق 2002.

39- قدي عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003.

40- قدي عبد المجيد الجزائر ومسار برشلونة " الندوة الدولية للاندماج العربي كالية لتفعيل الشراكة الاورو- عربية ". جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 8-9 ماي 2008.

41- كلثوم كبابي، التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة الحالة: الجزائر المغرب تونس، رسالة ماجيستير في الاقتصاد الدولي جامعة باتنة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2008.

42- لعجال أعجال، محمد أمين، استراتيجية الاتحاد الاوروبي في منطقة المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2005.

43- لومي : هي استثمار لاتفاقية ياوندي تضم مجموع الدول الافريقية و دول الكاريبي و الباسيفيك و هذا منذ 1975 عقدت عدة اتفاقيات سميت : ب لومي 1 (1975 – 1979) لومي 2 (1979 – 1982) لومي 3 (1984 – 1990) و لومي 4 (1990 – 2000)

44- محمد بومزة ، " تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الاورو – متوسطية " ، القيت بمناسبة الملتقي الدولي حول : الشراكة الاورو – متوسطية، جامعة سطيف ، 2004 .

45- محمد مصطفى ، كامل فؤاد نهرا ، صنع القرار في الاتحاد الاوروبي و العلاقات العربية الاوروبية

46- محمود خال المسافر ، العولمة الاقتصادية ، بغداد : د.م.ن ، 2002

47- مصطفى بخوش ، حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2006.

48- مصطفي عبد النة أبو القاسم خشيم ، الشراكة الاورو متوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة ، بيروت، معهد الإنماء العربي ، ط 1 ، 2002.

49- المؤتمر الوزاري الاوروبي المتوسطي (15 – 16 افريل 1997)

50- ميلود بن غربي، الأورو- متوسطية رهانات متضاربة، المستقبل ، العدد 2006.

51- نجوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989 - 2007 أطروحة دكتوراه غير مذشورة، جامعة الجزانر كلية العلوم السياسية والإعلام 2007 .

52- هاني الشميلطي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلا قات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، د.ت.ن،

53- هاني حبيب ، الشراكة الاورو- متوسطية ، مالها و ما عليها . سوريا : د.م.ن، 2003 .

54- هني أحمد، اقتصاد المستقلة. الجزانر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ب- المراجع باللغة الأجنبية :

1- Abdelkhader Benramdane , le partearіat Euro – méditerrané à l'heure du 5 éme élargissement du l'union européenne , paris : édition karthala , 2006.

2- Abdennour Benantar , « l'Aamérique , l'Europe et les arabes « .revue outre – terre , n ° 07 , 2004.

3- Abderrahmane Mebtoul , le maghreb dans son environnement régional et international . Bruxelles : Note de l'ifri , 2011 .

4- Abdrraouf Ounaises , sécurité e partenariat au méditerranée , revue défense nationale , Janvier 2001 .

5- Adam Mekaoui , partenariat économique Euro – Marocain : une régionale stratègie L'harmattan , 2000.

6- Beatrice Majza , « les communautés et l'union Européennes face aux defis de l'elarjissement « . publication des actes du collogue cedece de bésancon ,17 et 18 octobre 2002 .

7- Bernard paranque , Corine Grenier et Nadine Levratto , l'euro-méditerranéen : de l'espace Géographique aux note de coordination socio- économiques . L'Harmattan , 2007 .

8- Bernard renevel , Méditerranée : l'impossible mur , edition l'Harmattan , 1995.

9- BICHAR Khader , l'Europe pour la Méditerranée de Barcelone à Barcelone (1995 – 2008) l'HARMATTAN 2009.

10- Bichara Khader , le partenariat euro-Méditerranéen M après conférence de Barcelone , l'Harmattan , 1997.

11- Bichara Khader , le partenariat euro-Méditerranéen M après conférence de Barcelone , l'Harmattan , 2001.

12- BOUZALGHA KARIM , MAROC – UNION EUROPEENNE : VERS UN STATUT AVANCE « MEMOIRE , MASTER 2 RECHERCHE : DROIT DES RELATION ECONOMIQUE INTERNATIONALES , UNIVERSIT DE : GERBY PONTOISE , 2008.

13- Brice Martin , le partenariat Euro- Med a l'heure de l'union pour la Méditerranée . Université pierre Mendes France , institut d'études politique de Grenoble , 2008 .

14- Conférence ministérielle euro-med(Marseille 15-16 Novembre 2000), les relations euro-med http://www.france.diplomatie.fr/index.html

15- Ferrand Olivier , « trois scenarios pour l'avenir de l'europe « . revue esprit , 2003 .

16- Forum décocitoyenneté , (stuttgart du 15 -16 / 04 / 1999) , la contribution des ONG à la conférence mimistérielle euro-med des ministres des affaires étrangéres Barcelone 3 (stutgart) .

17- Greth.M.winrow , dialogue with the Mediterranean the role ot NATO's mediterranean initiative .New York and London : garland publishing , 200 .

18- Hanni habeeb , le partenariat euro- mediterranneen . le point de vue arabe .éditions published , 2002.

19- Hassane Zouiri , le partenariat euro-Méditerranée contribution au développement du Maghreb . L'Harmattan 2010.

20- Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulement centre national de la recherche scientifique (France) , l'année du Maghreb . cnr édition , 2009 .

21- Marie Françoise Lambouze , le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers , conflit et convergences , Bruxelles : bryllant , 2000.

22- MEDA : Abréviation de (mesures d'accompagnement)

23- Oliver Morin , « le partenariat euro-mediterranneen « article publier initialement dans la revue études , Février 2005

24- Radhi Mebbed, les accords de coopération Europe-Meghreb : vision magrébine d'un bilan. « le forum international des réalistés : les relations Europe-Megreb : bilan et perspectives, Avril 2000.

25- Reda Benkiran, « the Méditerranée Union and and the Geopraghy of closur « . Al jazeera centre for studies , 13/08/2008.

26- Robert Bistolfi , « l'Europe et la Méditerranée : une entreprise virtuelle ? » . confluence méditerranée n° 35, paris, 2000.

27- Sian Lewis Anthony, les initiatives en matiére de réforme indicaire dans la région euro – méditerranéenne. copenhague : des droits de l'homme, 2008.

28- Smail Kouttroub, « les relations euro-méditerrané dans la période post-élargissement ». les cahiers du cremoc.

29- Stephane C. Calleya, evaluating euro-mediterranean relations. London and New York : Routledge.

الفهرس:

مقـــدمـــــة 6
مبررات اختيار الموضوع: 7
أ- الأسباب الموضوعية : 7
ب- الأسباب الذاتية: 7
أهداف الدراسة: 8
أ- الأهداف العلمية : 8
ب- الأهداف التطلعية : 8
أدبيات الدارسة : 9
الإشكالية الرئيسية: 11
الإشكاليات الفرعية: 11
الفرضيات : 11
منهجية البحث : 12
صعوبات الدراسة : 13
خطة الدراسة: 14
الفصل الأول: الإطار التاريخي للعلاقات الأوروبية - المغاربية 15
تمهيد: 15
المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لطرفي العلاقات الأورو- مغاربية 16
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط 16
المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي 19
المطلب الثالث : الاتحاد الاوروبي 27
المبحث الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الأورو- مغاربية 31
المطلب الاول : مرحلة التعاون الأورو- مغاربي وفق السياسة المتوسطية الشاملة : (pmg) 32
المطلب الثاني : مرحلة التعاون الأورو- مغاربي وفق السياسة المتوسطية المتجددة (pmr) .. 36
المطلب الثالث: مرحلة الشراكة الأورو- مغاربية 40

الفصل الثاني : محتوى البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية - المغاربية 55
المبحث الاول : العلاقات الاقتصادية الاورو – مغاربية 56
المطلب الأول : واقع العلاقات التجارية الأورو-مغاربية (إقامة منطقة للتجارة الحرة) 57
المطلب الثاني: واقع العلاقات المالية الأورو- مغاربية..... 68
المطلب الثالث: واقع التعاون الاقتصادي 78
المبحث الثاني: صعوبات و رهانات الشراكة الاقتصادية الأورو-مغاربية..... 84
المطلب *الأول : الأثار المترتبة عن الشراكة الأورو- مغاربية* 84
المطلب الثاني : انعكاسات اتفاقية الشراكة على الدول المغاربية 88
المطلب الثالث: الأبعاد السياسة الاقتصادية الأوروبية..... 92
الفصل الثالث : واقع العلاقات الأوروبية- المغاربية 97
المبحث الأول : تقييم تجارب الدول المغاربية في اطار الشراكة 97
المطلب الاول : التجربة الجزائرية 98
المطلب الثاني : التجربة التونسية 101
المطلب الثالث : التجربة المغربية..... 106
المبحث الثاني : مستقبل العلاقات الاوروبية – المغاربية 109
المطلب الاول : شروط نجاح الشراكة الاورو- مغاربية 110
المطلب الثاني : معوقات تنفيذ الشراكة الاورو – مغاربية..... 115
المطلب الثالث :السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية - المغاربية 119
خلاصة عامة :..... 125
قائمة المصادر والمراجع: 128